الفساد الإداري والمالي

مفهومه آثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2013 /10 /3576)

353.46
الركيبات، كايد كريم
الفساد الإداري والمالي: مفهومه وآثاره وآليات قياسه وجهود مكافحته/ كايد كريم الركيبات .-عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع،2014

(266)ص
ر.إ: 3576/ 10/ 2013
الواصفات: / الفساد في المؤسسات/
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولايعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية اخرى



الفساد الإداري و المالي

مفهومه آثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته

أ.كايد كريّم الركيبات



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلاَ تَطْغَوْاْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۞ وَلاَ تَرْكَنُواْ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللّهِ مِنْ أَوْلِيَاء ثُمَّ لاَ تُنصَرُونَ ۞ وَأَقِمِ الصَّلاَةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ ۞ وَاصْبِرْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ۞ فَلَوْلاَ كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الأَرْضِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مَا أُتْرِفُواْ فِيهِ وَكَانُواْ مُجْرِمِينَ ۞ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ۞ ﴾ [1].



1 - القرآن الكريم، سورة هود الآيات 112 - 117.

الإهـــــــداء

اهدي هذا الجهد المتواضع لوالدي (رحمه الله) و والدتي وزوجتي وأبنائي وإخوتي وكل أحبتي ومعارفي خاصة.

واعم في إهدائه كل من مكنه الله من أمر الناس شيئا ويجد في نفسه عفة عن الانجراف في وحول الفساد.

المؤلف

محتويات الكتاب

الفصل الثالث

الفصل السابع

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي من علي بنعمته ، ويسر لي إتمام هذا الكتاب، الذي تتمحور مواضيع فصوله عن الفساد الإداري والمالي، تلك الآفة التي كانت عنوان الهلاك لكل امة ، ولقد انتهجت في هذا الكتاب طريقة تنسيق الزهور ، فان كان تنسيق الزهور يجمع بين طيب الرائحة وحسن المنظر، فاني وضعت في هذا الكتاب خير ما جادت به قرائح و أقلام الكتاب في موضوع الفساد، مستفيدا مما نشر على الانترنت من أبحاث ومقالات وتقارير بهذا الخصوص، سيما وأنها تقدم كما هائلا من المعلومات المتخصصة والحديثة من جهة، ولكونها أيضا الأداة العصرية في نقل المعلومات والأفكار، والتي يمكن التعويل عليها والاستفادة منها كمرجعية مهمة متوفرة بكل سهولة وفي كل وقت ،وذات كلفة معقولة، بالإضافة إلى ما استطعت أن اطلع عليه من الكتب المتخصصة في موضوع الفساد، والتي اشكر كل من ساعدني على استعارتها من الجامعات الأردنية المختلفة.

وقد رتبت أبواب هذا الكتاب بحيث تتسلسل الأفكار في مدارسة مواضيعه بيسر وسهولة، فكان أول فصوله يتعلق بالمفهوم والدلالة مع لمحة تاريخية بسيطة، وفصله الثاني كان عن أسباب وقوع الفساد، والمناهج الفكرية التي تعرضت لدراسته، ومحاوره ومعايير تصنيفه، وخصائص ظاهرته، ومدى استفحاله بالقطاع العام ، وفي فصله الثالث كان لنا وقفة مع أثره في التنمية، وفي الفصل الرابع تطرقت لآليات قياس الفساد، وفي الفصل الخامس استعرضت بعض أساليب معالجة الفساد والحد من انتشاره، وفي الفصل السادس ألقيت الضوء على المنظمات الدولية والعربية، والجهات الداخلية التي تولي أهمية لمكافحة الفساد، وفي آخر فصل من هذا الكتاب استعرضت أهم الاتفاقيات الدولية والعربية التي تم تبنيها لمكافحة الفساد.

كايد كريم الركيبات

الفصل الأول

المفهوم والدلالة

لمحة تاريخية

الفساد في ضوء مدلول الآيات القرآنية الكريمة:

تعددت الآيات القرآنية التي تحدثت عن الفساد، بنحو أربع وخمسين أية، تحدثت عن الفساد بالمفهوم المباشر له، ويتمحور مفهوم الفساد في ضوء مدلول هذه الآيات، حسب المواضيع التي عالجتها هذه الآيات [1]:

فأخذت معنى الكفر، كما في قوله ﷻ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [2]، وأخذت معنى المعاصي والتعوق عن الإيمان، كما في قوله ﷻ ﴿ الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ أُولَـئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ [3]، وأخذت معنى إفساد المال بالمخالطة، كما في قوله ﷻ ﴿ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلاَحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاء اللّهُ لأعْنَتَكُمْ إِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [4]، وأخذت معنى غلبة المشركين على المسلمين، وتخريب المساجد، كما في قوله ﷻ ﴿ فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ اللّهِ وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَـكِنَّ اللّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [5]، وأخذت معنى الدعاء بالمخالفة، كما في قوله ﷻ ﴿وَقَالَ الْمَلأُ مِن قَوْمِ فِرْعَونَ أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَاءهُمْ وَنَسْتَحْيِـي نِسَاءهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ ﴾ [6]، وأخذت معنى الضلال، والضلال للغير عن الإيمان، كما في قوله ﷻ ﴿ آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [7]، وأخذت معنى القتل، كما في قوله ﷻ ﴿ وَيَا قَوْمِ أَوْفُواْ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلاَ تَبْخَسُواْ النَّاسَ أَشْيَاءهُمْ وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [8]، وأخذت معنى النهب والغي، كما في قوله ﷻ ﴿ قَالُوا يَا ذَا

1 - انظر تفسير الجلالين.

2 - القرآن الكريم، سورة البقرة الآية 11.

3 - القرآن الكريم، سورة البقرة الآية 27.

4 - القرآن الكريم، سورة البقرة الآية 220.

5 - القرآن الكريم، سورة البقرة الآية 251.

6 - القرآن الكريم، سورة الأعراف الآية 127.

7 - القرآن الكريم، سورة يونس الآية 91.

8 - القرآن الكريم، سورة هود الآية 85.

الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجاً عَلَى أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدّاً ﴾1 ، وأخذت معنى الخروج عن النظام المشاهد لوجود التمانع، كما في قوله ﷻ ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [2].

ومن الآيات التي عالجت موضوع الفساد بالمعنى دون اللفظ المباشر [3]:

ما جاء في قول الله ﷻ ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيراً ﴾4، الذي نرى فيه الإشارة لفساد الخلق، والفساد الاجتماعي.

ومنها قول الله ﷻ ﴿ وَلاَ تَقْرَبُواْ الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاء سَبِيلاً ﴾ [5]، والتي فيها فيها علاج وتشخيص للمفاسد الاجتماعية، والحث على تجنب فعلها.

ومنها قول الله ﷻ ﴿ وَلاَ تَقْرَبُواْ مَالَ الْيَتِيمِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً﴾ [6]، والتي تحث على الإيفاء بالعهود والمواثيق، ورد الأمانات، وأشكال الفساد الاقتصادي، واستغلال النفوذ.

ومنها قول الله ﷻ ﴿ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذا كِلْتُمْ وَزِنُواْ بِالقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾ [7]، حيث شخصت الآية الكريمة الفساد الاقتصادي، وبينت أنّ أقوات الناس أمانة في رقاب المسئولين عليها، وإنقاصها أو العمد إلى غشها هو من باب عدم إيفاء الكيل، والذي أكدت عليه الآية المذكورة.

ومنها قول الله ﷻ ﴿ وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ الأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولاً ﴾ [8]، الذي نبه لشكل استغلال النفوذ، والتعالي على الرعية.

---

1 - القرآن الكريم، سورة الكهف الآية 94.

2 - القرآن الكريم، سورة الأنبياء الآية 22.

3 - الشيخ داود، عماد صلاح عبد الرزاق، الفساد والإصلاح، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق - 2003، ص 17.

4 - القرآن الكريم، سورة الإسراء الآية 16.

5 - القرآن الكريم، سورة الإسراء الآية 32.

6 - القرآن الكريم، سورة الإسراء الآية 34.

7 - القرآن الكريم، سورة الإسراء الآية 35.

8 - القرآن الكريم، سورة الإسراء الآية 37.

الفساد في ضوء مدلول الأحاديث النبوية الشريفة [1] :

قال رسول الله ﷺ في الحديث الذي يرويه الإمام مسلم في صحيحة عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: (إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا) [2].

وقال رسول الله ﷺ في الحديث الذي يرويه الإمام مسلم في صحيحة عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلاً مِنَ الأَسْدِ يُقَالُ لَهُ ابْنُ اللُّتْبِيَّةِ – قَالَ عَمْرٌو وَابْنُ أَبِي عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ – فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ هَذَا لَكُمْ وَهَذَا لِي أُهْدِيَ لِي قَالَ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺعَلَى الْمِنْبَرِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَقَالَ: (مَا بَالُ عَامِلٍ أَبْعَثُهُ فَيَقُولُ هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أُهْدِيَ لِي، أَفَلاَ قَعَدَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ فِي بَيْتِ أُمِّهِ حَتَّى يَنْظُرَ أَيُهْدَى إِلَيْهِ أَمْ لاَ والذي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لاَ يَنَالُ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْهَا شَيْئًا إِلاَّ جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى عُنُقِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ أَوْ بَقَرَةٌ لَهَا خُوَارٌ أَوْ شَاةٌ تَيْعِرُ)، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَتَي إِبْطَيْهِ ثُمَّ قَالَ « اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ »، مَرَّتَيْنِ [3].

قال رسول الله ﷺ في الحديث الذي يرويه الإمام أبو داود في سننه عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (مَنِ اسْتَعْمَلْنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا فَمَا أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ غُلُولٌ)، قال الشيخ الألباني الحديث صحيح [4].

وقال رسول الله ﷺ في الحديث الذي يرويه ابن ماجه في صحيحة عن عبد الله بن عمرو: (لعنة الله على الراشي والمرتشي)، قال الشيخ الألباني الحديث (صحيح) [5].
([5].

المفهوم اللغوي للفساد :

أما عند استعراض المدلول اللغوي للفساد فأنة يمكن الاستدلال به كما يلي:

---

1 - الشيخ داود، عماد صلاح عبد الرزاق، الفساد والإصلاح، مرجع سابق، ص 23.

2 - صحيح مسلم (4825)، (برنامج المكتبة الشاملة).

3 - صحيح الإمام مسلم (4843)، (برنامج المكتبة الشاملة).

4 - سنن أبي داود (2945)، وانظر صحيح الترغيب والترهيب (779) برنامج المكتبة الشاملة.

5 - صحيح ابن ماجه (2304)، وانظر صحيح الترغيب والترهيب للألباني (2211) (برنامج المكتبة الشاملة).

يعرف الراغب الأصفهاني الفَسَادُ بأنه: خروج الشيء عن الاعتدال، قليلا كان الخروج عنه أو كثيرا، ويضادّه الصّلاح، ويستعمل ذلك في النّفس، والبدن، والأشياء الخارجة عن الاستقامة، يقال: فَسَدَ فَسَاداً وفُسُوداً، وأَفْسَدَهُ غيره [1] .

فَسَدَ: فسد اللحم أو اللبن ونحوهما فسادًا إذا أنتن أو تلف، وفسد العقد ونحوه إذا بطل، وفسد الرجل إذا جاوز الصواب والحكمة، وفسدت الأمور إذا اضطربت وأدركها الخلل، وأفسد فلان بيني وبين فلان، وأفسد الرجلُ القومُ إذا أساء إليهم ففسدوا، والفساد معروف عندهم وكذلك المفسدة والمفاسد [2].

فَسَدَ كنَصَرَ وعَقَدَ وكَرُمَ فَساداً وفُسوداً: ضِدُّ صَلُحَ فهو فاسِدٌ وفَسيدٌ من فَسْدَى ولم يُسْمَعْ: انْفَسَدَ. والفَسادُ: أخْذُ المالِ ظُلْماً والجَدْبُ. والمَفْسَدَةُ: ضِدُّ المَصْلَحَةِ. وفَسَّدَه تَفْسيداً: أفْسَدَه. وتَفاسَدُوا: قَطَعوا الأَرْحامَ. واسْتَفْسَدَ: ضِدُّ اسْتَصْلَحَ [3].

مفهوم الفساد عند علماء الاقتصاد الإسلامي :

تطرق العلماء المسلمون، لدراسة الفساد كظاهرة ثابتة الشواهد في المجتمع، وكخطر محدق لابد من علاجه، والتخلص من كل السبل التي توصل أليه، وتمت هذه الدراسات في ضوء الكتاب والسنة الشريفة.

فقد عرف الفساد على انه: (جعل الجانب المادي الهدف الوحيد للنشاط الاقتصادي، الذي يمارسه الإنسان المعاصر، دون مراعاة للقيود الشرعية التي تنظم أحكام المال، أو التفات للجوانب الأخرى التي يكتمل بها البناء الاقتصادي، كالقيم، والمبادئ الأخلاقية والروحية) [4].

---

1 – الراغب الأصفهاني، أبي القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، القاهرة، مصر، المكتبة التوفيقية ، بدون سنة طبع، كتاب الفاء، ص 381.

2 – إصدارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، كتاب العامي الفصيح.

3 – الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، فصل الفاء.

4 – خليل، رشاد حسن، الفساد في النشاط الاقتصادي (صوره وآثاره وعلاجه)، برنامج المكتبة الشاملة.

كما وتعرف الباحثة – هناء يماني – الفساد الإداري بأنه (وجود الخلل في الأداء، نتيجة الخطأ والنسيان، وإتباع الشهوات، والزلل، والانحراف عن الطريق المستقيم) [1].

وترى أن الفساد الإداري، يحتوي على قدر من الانحراف المتعمد، في تنفيذ العمل لإداري، المناط بالشخص، غير أن ثمة انحرافا إداريا يتجاوز فيه الموظف القانون، وسلطاته الممنوحة دون قصد سيء، بسبب الإهمال واللامبالاة، وهذا الانحراف لا يرقى إلى مستوى الفساد الإداري، لكنه انحراف يعاقب عليه القانون، وقد يؤدي في النهاية، إذا لم يعالج، إلى فساد إداري.

مفهوم الفساد الإداري والمالي عند علماء الإدارة والعلوم الاجتماعية الأخرى:

تعددت المفاهيم التي أطلقها علماء الإدارة والعلوم الاجتماعية الأخرى على الفساد الإداري والمالي، باعتبار انه واضح الصورة والآثار، وخفي المفهوم والدلالة، وتعددت الاجتهادات في هذا الجانب، إلى أن أصبح الاتفاق على تحديد مفهوم واضح ومحدد للفساد الإداري والمالي، أمر بالغ الصعوبة، فكل مجتهد نظر للفساد من زاوية محددة، والواقع العملي أن الفساد عبارة عن خيمة متعددة الرؤوس، وتتسع قاعدته لتشمل جوانب العمل اليومي بمستوياته المختلفة، فهو يبدأ مع وظائف الإدارة، ولا ينتهي عند وظائف المنظمة، بل يتعداها إلى قلب الحقائق، بتحقيق الأهداف أيضا.

وفيما يلي، نستعرض أقوال واجتهادات مجموعة من العلماء حول مفهوم الفساد، بغية التوصل إلى قناة مشتركة تصب بها هذه الاجتهادات، لتأطير مفهوم يمكن الاعتماد علية، لدراسة الجوانب المختلفة، لمظاهر الفساد الإداري والمالي، وصورة، وأنواعه، وآثاره، وآليات مكافحته، ومجالات إصلاحه ومعالجة الإختلالات الناتجة عنه.

فيمكن تعريف الفساد الإداري، بأنه (سلوك غير سوي، ينطوي على قيام الشخص باستغلال مركزه وسلطاته، في مخالفة القوانين واللوائح والتعليمات، لتحقيق

---

1 – يماني، هناء، الفساد الإداري وعلاجه من منظور إسلامي،
http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=12059 تاريخ زيارة الموقع 8/ 11/ 2011.

منفعة لنفسه أو لذويه من الأقارب والأصدقاء والمعارف، وذلك على حساب المصلحة العامة) [1].

كما صاغ قاموس وبستر (Webster) تعريفان للفساد الإداري وفق المدرسة القيمية هما: (إضعاف أو إفساد للاستقامة والفضيلة أو المبادئ الخُلقية) أو (الحث على العمل الخاطئ بواسطة الرشوة أو الوسائل غير القانونية الأخرى) [2].

كما عرف روبرت كليتجارد الفساد بأنه: سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام بسبب مكاسب (شخصية أو قرابة عائلية أو عصبية خاصة) مالية أو لمكانة خاصة، أو سلوك يخرق القانون عن طريق ممارسة بعض أنواع السلوك الذي يراعي المصلحة الخاصة [3].

كما ويمكن تعريف الفساد على انه: (مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين، والهادفة إلى التأثير بسير الإدارة العامة أو قراراتها أو أنشطتها، بهدف الاستفادة المادية المباشرة، أو الانتفاع غير المباشر)، كما انه يمكن تعريف الفساد الإداري، على انه عبارة عن الاستغلال السلبي أو الايجابي من قبل الموظف سواء العمومي أو الخصوصي لمنصبه الوظيفي أو الشخص المتنفذ باستغلال مركزه الاجتماعي لتحقيق مصالح أو مكاسب خاصة لمصلحته الشخصية أو لمصلحة المقربين إليه أو للغير [4].

كما يمكن تعريف الفساد الإداري على انه سلوك منحرف عن الواجبات الأساسية للعمل، ينجم عنه حصول صاحب السلطة على مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، وهو لا يقتصر على قطاع معين بل قد يمتد إلى ابعد من ذلك فيشمل كافة قطاعات الدولة والقطاع الخاص [5].

---

1 - بوادي، حسنين المحمدي، الفساد الإداري لغة المصالح، الإسكندرية، مصر، دار المطبوعات الجامعية، 2008، ص 13.

2 - داغر، منقذ محمد، علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (حالة دراسية من دولة عربية)، دراسات إستراتيجية، العدد 60، دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2001، ص 10.

3 - كليتجارد، روبرت، ترجمة علي حسين حجاج، السيطرة على الفساد، دار البشير، عمان، الأردن، 1994، ص 46.

4 - أبو سويلم، احمد محمود نهار، مكافحة الفساد، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص ص 14 - 16.

5 - الشمري، هاشم، إيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص 29.

أما في علم السياسة [1] فقد تركزت تعريفات العلماء والباحثين والمختصين فيهـا علـى التأكيد والربط بين الفساد وفساد الحكم، ذلك أن الحكم الصالح يكون عدواً للفسـاد بكل أنواعه، إذ ركزت تعريفات علماء السياسة على علاقة الفسـاد بشـرعية الحكـم، ونماذج القوى السياسية، ودور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

وحاول المختصون في علم الاجتماع التأكيد على أن الفساد هو (علاقة اجتماعية) تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي التي تتعلق بالمصلحة العامة إذ ذهب عـدد من علماء الاجتماع إلى أن الصور المختلفة من السلوك الإنحرافي، إنما تنجم عن عـدم القدرة على تحقيق الأهداف بالوسائل المشروعة.

وبعد هذا الاستطراد للتعريف بالمصـطلح، يمكـن القـول بـأن هنـاك العديـد مـن المضامين التي ينبغي أن يتضمنها أي تعريف لمفهوم الفساد، وهذه المضامين هـي علـى النحو التالي [2]:

1. أن الفساد موجود في القطاع العام والخاص، والغاية منه غالبا ما تكـون لتحقيـق المصالح الشخصية، على حساب المصلحة العامة.
2. أن الفساد قد يحدث نتيجة لدوافع شخصية، أو دوافع خارجية، تنعكس نتائجهـا على الموظف.
3. أنَّ الفساد لا ينحصر بأشخاص، أو أفراد، بل من الممكن أن يكون على مسـتوى جماعات مصالح، أو حتى على مستوى دول.
4. إن الفساد ظـاهرة موجـود في كـل دول العـالم، وان اختلفـت درجـة انتشـاره في مؤسسات الدولة، وقطاعاتها الاقتصادية، والاجتماعية المختلفة.
5. على الرغم من تفشي ظاهرة الفساد، إلا أن الحلول والعلاجات لكبح جماحـه لا تزال ممكنه.

1 - وتوت، علي، ظاهرة الفساد في العراق دراسة تحليلية في سوسيولوجيا ظاهرة الفساد وآليات تقليصها، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، ص 193

2 - هيجان، عبد الرحمن بن أحمد محمد، الفساد وأثره في الجهاز الحكومي، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد الرياض 6 – 8 / 10/ 2003، ص 4 – 5.

6. لا يخفى أن ظاهرة الفساد تتزايد بشكل مستمر، على الـرغم مـن تزايـد الـوعي تجاهها، والجهود المبذولة للحد منها.
7. على الرغم من عمومية انتشار الفساد وعالميته، إلا أن الخصوصية لكل بلد تحـتم أيضا ضرورة البحث عن وسائل مناسبة لمواجهته، تتناسب مع إمكانيات كل بلد
8. يجب أن تراعي الحلول والعلاجات المبتكرة والمطبقـة في مجـال مكافحـة الفسـاد، للنظرة المجتمعية للفساد، فبعض المظاهر التي تعد فساد في مجتمع ما، قـد لا تعتـبر كذلك في مجتمع آخر، لاعتبارات قد تكون دينية، أو ثقافية.
9. على الرغم من آثار الفسـاد ومخـاطرة الـتي تكـون سـلبية في الغالـب علـى كـل النواحي الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، إلا انه ليس بالضرورة دليل على انه هو المشكلة الأساسية التي يعانيها التنظيم المؤسسي، أو كيان الدولة، بـل مـن الممكن أن يكون عرض يستدل به على خلل ما، في هذه التكوينات.
10. إن معالجة ظاهرة الفساد، مسؤولية اجتماعيـة تضـامنية، علـى مسـتوى جمـاعي، وعالمي، وذلك حسب درجة تفشيه، ودرجة المخاطر المحتملة له.

الفساد في ضوء قانون هيئة مكافحة الفساد الأردني :

عرف قانون هيئة مكافحة الفساد الأردني في المادة (5) منه الفساد كما يلي [1]:-

يعتبر فساداً لغايات هذا القانون ما يلي:

أ - الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة الواردة في قانون العقوبـات رقـم (16) لسـنة 1960 وتعديلاته.

ب - الجرائم المخلة بالثقة العامة الواردة في قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 وتعديلاته.

ج - الجرائم الاقتصادية بالمعنى المحدد في قانون الجرائم الاقتصادية رقـم (11) لسـنة 1993 وتعديلاته.

د - كل فعل، أو امتناع، يؤدي إلى المساس بالأموال العامة.

---

1 - انظر قانون هيئة مكافحة الفساد رقم 62/ 2006 .

هـ- إساءة استعمال السلطة خلافاً لأحكام القانون.

و - قبول الواسطة والمحسوبية التي تلغي حقاً أو تحق باطلاً.

ز - جميع الأفعال الواردة في الاتفاقيات الدولية التي تعنى بمكافحة الفساد وانضمت إليها المملكة.

وبالرجوع إلى القوانين المحال عليها بالتعريف [1] نجد أن قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 عرف الموظف الحكومي كما يلي: (يعد موظفاً بالمعنى المقصود في هذا الباب كل موظف عمومي في السلك الإداري أو القضائي، وكل ضابط من ضباط السلطة المدنية أو العسكرية أو فرد من أفرادها، وكل عامل أو مستخدم في الدولة، أو في إدارة عامة).

الجرائم المخلة بواجبات بالوظيفة:

بين القانون الجرائم المخلة بواجبات بالوظيفة العامة كما يلي:-

الرشوة: وهي طلب أو قبول هدية أو وعداً أو أية منفعة أخرى لنفسه أو لغيره، ليقوم بعمل حق، بحكم وظيفته أو عملاً غير حق، أو ليمنع عن عمل كان يجب أن يقوم به بحكم وظيفته.

الاختلاس واستثمار الوظيفة: ويشمل إدخال الموظف العمومي في ذمته ما أوكل إليه بحكم الوظيفة، أو بموجب تكليف من رئيسه أمر إدارته أو جبايته أو حفظه من نقود وأشياء أخرى للدولة أو لأحد الناس، أو اختلاس الأموال التي تعود لخزائن أو صناديق البنوك أو مؤسسات الإقراض المتخصصة أو الشركات المساهمة العامة وكان من الأشخاص العاملين فيها، أو تزوير الشيكات أو السندات أو بدس كتابات غير صحيحة في القيود أو الدفاتر أو السجلات أو بتحريف أو حذف أو إتلاف الحسابات أو الأوراق وغيرها من الصكوك وبصورة عامة بأية حيلة ترمي إلى منع اكتشاف الاختلاس، أو من وكل إليه بيع أو شراء أو إدارة أموال منقولة أو غير منقولة لحساب الدولة أو لحساب إدارة عامة، فاقترف غشاً في احد هذه الأعمال أو خالف الأحكام التي تسري عليها إما لجر مغنم ذاتي و مراعاة لفريق أو إضرارا بالفريق الآخر أو

---

1 - انظر قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960

إضرارا بالإدارة العامة، أو كل موظف حصل على منفعة شخصية من إحدى معاملات الإدارة التي ينتمي إليها سواء أفعل ذلك مباشرة أو على يد شخص مستعار أو باللجوء إلى صكوك صورية، أو ممثلو الإدارة وضباط الشرطة والدرك وسائر متولي الشرطة العامة إذا أقدموا جهاراً أو باللجوء إلى صكوك صورية مباشرة أو على يد شخص مستعار على الاتجار في المنطقة التي يمارسون فيها السلطة بالحبوب وسائر الحاجات ذات الضرورة الأولية غير ما أنتجته أملاكهم.

التعدي على الحرية: وتشمل كل موظف أوقف أو حبس شخصاً في غير الحالات التي ينص عليها القانون، إذا قبل - مديرو وحراس مراكز الإصلاح والتأهيل أو المعاهد التأديبية أو الإصلاحيات وكل من اضطلع بصلاحيتهم من الموظفين - شخصاً دون مذكرة قضائية أو قرار قضائي أو استبقوه إلى أبعد من الأجل المحدد، الموظفين السابق ذكرهم وضباط الشرطة والدرك وأفرادهما وأي من الموظفين الإداريين الذين يرفضون أو يؤخرون إحضار شخص موقوف أو سجين أمام المحكمة أو القاضي ذي الصلاحية الذي يطلب إليهم ذلك، أو كل موظف يدخل بصفة كونه موظفاً مسكن أحد الناس أو ملحقات مسكنه في غير الأحوال التي يجيزها القانون، أو كل موظف يدخل بصفة كونه موظفاً محلاً من المحال الخصوصية كبيوت التجارة المختصة بآحاد الناس ومحال إدارتهم في غير الحالات التي يجيزها القانون أو دون أن يراعي الأصول التي يفرضها القانون.

إساءة استعمال السلطة والإخلال بواجبات الوظيفة: وتشمل كل موظف يستعمل سلطة وظيفته مباشرة أو بطريق غير مباشر ليعوق أو يؤخر تنفيذ أحكام القوانين، أو الأنظمة المعمول بها أو جباية الرسوم والضرائب المقررة قانونا أو تنفيذ قرار قضائي أو أي أمر صادر عن سلطة ذات صلاحية، وتشمل أيضا كل موظف تهاون بلا سبب مشروع في القيام بواجبات وظيفته وتنفيذ أوامر آمره، المستند فيها إلى الأحكام القانونية، وتشمل أيضا كل ضابط أو فرد من أفراد الشرطة أو الدرك امتنع عن تلبية طلب قانوني صادر من السلطة القضائية أو الإدارية.

الجرائم المخلة بالثقة العامة:

بين قانون العقوبات الجرائم المخلة بالثقة العامة على النحو التالي:-

في تقليد ختم الدولة والعلامات الرسمية والبنكنوت والطوابع:

تزوير البنكنوت: تشمل كلمة البنكوت أوراق النقد الأردني الصادرة بمقتضى قانونه الخاص، المستندات المالية واذونات الخزينة وسندات الدين التي تصدرها الدولة والمؤسسات العامة سواء أكانت مسجلة أو لحاملها وشكات المسافرين، وكل بوليصة بنك أصدرها مصرف في المملكة أو أصدرتها أية شركة مسجلة تتعاطى أعمال الصيرفة في المملكة أو في أية جهة من جهات العالم، وتشمل أيضا كل ورقة مالية (مهما كان الاسم الذي يطلق عليها) إذا كانت تعتبر كنقد قانوني في البلاد الصادرة فيها.

الجرائم المتصلة بالمسكوكات:

تشمل لفظة (المسكوكات): المسكوكات على اختلاف أنواعها وفئاتها المصنوعة من أي صنف من المعادن أو المعادن المخلوطة، والرائجة بصورة مشروعة في المملكة أو في أية بلاد أخرى.

وتشمل لفظة (معدن): أي مزيج أو خليط من المعادن، ويراد بعبارة (المسكوكات الزائفة): المسكوكات غير الأصلية التي تحاكي المسكوكات الأصلية أو التي يلوح انه قصد منها أن تحاكيها أو أن بتداولها الناس باعتبارها مسكوكات أصلية.

التزوير: هو تحريف مفتعل للحقيقة في الوقائع والبيانات التي يراد إثباتها بصك أو مخطوط يحتج بهما، نجم أو يمكن أن ينجم عنه، ضرر مادي أو معنوي أو اجتماعي.

المصدقات الكاذبة: وتشمل كل من أقدم حال ممارسته وظيفة عامة أو خدمة عامة أو مهنة طبية أو صحية أو أية جهة أخرى على إعطاء مصدقة كاذبة معدة لكي تقدم إلى السلطات العامة أو من شأنها أن تجر لنفسه أو إلى غيره منفعة غير مشروعة أو تلحق الضرر بمصالح أحد الناس، ومن اختلق بانتحاله اسم أحد الأشخاص المذكورين آنفاً أو زور تلك المصدقة أو استعملها.

انتحال الهوية: وتشمل كل من تقدم إلى سلطة عامة بهوية كاذبة قصد جلب المنفعة لنفسه أو لغيره أو بغية الإضرار بحقوق أحد الناس.

التزوير في الأوراق الخاصة: وتشمل كل من ارتكب التزوير في أوراق خاصة بالموظف كالذي يرتكب تزويراً مادياً في أثناء قيامه بالوظيفة، إما بإساءة استعمال إمضاء أو

ختم أو بصمة أصبع أو إجمالاً بتوقيعه إمضاء مزوراً، وإما بصنع صك أو مخطوط وإما بما يرتكبه من حذف أو إضافة تغيير في مضمون صك أو مخطوط.

كما وتشمل أيضا الموظف الذي ينظم سنداً من اختصاصه فيحدث تشويشاً في موضوعه أو ظروفه إما بإساءته استعمال إمضاء على بياض اؤتمن عليه، أو بتدوينه عقوداً أو أقوالاً غير التي صدرت عن المتعاقدين أو التي أملوها، أو بإثباته وقائع كاذبة على أنها صحيحة أو وقائع غير معترف بها على أنها معترف بها أو بتحريفه أية واقعة أخرى بإغفاله أمراً أو إيراده على وجه غير صحيح.

كما وتشمل أيضا الموظف الذي يكون في عهدته الفعلية سجل أو ضبط محفوظ بتفويض قانوني ويسمح عن علم منه بإدخال قيد فيه يتعلق بمسألة جوهرية مع علمه بعدم صحة ذلك القيد.

الجرائم الاقتصادية:

أما فيما يتعلق بالجرائم الاقتصادية بالمعنى المحدد في قانون الجرائم الاقتصادية رقم (11) لسنة 1993 وتعديلاته فهي كما يلي [1]:-

تشمل الجريمة الاقتصادية أي جريمة تسري عليها أحكام القانون (11 لسنة 1993) أو أي جريمة نص قانون خاص على اعتبارها جريمة اقتصادية أو أي جريمة تلحق الضرر بالمركز الاقتصادي للمملكة، أو بالثقة العامة بالاقتصاد الوطني أو العملة الوطنية أو الأسهم أو السندات أو الأوراق المالية المتداولة أو إذا كان محلها المال العام.

وهي جرائم المتعهدين، وجرائم النيل من مكانة الدولة المالية، وجرائم تخريب إنشاءات المياه العمومية.

وتعتبر الجرائم المبينة أدناه من قانون العقوبات جرائم اقتصادية إذا توافرت فيها الشروط المبينة أعلاه:

جرائم الحريق، وطرق النقل والمواصلات والغش والتي تشكل خطرا شاملا، الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة (الرشوة والاختلاس و استثمار الوظيفة وإساءة استعمال

---

1 - انظر قانون الجرائم الاقتصادية رقم (11) لسنة 1993.

السلطة)، الجرائم المتعلقة بالثقة العامة (تزييف النقود والمسكوكات والطوابع)، جرائم التزوير، جرائم السرقة والاحتيال وإساءة الائتمان، جرائم الغش في نوع البضاعة والمضاربات غير المشروعة والإفلاس.

وبالنتيجة نرى أن الفساد الإداري والمالي (**مفهوم عام للسلوكيات السلبية و الخاطئة التي تهدف إلى اكتساب أو إكساب منفعة مادية أو معنوية بغير وجه حق، خلال ممارسة مهام تسيير عمل ما، أو خلال فترة السيطرة على القرار المسير للعمل**).

ومن التعريف فأن الفساد سلوكيات و تصرفات تهدف إلى جلب منفعة للذات، أو تنفيع للغير، سواء كان ذلك التنفيع عن هدف مقصود بحد ذاته من مُسير العمل، لقاء مقابل مادي يتلقاه بسبب إكساب هذه المنفعة للغير، أو أن يكون المقابل معنوي، كأن يكون مجاملة، أو تسجيل مواقف، أو يكون إكساب هذه المنفعة من قبل مسير العمل للمستفيد منها نتيجة الخطأ الذي يرتكبه نتيجة جهله بالإجراءات مثلا، أو نتيجة عدم المبالاة، أو نتيجة استغفاله من الغير، فيستثمر المنتفع من هذا الخطأ لاكتساب منفعة ليست حقا له، وقد لا يقتصر الفساد على مسير العمل، بل إن هناك أطراف تسيطر على قرارات تسيير العمل، وقد تكون أطراف خارجية عن بيئة العمل، وهذه الأطراف تستغل مركزها، والذي غالبا ما يكون سياسي أو أمني، بفرض رغباتها وآراءها رغم كونها ليست مرجعية رسمية في تسيير الأعمال بشكل مباشر، ولكن يعمل تأثيرها عملة في القرارات الإدارية وتسيير أمور العمل، وفي كل الأحوال فان هذا الفساد ليس محصورا بالمستويات الإدارية، فقط بل انه يشملها ويشمل المنفذون أيضا.

لمحة تاريخيه :

من المؤكد أن ظاهرة الفساد الإداري ليست وليدة اليوم، وليست مرتبطة بزمان أو مكان معينين، فقد عثر فريق الآثار الهولندي عام 1997 في موقع (داكا) في سوريا، على ألواح لكتابات مسمارية تبين موقعا إداريا يكشف عن قضايا خاصة بالفساد الإداري، وقبول الرشاوى من قبل الموظفين العاملين في البلاط الملكي الأشوري، قبل آلاف السنين، وثمة لوح محفوظ عن الحضارة الهندية (حوالي 300 عام ق.م) كتب عليه العبارة الآتية: يستحيل على المرء أن لا يذوق عسلا أو سما امتد إليه لسانه،

وعليه فأنه يستحيل أيضا على من يدير أموال الحكومة إلا يذوق من ثروة الملك ولـو نزرا قليلا [1].

كما أن الأقوام التي استوطنت أرض العراق، والتي تؤكد الشواهد التاريخيـة أنهـا أُولى الحضارات في العالم، قد عرفت ظاهرة الفساد، كما إن الوثائق الـتي عثـر عليهـا، وتعود بتاريخها إلى الألف الثالث (ق.م) تُبين أن (المحكمة الملكية) آنذاك، كانـت تنظـر في قضايا الفساد، مثل (اسـتغلال النفـوذ، اسـتغلال الوظيفـة العامـة، قبـول الرشـوة وإنكار العدالة) حتى أن قرارات الحكم في مثـل هـذه الجـرائم كانـت تصـل إلى حـد الإعدام.

وأن (حمو رابي) ملك بابـل، صـاحب (شـريعة حمـو رابـي)، قـد أشـار في المـادة السادسة من شريعته إلى جريمة الرشوة، حيث شدد على إحضار طالب الرشوة أمامـه ليقاضيه بنفسه، وتوليه أمر اجتثاثه، مما يدل على اهتمامه الكبير بمكافحة آفة الفسـاد، وكذلك فإن الشريعة المذكورة كانت قد نظمت العلاقة بين الحاكم والمحكوم 2.

---

1 - فارس، علي احمد، حل الأزمات: الفساد الإداري نموذجاً، http://mcsr.net/activities/032.html تاريخ زيارة الموقع 25/ 11/ 2012

2 - الشيخ داود، عماد صلاح عبد الرزاق، الفساد والإصلاح، مرجع سابق، ص ص 18 - 19.

الفصل الثاني

- أسباب الفساد
- مناهجه الفكرية
- الاتجاهات التحليلية
- محاوره
- معايير تصنيفه
- التصنيفات والمسميات
- خصائص ظاهرة الفساد
- انتشار الفساد في الجهاز الحكومي
- أثر الفساد على الجهاز الحكومي

أسباب استشراء الفساد المالي والإداري

تتعدد الأسباب التي تدفع الأشخاص للتورط بقضايا الفساد، فعلى الرغم من أن الحاجات الاقتصادية سبب قوي يدفع بهؤلاء الأشخاص للتورط بهذه القضايا، إلا أن الدراسات العلمية والتحليل النفسي والموضوعي، بين أن أسباب استشراء الفساد المالي والإداري ليس الحاجة الاقتصادية لمرتكبيها فحسب، بل يعود أيضا لأسباب عديدة في مقدمتها [1]:

- الانحراف السلوكي والقيمي، وخصوصا عند سكان الوظائف العليا.
- عدم اعتماد معايير موضوعية تستند للكفاءة وتحمل المسئولية، عند تعيين الموظفين والمسئولين في الوظائف العليا.
- التغول على السلطة القضائية، وتقييد صلاحياتها الفعلية.
- عدم وجود برنامج حقيقي شامل لمكافحة الفساد، تتبناه الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.
- قلة الوعي الإداري والسياسي في إدارة المسؤوليات.
- سيطرة الأحزاب الحاكمة على مفاصل الدولة، وتأثيرها على القرارات السيادية، بما يخدم مصالح المتنفذين فيها.
- عدم اعتماد أسس سليمة لتنظيم دوائر الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى الاتساع والتشعب السريع وغير المدروس في دوائر الدولة.
- تطبيق القانون بانتقائية.
- وجود فساد سياسي، يؤسس ويغطي ويحمي مرتكبي جرائم الفساد الإداري.

---

1 - يوسف، أمير فرج، مكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والإقليمي والعربي والدولي في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة، الإسكندرية، مصر ، المكتب الجامعي الحديث، 2010، ص ص 4-5.

جوانب الإدارة العامة الأكثر تأثرا بالفساد :

لا حدود لممارسة الفساد، إذا توفرت الظروف لذلك، وإذا انعدمت أو ضعفت الضوابط العامة والذاتية، غير أن هناك جوانب محددة تتوافر بها الشروط لممارسة الفساد أكثر من غيرها ، في كل ما يرتبط بالإدارة العامة يشمل ذلك [1] :

1. فيما يتعلق بالأموال، تكون الوظائف التنفيذية والتي تتطلب طبيعة أعمالها الإنفاق المالي المباشر – كلجان المشتريات مثلا – بيئة مناسبة للفساد ويتحقق لهم ذلك عندما تكون الرقابة عليهم ضعيفة، أو تكون غير قادرة على فهم طبيعة نشاطهم وسلوكهم، وأيضا عند غياب الوازع الديني والقيمي عند أولائك الموظفين .
2. جباية الضرائب والجمارك وغيرها من الموارد السيادية، تعتبر عملية تحصيل الموارد السيادية، من أكثر البيئات عرضه للانجراف وراء الفساد، وذلك لكون أسس التحصيل لهذه الموارد السيادية في الغالب تعتمد على التقدير الشخصي، وهو الأمر الذي يجعل من الموظف القائم على عملية التقدير، يتجاوب مع العطايا والرشاوى التي تقدم له في حال تكليفه بعملية تقدير ضريبي، أو تخمين القيمة عند الترسيم الجمركي.
3. منح الموافقات والرخص والتصاريح، لا تزال البيروقراطية الحكومية متجذرة في كل دوائر الدولة، ووجودها يمنح الموظفين القائمون على إصدار التصاريح والرخص، أو منح الموافقات، قوة يمكنهم من خلالها تحقيق مكاسب شخصية، بابتزاز أو تعقيد المعاملات على متلقي الخدمة، الأمر الذي يعني بالضرورة توفير ظروف مناسبة للفساد، يمكن استغلالها من قبل الموظفين القائمون على هذه الأعمال.
4. إسناد الوظائف وتحديد المسؤوليات، بوجود المحسوبية والواسطة، واعتمادها بديلا عن التعيين وفق الجدارة والكفاءة، و إسناد الوظائف للأشخاص على

1 – شاميّة، يسران محمد سامي، رسالة ماجستير، دور مهنة المراجعة في مكافحة الفساد (دراسة تطبيقية) جامعة دمشق- 2007 2008 ص ص 28 – 29

هذه الطريقة، يشجع على ظهور الفساد الإداري والمالي، لكون الوصول إلى هذه الوظائف مستهدف لتحقيق مكاسب معينة من الأساس، فالوصول إليها يكون انتقائي بالدرجة الأولى، لأشخاص عندهم القدرة على تحقيق تلك المكاسب، ولو على حساب المصالح العامة.

المناهج الفكرية التي تعرضت لدراسة الفساد الإداري:

ومن أهم المناهج الفكرية التي تعرضت لدراسة الفساد الإداري هي:

المنهج القيمي.

منهج المعدلين الوظيفيين.

منهج اللامعدلين.

أولا: المنهج القيمي:

يعتمد هذا المنهج على النظام في تحديده لمفهوم الفساد الإداري، وعلى هذا النحو فقد عرف الفساد الإداري على انه (القصور ألقيمي عند الأفراد الذي يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة والتي تخدم المصلحة العامة) [1].

ويؤخذ على هذا المنهج [2] انه لم يحدد مستوى النظام ألقيمي الذي قد يتم الانحراف عنه، ومن أهم ما يؤخذ عليه أيضا، هو عدم ثبات مفهوم القيم ونسبيته، وصعوبة التحقق منه.

ثانيا: منهج المعدلين الوظيفيين:

برز هذا المنهج لتوضيح مفهوم الفساد الإداري، نتيجة للانتقادات التي تعرض لها المنهج ألقيمي، ويؤكد اغلب المؤلفين والمنظرين في هذا المنهج على إن الفساد الإداري

---

1 - مهدي، ساهر عبد الكاظم، الفساد الإداري أسبابه وأثاره واهم أساليب المعالجة، http://www.hrdiscussion.com/hr9597.html تاريخ زيارة الموقع 25/ 11/ 2012

2 - http://esyria.sy/eafkar/index.php?inid=4&page_gallery_id=273&pid=40&&tg=5 تاريخ زيارة الموقع 15/ 3/ 2013.

هو (السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية محاباة لاعتبارات خاصة كالأطماع المالية والمكاسب الاجتماعية أو ارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصية) [1].

ويؤخذ على هذا المنهج [2] إن حدوث ظاهرة الفساد الإداري، ليست بالضرورة تكون مرتبطة بحوافز غير مشروعة تقدم من قبل أطراف أخرى فقط، بل قد يكون السبب في حدوثها اندفاعات ذاتية عند الموظفين تكون لصالحهم،

وإن ظاهرة الفساد الإداري قد لا يعود سببها الرئيسي إلى قصور ونواقص في قواعد العمل الملتزمة في الأجهزة الإدارية، وإنما قد تعزى لأسباب أخرى مثل الجوانب القيمية عند الموظفين.

ثالثا: منهج اللامعدلين:

يعتبر هذا المنهج من المناهج المعاصرة لتوضيح مفهوم الفساد الإداري، حيث اعتمد على المنهج القيمي أيضا في وضع بعض المفاهيم، معتبرا من غير الممكن إهمال المنهج ألقيمي، إذ يرتكز مؤيدي هذا المنهج في مفاهيمهم على اعتبار أن (الفساد الإداري ظاهرة لا تقتصر على الممارسات الفردية، بل تعتمد على أكثر من ذلك، فتأخذ طابعا نظاميا يسعى لتكريس النفس والاستمرار، وليس التفاني الذاتي مع حركة تقدم المجتمع) [3].

الاتجاهات التحليلية في تحديد مفهوم الفساد الإداري:

ويرى الدكتور حسنين بوادي، أن هناك ثلاث اتجاهات تحليلية في تحديد مفهوم الفساد الإداري، من خلال استعراض التعريفات المختلفة للفساد الإداري تكون على النحو التالي [4]:

---

1 - مهدي، ساهر عبد الكاظم، الفساد الإداري أسبابه وأثاره واهم أساليب المعالجة، http://www.hrdiscussion.com/hr9597.html تاريخ زيارة الموقع 25/ 11/ 2012

2 - http://esyria.sy/eafkar/index.php?inid=4&page_gallery_id=273&pid=40&&tg=5 تاريخ زيارة الموقع 15/ 3/ 2013.

3 - مهدي، ساهر عبد الكاظم، الفساد الإداري أسبابه وأثاره واهم أساليب المعالجة، http://www.hrdiscussion.com/hr9597.html تاريخ زيارة الموقع 25/ 11/ 2012

4 - بوادي، حسنين المحمدي، الفساد الإداري لغة المصالح، الإسكندرية، مصر، دار المطبوعات الجامعية، 2008، ص ص 16- 19

الاتجاه الأول:

الفساد هو إساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه، أن الفساد هو وسيلة لاستخدام الوظيفة العامة من اجل تحقيق منفعة ذاتية، سواء في شكل عائد مادي، أو معنوي من خلال انتهاك القواعد الرسمية.

الاتجاه الثاني:

الفساد هو انتهاك المعايير الرسمية والخروج عن المصلحة العامة.

وهذا الاتجاه، يركز على أن السلوك المنطوي على الفساد، هو السلوك الذي ينتهك القواعد القانونية الرسمية، التي يفرضها النظام السياسي القائم على مواطنيه.

الاتجاه الثالث:

يرى هذا الاتجاه الفساد بأنه، مجموعه من الاختلالات الكامنة في الهياكل الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية للمجتمع.

ووفق هذا الاتجاه يوصف الفساد بأنه، أسلوب من أساليب الاستغلال الاجتماعي المصاحب لحيازة القوة الرسمية داخل التنظيمات الإدارية.

محاور الفساد:

ترى الباحثة سعاد عبد الفتاح محمد، إن الفساد مصطلح يتضمن في طياته معاني عديدة، والفساد موجود في كافة القطاعات الحكومية منها والخاصة، فهو موجود في أي تنظيم يكون فيه للشخص قوة مسيطرة، أو قوة احتكار على سلعة أو خدمة، أو صاحب قرار، وتكون هناك حرية في تحديد الأفراد الذين يستلمون الخدمة أو السلعة أو تمرير القرار لفئة دون الأخرى، وقد يتضمن مصطلح الفساد الإداري عدة محاور كما يلي [1]:-

1. الفساد السياسي: ويتمثل بالانحراف عن النهج المحدد لأدبيات التكتل أو الحزب أو المنظمة السياسية، نتيجة الشعور بالأزلية، أو كونه الأوحد، أو

1 - محمد، سعاد عبد الفتاح، الفساد الإداري والمالي مظاهره/ سبل معالجته، ص 4.
www.nazaha.iq/search_web/edare/8.doc تاريخ زيارة الموقع 21/ 11/ 2012.

الأعظم أو المنظر، أو بيع المبادئ الموضوعة في أدبيات المنظمة للكتل الدولية، أو الإقليمية القومية، لسبب أو أكثر، كالخيانة والتواطؤ والتغافل والإذعان والجهل والضغط وغيرها .

2. الفساد الإداري: ويتعلق بمظاهر الفساد والانحراف الإداري أو الوظيفي من خلال المنظمة، والتي تصدر من الموظف العام إثناء تأدية العمل، بمخالفة التشريع القانوني، وضوابط القيم الفردية، أي استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم، للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة.
3. الفساد المالي: ويتعلق بمظاهر الانحرافات المالية، ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في تنظيمات الدولة (إدارياً) ومؤسساتها، مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية.
4. الفساد الأخلاقي: ويتمثل بالانحرافات الأخلاقية، وسلوك الفرد وتصرفاته غير المنضبطة، بدين أو تقاليد أو عرف اجتماعي مقبول.

معايير تصنيف الفساد الإداري:

استخدم المعنيون بدراسة الفساد الإداري، ثلاثة معايير لتصنيف الفساد الإداري، يمكن تلخيصها كما يلي [1]:

معيار الرأي العام: قسم أنصار هذا المعيار الفساد الإداري إلى ثلاثة أنواع، وأعطوا لكل نوع منها لون، وهي (الأبيض والأسود والرمادي) فيكون الفساد الإداري اسود إذا اتفق الجمهور والعاملون على أن هذا السلوك رديء وسيء، وعندما يرضى الجمهور والعاملون عن سلوك معين، فان هذا السلوك يعد فسادا إداريا ابيضا، أما في حالة عدم الاتفاق على قبول أو رفض هذا السلوك بين الجمهور والعاملون، فان هذا السلوك يعتبر فسادا إداريا رمادي.

معيار الممارسين للفساد: وفقا لهذا المعيار فان الفساد إما أن يكون فرديا أو تنظيميا، فالفساد الفردي يتمثل بالنشاطات والسلوكيات المنحرفة التي يمارسها فرد واحد

1 - عبد اللطيف، أسار فخري، أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية، ص ص 6- 7.

http://www.nazaha.iq/search_web/edare/5.pdf ، تاريخ زيارة الموقع 21/ 11/ 2012.

لتحقيق مصالح شخصية، أما الفساد التنظيمي فانه يتمثل بالنشاطات المنحرفة التي تمارس من قبل منظومة أو منظومات فاسدة.

معيار حالات الفساد: لما كان الفساد الإداري هو ما يشوب الإدارة من خلل واضطراب غير مشروع، فان الفساد هنا يتمثل بالعديد من المجالات، مثل انتشار الرشوة والمحسوبية، والاتجار بالوظيفة العامة، و الاختلاس من المال العام، والابتزاز الوظيفي، وسوء استعمال السلطة، والتسيب والإهمال الوظيفي، و اللامبالاة في العمل، والتفريط بالمصلحة العامة، وعدم الحفاظ على الممتلكات العامة، وإهدار الوقت، وشيوع النفاق الوظيفي، وعلاقات الريبة والشك بين الرؤساء والمرؤوسين، وغياب المسؤولية والالتزام الذاتي، والصراع على القوة، وسوء ممارسة مفهوم الوظيفة العامة.

التصنيفات والمسميات لأشكال الفساد [1] :

- الفساد وفقا للسلطات الحاكمة والمشاركة في الحكم وتشمل:-
- فساد رأس الدولة وأفراد أسرته مع اختلاف الألقاب: حيث كشفت موجات الربيع العربي التي غشيت بعض الدول العربية، مدى انتشار الفساد عند زعامات تلك الدول، وكشفت التحقيقات أن هناك أموال طائلة كانت تنفق ويتم التعامل معها بطريقة شخصية لرؤساء تلك الدول، وأفراد أسرهم، بشكل مفرط.
- فساد أعضاء السلطة التشريعية: عندما يصل أعضاء السلطة التشريعية إلى المجالس النيابية من خلال التزوير للانتخابات، فمن غير المعقول أن تكون لهم إسهامات في الحد من ظاهرة الفساد، أو محاسبة الفاسدين، بل وعلى العكس فالتجربة العملية أثبتت أن السلطة التشريعية أصبحت قوة دفاع عن أولائك الفاسدين، وتم إغلاق اكبر ملفات الفساد من خلال تلك المجالس النيابية، والتي تمثل السلطة التشريعية في البلاد.

1 - الكبيسي، عامر، الفساد والعولمة تزامن لا توأمة، المكتب الجامعي الحديث،2005،ص ص 78 - 80.

- فساد أعضاء السلطة القضائية: من المؤكد أن قضايا الفساد الكبرى التي يتم الكشف عنها تكون مسيسة في الغالب، ويوجه القضاء للمبالغة في إصدار الأحكام القضائية فيها، أما القضايا التي يتم التستر على مرتكبيه فان البت فيها يفصل تفصيلا، ومن المؤكد انه في كلتا الحالتين لا يكون الثمن فقط شكرا.
- فساد أعضاء السلطة الدينية: يعتبر الوازع الديني موجه مهم في حياة الناس، وان التأثير في الرموز الدينية أو على القائمين على الإرشاد الديني والفتوى، لغايات إصدار فتاوى توافق الحال، أمرا موجود وتستطيع السياسة أن توجه السلطة الدينية بسهولة، لكونها هي من أتت بهم أصلا لتولي المناصب الرسمية في هذه السلطة، ليتمكنوا من تحقيق أهدافهم.
- فساد أعضاء السلطة التنفيذية: تمتلك السلطة التنفيذية قوة قانونية كبيرة، تمكنها من بسط هيمنتها على أفراد المجتمع، وتمتلك أيضا المنافذ القانونية التي تمكنها من توجيه ثروة البلاد وفق ما تراه مناسبا، وتسيطر أيضا على مصادر المعلومات التي يحتاجها المواطن، وبذلك تكون بيئة مناسبة لتفشي الفساد لدى كثير من أعضاء هذه السلطة، وبغض النظر عن المستوى الوظيفي لأي منهم.

الفساد وفقا للمجالات والأنشطة النوعية وتشمل :-

1. الفساد السياسي للقيادات: يتجه الفساد السياسي لترك آثار سيئة على البلاد من خلال تحكم السياسيين بمصير البلاد، من خلال رسم وتنفيذ سياسات وأجندات تحقق لهم مكاسب شخصية، وقد تصل الأمور إلى أكثر من ذلك من خلال تسريب أسرار البلاد للجهات الخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى ضغوط متزايدة على البلاد، ومن خلال التسريبات لكثير من الوثائق التي باتت تعرف بوثائق الويكيلكس انكشف مدى انتشار الفساد السياسي لدى الكثير من القيادات السياسية.
2. الفساد الإداري: ارتباط الأعمال الإدارية بحياة الناس بشكل مباشر، وعمل الإدارات ببيروقراطية عند تقديم الخدمات، يوفر فرص كثيرة لانتشار الفساد الإداري والمالي.

3. الفساد الاقتصادي: إن الانحراف في مسارات النشاط الاقتصادي، تنعكس على الحياة المعيشية للمواطنين والشعوب، ووصول الفاسدين لتولي المناصب المهمة في الشركات والبنوك وغيرها من الدعائم الاقتصادية في البلاد، والتأثير في السياسات المالية الحكومية، كفيلة بإعطاء المزيد من النفوذ للفاسدين، الذين سيوجهون الثروات إلى جيوبهم ويستأثروا بها.
4. الفساد الأمني والعسكري: قد تكون الأجهزة العسكرية أكثر تنظيما وصرامة منها في المؤسسات المدنية، ولكن هذا لا يعني أن المؤسسات العسكرية والأمنية محصنة من الفساد، بل إن الواقع يدل على أن أضخم عمليات الفساد تكون في صفقات التسلح، وتوفير التجهيزات الأمنية.
5. الفساد الرياضي: قدر رئيس المركز الدولي للأمن الرياضي محمد حنزاب حجم الفساد في المجال الرياضي على المستوى العالمي بـ 350 بليون دولار سنويا [1]، وانتقد الحكومات العربية لأنها لا تضع هذه الآفة ضمن أولوياتها، وقال "إذا تحدثنا عن التلاعب بنتائج المباريات، فالأرقام تصل إلى 350 بليون دولار في العام، هذا في جانب المراهنات غير المشروعة، والتلاعب في نتائج المباريات، وإذا أضفنا إليها عوامل أخرى، فسنصل إلى رقم كبير جدا، والسبب أن الاتحادات والدوريات في الرياضة كانت تدار من متطوعين أو محبين للرياضة، في حين أن جماهيرية اللعبة وحب الناس والتكنولوجيا وسهولة النقل التلفزيوني أدى إلى دخول التجارة على خط اللعبة، فأصبحت الأرقام التي نقرأ عنها خرافية"، وأوضح أن الحكومات العربية لا تهتم بالأمن الرياضي مشيرا إلى أنه لا يقع ضمن أولوياتها، مشددا على أن المراهنات غير المشروعة، طالت الوطن العربي كاشفا عن وجود مباريات رتبت نتائجها مسبقا إذ قال: في الوطن العربي، هناك مباريات رتبت نتائجها، خصوصا الودية منها، وتم ذلك باتصال مع شركات في شرق آسيا، فهي التي اختارت الحكم، وهي التي اختارت الفريق، وهي التي اختارت النتيجة التي آلت إليها

[1] – 350 بليون دولار نتاج الفساد الرياضي سنوياً، نشر بتاريخ 22/ 2/ 2013، http://www.integrity-way.info/wp/?p=6523 تاريخ زيارة الموقع 18/ 3/ 2013.

المباراة، ومن يقول إن الوطن العربي بعيد عـن المراهنـات مخطـئ، فبـالعكس الوطن العربي أسهل منطقة جغرافية تتم فيها المراهنات.

الفساد وفقا للقطاعات الخدمية والترفيهية وتشمل:-

- فساد المعلمون والمؤلفون ومدراء المدارس والأساتذة والموجهون.
- فساد الأطباء والاختصاصيون والممرضون والصيادلة.
- فساد العاملون في دور الرعاية والسجون والمؤسسات الإصلاحية.
- فساد المدربون واللاعبون ورؤساء النوادي الرياضية والاتحادات.
- فساد المخرجون والممثلون والمطربون والمسرحيون.
- فساد العاملون في الوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية.

الفساد وفقا لمداخله وأدواته وتشمل:-

أ- الفساد الموجه للمال العام بإباحته أو هدره أو سوء استثماره.

ب- الفساد القاتل للوقت العام بإضاعته وعدم استغلاله وعدم التقيد به.

ت- الفساد الواقع على الأراضي العامة بتوزيعها بدون وجه حـق علـى المقـربين والأعوان.

ث- الفساد المنصب على المرافق العامة ببيعها أو إيجارها أو سوء إدارتها.

ج- الفساد المنصب على المباني العامة بعدم الاهتمام بشروط إنشائها وصيانتها.

ح- الفساد المنصب علـى المعـدات والأجهـزة العامـة بسـوء اسـتخدامها وعـدم المحافظة على صيانتها.

خ- الفساد المنصب على البيئة العامة وعدم حمايتها مـن التلـوث الجـوي والمـائي والأرضي.

الفساد وفقا لنطاقه الجغرافي ويشمل:-

- ✓ الفساد المحلي ويشمل المساحة الجغرافية للدولة الواحدة أو للمحافظة.
- ✓ الفساد الإقليمي ويشمل المساحة الجغرافية لعدة دول ضمن الإقليم.
- ✓ الفساد الدولي ويشمل جميع الأقطار والدول عبر القارات.

الفساد في العمليات الإنسانية

قالت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي [1] في تصريح لها، أن الأموال المسروقة تحت مظلة الفساد المالي في العالم، في كل عام تكفي لإطعام 80 ضعف أعداد الجياع في العالم.

وأكدت في كلمتها أمام جلسة نقاشية على هامش أعمال الدورة ال22 لمجلس حقوق الإنسان، أن الأموال المسروقة من خزائن الدول تكفي لتغطية احتياجات التنمية لانتشال الناس من الفقر وتمكين الأطفال من التعليم.

وأوضحت أن الدول النامية فقدت في الفترة ما بين عامي 2000 و 2009 حوالي 8.440 تريليون دولار على شكل تدفقات مالية غير مشروعة، أي ما يعادل عشرة أضعاف المساعدات الخارجية التي تلقتها خلال الفترة ذاتها.

وقالت إن الفساد، كان عقبة كبيرة أمام إعمال جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، ولن يقاومها سوى مبادئ الشفافية والمساءلة وعدم التمييز والمشاركة ذات المغزى، كأكثر الوسائل فعالية لمكافحة الفساد.

الجنس مقابل الغذاء أسوأ أشكال الفساد [2]

اسمك غير وارد على القائمة ...لقد ابتلع الكمبيوتر بطاقتك، هذه إجابات شائعة، يقدمها العاملون في مجال المساعدات الإنسانية، ممن عملوا على حجب المساعدات عن اللاجئين في غرب إفريقيا في العام 2001 ، إلا إذا قام اللاجئون بتقديم الخدمات الجنسية لهم، فمن الصعب الهروب من فخ أولئك الأشخاص، إنهم يستخدمون الغذاء كطعم لحمل الشخص على ممارسة الجنس معهم، حسبما ذكر أحد الأطفال اللاجئين.

إن مطالب من هذا القبيل يترتب عليها عواقب وخيمة،مثل الحمل غير المرغوب فيه، والإجهاض، والأبوة المفردة (غالباً في سن المراهقة) والأطفال المهملين، وفيروس

---

[1] - بيلاي: الأموال المسروقة من خزائن الدول تكفي لإطعام 8 أضعاف جياع العالم، نشر بتاريخ 17/ 3/ 2013 http://www.integrity-way.info/wp/?p=7005 تاريخ 18/ 3/ 2013

[2] – منظمة الشفافية الدولية، منع الفساد في العمليات الإنسانية،كتيب حول الممارسات الجيدة، ص 18

نقص المناعة البشرية المكتسبة الايدز، وغيرها من الأمراض المنقولة جنسياً، وفقدان فرص العمل والتعليم – ناهيك عن الصدمة النفسية.

ونظراً للقضايا التي أثارتها التقارير الواردة حول الاستغلال الجنسي في كل من ليبيريا، وغينيا وسيراليون، فقد عملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، ومنظمة إنقاذ الطفولة في المملكة المتحدة Save the Children UK ، على تكليف فريق تقييم مشترك لإجراء التحقيق، وقد جاء التقرير، الذي جرى نشره في شهر شباط/فبراير 2002، بمثابة دعوة إلى توخي اليقظة والحذر، على نحو عاجل، وقد تضمن ذلك التقرير الادعاءات التي تم تقديمها ضد 40 وكالة، و 67 فرداً، إلى جانب تقديم الأدلة، التي أشارت إلى حدوث استغلال جنسي على نطاق واسع، انطوى غالباً على تورط العاملين المحليين في مجال المساعدات الإنسانية، الذين كانوا يتاجرون بالسلع الإغاثية، مقابل ممارسة الجنس مع الفتيات، اللواتي تقل أعمارهن عن الثمانية عشرة عاماً.

الضوابط المالية بما يتجاوز التحقق من الوثائق [1]

في شباط/فبراير 2008 ، قام أحد المدققين، من المقر الرئيسي للمجلس النرويجي للاجئين، بإجراء زيارة، في الوقت المناسب، للبرنامج الذي تنفذه الوكالة في ليبيريا، إلى جانب تنفيذ عدد من عمليات التفتيش المفاجئة، وقد أظهرت عملية لحساب المبالغ النقدية الموجودة في إحدى المكاتب الميدانية، حيث لم تكن أي من الخدمات المصرفية متاحة، وحيث كانت التعاملات النقدية الكبيرة شائعة إلى حد بعيد، أظهرت أن مبلغاً بقيمة تقدر بحوالي 60,000 دولار أمريكي قد كان مفقوداً من صندوق النقد، وقد أبلغت الوكالة عن هذه المسألة، إلى الشرطة الليبيرية، فور تلقيها التأكيد بأنه لم يكن من الممكن تقديم بيان حول المبالغ النقدية، وقد خلصت التحقيقات، التي أجرتها الشرطة، في نهاية المطاف، إلى حدوث عملية سرقة من قبل أحد المسئولين المحليين عن التمويل، حيث قام ذلك المسئول بسرقة الأموال على مدى عدة أشهر، وذلك عن طريق تزوير نماذج عد النقد، بعد أن يتم التوقيع عليها من قبل مدير البرنامج، ونظراً لارتفاع نجمه داخل المنظمة، فقد عمد إلى استغلال آليات الرقابة غير الصارمة، والثقة المفرطة، التي

[1] - منظمة الشفافية الدولية، منع الفساد في العمليات الإنسانية،كتيب حول الممارسات الجيدة، ص 75

أظهرتها الإدارة له، وقد كشف التحقيق أنه كان من الممكن الكشف بسهولة عن الأفعال التي قام بها ذلك الموظف – فهو لم يقم حتى بإنتاج فواتير مزورة للتستر على آثاره – الأمر الذي يسلط الضوء على مدى أهمية الرقابة الإدارية، وقيمتها، وعلى أهمية وجود الضوابط المالية الصارمة من أجل منع الفساد.

سدّ الثغرات في المعونات الغذائية من خلال تحسين عملية المراقبة والتقييم [1]

قد ينشأ الفساد في تسليم المعونات الغذائية من العديد من المصادر، إلا أنه، وبتنفيذ عمليات دقيقة وحذرة من المراقبة والرصد، قد يفضيان إلى التقليل من الفساد، والحد منه، بغض النظر عن أصوله.

ففي خطة العمل مقابل الغذاء، التي جرت إدارتها من قبل الهند، من أجل مساعدة الأشخاص الأكثر عرضة للخطر والضعف للنجاة من الجفاف الشديد، الذي أصاب ولاية (آندرا براديش)، فقد كانت عملية اتخاذ القرار حول المستفيدين من هذه الخطة، وتحديد الدفعات والأعمال، تتم على مستوى المجتمع المحلي – في خطوة تهدف إلى تحسين عملية تقديم الخدمات، إلا أنه لم يتم إيلاء أي اعتبار إلى النخب المحلية المتأصلة، التي عملت على نحو كبير، على تشويه تلك العملية، فقد استفاد رؤساء القرى من معظم فرص العمل، كما تم منح غالبية المشاريع إلى مقاولين عديمي الضمير، من أجل تنفيذها(حيث قام العديد منهم بتقديم الرشاوى) وقد تمكن أولئك المقاولون من الحصول على الأرز من الحكومة، من أجل تنفيذ تلك الخطة بأسعار منخفضة، ومن ثم قاموا بتقديم الدفعات النقدية إلى العاملين، بما يعادل حصتهم من الأرز، بدلاً من تقديم الأرز إليهم، على أساس السعر البديل، كما قاموا ببيع الأرز في السوق المفتوحة، محققين قدراً كبيراً من الأرباح، كما قاموا كذلك باستخدام آلات تشريد العمالة، التي تم استئجارها بأسعار بخسة، مما ترك لهم حرية بيع الأرز، الذي تم الحصول عليه، مقابل تقديم الدفعات، وقد تم التستر على آثار أعمالهم الفاسدة من خلال تزوير الوثائق وقوائم الحضور.

[1] – منظمة الشفافية الدولية، منع الفساد في العمليات الإنسانية،كتيب حول الممارسات الجيدة، ص 130

خصائص ظاهرة الفساد :

تعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة عامة، خصوصا فيما يتعلق بقضايا الفساد الكبرى، ومن صورها التحالف مع المسئولين الكبار، أو الذين يشغلون مواقع رسمية هامة، في مجال تسهيل أنشطتهم.

ومن خصائص الفساد 1 انه يتطور ليشكل مؤسسة تسمح بصياغة قوانينه وبناء آلياته الخاصة، والتي تسمح له بان يكون مؤسسة لها تحالفاتها وقواعدها وتقاليدها وعاداتها.

ثم إن زيادة انتشار وتفشي الفساد يؤدي إلى الانقلاب على الأنظمة، ويقضي عليها، ويؤدي إلى نشر الفوضى وضياع المسؤوليات، نتيجة تسببه في استنزاف موارد البلاد، ومساهمته بإعادة توزيع الدخول بشكل غير عادل، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمني.

تفشي الفساد في الجهاز الحكومي

إن الدور الخدمي الكبير الذي تقوم به الأجهزة الحكومية في سبيل تقديم خدماتها للمجتمع، والتوجه العام للأفراد للحصول على وظائف في القطاع الحكومي، والسلطة التي تكسبها الوظيفة للموظف، كانت من أسباب ترعرع الفساد في الجهاز الحكومي، والتي نبينها كما يلي [2]:

- **انفراد الجهاز الحكومي بتقديم أنشطة وخدمات لا تقدم في سواه من قطاعات المجتمع**: دأبت حكومات اليوم على الاضطلاع بثلاث مهام أساسية تتمثل في الحماية والرعاية والعدل، حيث تتضمن كل منها عددا من الأنشطة والخدمات، ففي مجال الحماية، على سبيل المثال، تقوم الحكومات من خلال أجهزتها الأمنية بتقديم الحماية للوطن والمواطن، وهي في سبيل ذلك تملك حق استدعاء وإيقاف ومقاضاة الأشخاص، وفقًا للأنظمة المعمول بها في

1 - العيسوي، عبد الرحمن محمد، سيكولوجية الفساد والأخلاق والشفافية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2011، ،ص ص 54 - 55.

2 - هيجان، عبد الرحمن بن أحمد محمد، الفساد وأثره في الجهاز الحكومي، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد الرياض 6 – 8 / 10/ 2003. ص ص 5 - 20.

المجتمع، وفي مجال الرعاية فإنَّ الحكومات تضطلع بتقديم العديد من الخدمات التي من بينها خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والمواصلات... الخ، أما في مجال العدل ُفيعتبر ممارسة نشاط القضاء والفصل في الخصومات من أبرز المهام التي تقوم بها الحكومة، في ظل وجود هذه المهام الرئيسية التي تقوم بها الحكومات، يصبح المجال لظهور الفساد في الجهاز الحكومي متيسرا في كثير من الأحيان، وبخاصة إذا ما ضعفت القيم وغابة الرقابة.

- **تنامي الخبرة المتخصصة للعاملين في الجهاز الحكومي:** ذلك أنَّه ليس بإمكان كل مستفيد من خدمات الجهاز الحكومي أن يعرف دهاليز طبيعة النظام ،والإجراءات الواجب إتباعها، مما يجعل موظف الجهاز الحكومي في موقف المتحكم باحتياجات هذا المستفيد، ودفعه إذا ما اقتضت الضرورة إلى ممارسة الفساد، يمكن القول بأنَّ المعلومات التي يمتلكها موظفو الجهاز الحكومي تجعل من الصعب حتى على أجهزة الرقابة متابعة تصرفاتهم، واثبات أي سلوك منحرف منهم.
- **ضمان الاستمرارية الوظيفية في الجهاز الحكومي:** الميزة المتعلقة بضمان استمرارية الوظيفة الحكومية، حفَّزت بعض موظفي الجهاز الحكومي في ظل تدني الرواتب، إلى ارتكاب المخالفات لأنَّهم يعلمون أنَّه من الصعب فصلهم أو حتى المساس برواتبهم.
- **افتقار التنسيق بين الأجهزة الحكومية:** إنَّ غياب التنسيق يؤدي إلى عدم فاعلية السياسات العامة للدولة في تنفيذ خططها وبرامجها، كما يجعلها سهلة لاختراق الفساد والمفسدين، إنَّ المتتبع لأدبيات الفساد في الجهاز الحكومي يدرك كيف أنَّ غياب التنسيق بين هذه الأجهزة قد أغرى الكثير من العاملين فيها على اختراق الأنظمة واللوائح المعمول بها، من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية.

أثر الفساد على الجهاز الحكومي:

- **تحويل التخطيط إلى عملية صورية:** إن انعكاسات عملية التخطيط على التنمية المستدامة التي تسعى الحكومات والشعوب لتحقيقها تبدو غير مرضية، ويعزى هذا الأمر لانتشار الفساد الذي يؤثر في تحقيق الانجازات، فالخطط التي يتم

وضعها توضع أصلا لتحقيق صفقات خاصة، ولتكتسب صفة الأخطاء الإدارية لعمليات الفساد التي تتم.

- **الحد من فاعلية نتائج جهود التنظيم الإداري:** تتعثر الجهود الرامية إلى اجتثاث الفساد والمفسدين في الجهاز الحكومي، لان الأمور من بدايتها وعند التعيين والالتحاق بالوظائف كانت قائمة على اعتبارات المحاباة والمحسوبية وتبادل المصالح، الأمر الذي يعني أن قوة قاعدة المفسدين وتغلغلهم في الجهاز الحكومي بلغ درجة عالية من التمركز، ولهم ثقل يتمكنوا من خلاله للتصدي للإجراءات التصحيحية، وجهود القضاء على الفساد.
- **الإخلال بواجبات الموظف للوظيفة العامة:** الهدف الرئيسي من وجود الموظف في القطاع الحكومي على رأس عمله هو تقديم الخدمة الحكومية للمتلقي، إلا أن تفشي الفساد يجعل من الموظف مستثمر للوظيفة، وهو الأمر الذي يعني بالضرورة الإخلال بواجبات الوظيفة العامة، والانحراف عن القيم الأخلاقية، في سبيل تحقيق المصالح الشخصية.
- **الانحراف بمقاصد القرار عن المصلحة العامة**: تهدف الأعراف الإدارية بان تكون القرارات المتخذة في نطاق الوظيفة الحكومية لتحقيق المصالح العامة للمواطن والجهة المصدرة للقرار، إلا أن وجود الفساد يؤدي في بعض الأحيان لان تكون القرارات مجحفة، وتهدف إلى تعطيل الأعمال أو تأخير انجازها لغايات الابتزاز، وتحقيق المصالح الشخصية.
- **التأثير على أمن واستقرار المجتمع:** تفشي الفساد في المجتمع يجعل منه ظاهرة تتطور وتتمدد وتنمو على حساب امن المجتمع، فالمكاسب المتحققة من الفساد للفاسدين تعتبر ثروات يبذلون في سبيل تنميتها كل الجهود، ويتبعون في ذلك كل السبل، فانتشار المخدرات والأسلحة وعمليات السطو المسلح في المجتمعات انعكاس عن هذا النشاط الفاسد هذا من جهة، ومن جهة أخرى يحتاج الأمر إلى مزيد من التطوير والتحديث الذي تتبناه الحكومات لغايات مكافحة الفساد، الأمر الذي يترتب عليه إعادة توجية الإمكانيات المالية للدولة لتحقيق هذه الغاية، وهو الأمر الذي قد يشوبه الفساد من جهة، ومن جهة أخرى يفوت على

المجتمع الاستفادة من عوائد اقتصادية كان من الممكن تحقيقها بالاستثمار الأمثل للموارد، لولا أن وجهت هذه الأموال لمواجهة الفساد.

- **إعاقة جهود الرقابة**: قد تكون القوانين أسهمت في أن تكون للسلطات الرقابية حدود تقيد أعمالها، فغالب المؤسسات الرقابية تنظر في القضايا الرقابية للمستويات الإدارية الوسطى والصغيرة، وتستهدف بذلك صغار الموظفين، في حين أن الرقابة على الإدارات العليا تكاد تكون محصورة بجهات رقابية مفصلة لحماية تلك الإدارات، لان قرار تشكيل هذه الجهات الرقابية يكون في ظل إدارات مركزية متنفذه أصلا، وذات علاقات متشعبة تولي مصلحتها الأولوية الأولى.

جدول رقم (1) أنواع الفساد وأنماط الإدارة

النوع	الفاعلون الرئيسيين	نمط الإدارة
العرضي أو الصغير	صغار الموظفين، الموظفون أصحاب المصلحة، الأفراد الانتهازيون	الديمقراطي
النظامي أو المنتظم	موظفون عموميون، ساسة، ممثلو الجهات المانحة والبلدان المستفيدة، النخب الإدارية، رجال الأعمال والوسطاء	الفوضوي
الشامل	النخب الإدارية، الساسة، رجال الأعمال، الفئات العليا من المستخدمين	الدكتاتوري

المصدر: برنامج المجتمع المدني العراقي، الدليل الإرشادي حول أدوات تشخيص الفساد الإداري، 2006،ص 5

الفصل الثالث

- أثر الفساد الإداري والمالي في التنمية
- العوامل المؤثرة على حجم الرشاوى ومدى تكرارها
- أهداف وإستراتيجية مكافحة الفساد

أثر الفساد الإداري والمالي في التنمية

يمكن تعريف التنمية [1] "بأنها العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية، واجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع، مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها عدم المساواة، وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قدر اكبر من فرص المشاركة، وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله".

وجاء في مطبوعة تقرير عن التنمية [2] في العالم 2013: أن الوظائف التي تشدد على دور النمو القوي بقيادة القطاع الخاص في خلق الوظائف، موضحة أن الوظائف التي تحقق أقصى فائدة للتنمية يمكنها حفز دورة قوية وفاعلة من النمو، وانتهى التقرير الجديد إلى أن معدلات الفقر تنخفض كلما تمكن الناس، من خلال العمل، من الخروج من براثن الفقر والمعاناة، وكلما مكنت الوظائف النساءَ من زيادة الاستثمار في أطفالهن، ويرى التقرير أن مستوى الكفاءة يزداد كلما صار العمال أكثر إتقاناً لأعمالهم، وكلما ظهر المزيد من الوظائف المنتجة واختفت تلك الأقل إنتاجية، وتزدهر المجتمعات كلما تشجع الوظائف التنوع الثقافي للعمالة، وتوفر بدائل عن الصراع.

وفي معرض حديثه عن التقرير، قال رئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم، الوظيفة الجيدة يمكنها تغيير حياة المرء، ويمكن للوظائف المناسبة أن تغير مجتمعات بأسرها، ولابد أن تضع الحكومات إيجاد الوظائف في بؤرة الاهتمام لتحقيق الرخاء ومكافحة الفقر، ومن الأهمية بمكان أن تحافظ الحكومات على علاقة طيبة مع القطاع الخاص الذي يوفر 90 في المائة من جميع الوظائف، ولذلك ينبغي لنا أن نعمل على تهيئة أفضل السبل اللازمة لمساعدة الشركات والمزارع الصغيرة على النمو، فالوظائف تبعث الأمل في الحياة، وتنشر السلام في ربوع الأرض، ويمكنها جلب الاستقرار إلى البلدان الهشة.

---

1 - السنبل، عبدالعزيز بن عبدالله، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي (الأمن مسئولية الجميع)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 24 ـ 26 / 9/ 2001.

2 - تقرير عن التنمية في العالم 2013: الوظائف تمثل ركيزة أساسية للتنمية، نشر بتاريخ 21/ 3/ 2013، http://www.integrity-way.info/wp/?p=7137 تاريخ زيارة الموقع 23/ 3/ 2013.

ويؤكد مؤلفو التقرير على أن الوظائف ذات المردود الإنمائي الأكبر، هي تلك التي ترفع من مستويات الدخل، وتساعد المدن على الاضطلاع بوظائفها بشكل أفضل، وتربط الاقتصادات الوطنية بالأسواق العالمية، وتحافظ على سلامة البيئة، وتجعل للناس مصلحة في الحفاظ على سلامة مجتمعاتهم.

التأثيرات الاقتصادية للفساد وأثرها في التنمية [1] :

- الفساد يخفض الاستثمار والنمو الاقتصادي يؤخره إلى حد كبير.
- يقلل من فعالية تدفقات المعونة من خلال تحويل الأموال.
- يؤدي إلى خسارة في الإيرادات الضريبية وإلى عواقب سلبية في الميزانية.
- يؤدي إلى خفض نوعية البنية الأساسية والخدمات العامة.
- يشوه تكوين الإنفاق الحكومي.
- يشوه تخصيص الموارد ويقوض المنافسة في السوق.
- أنه يضر المستهلكين ودافعي الضرائب.
- انخفاض التصنيفات الائتمانية البلد.
- تقليص حجم النشاطات التجارية مع الدول الأخرى، وتخفض النمو.

أولا : التأثير في النمو الاقتصادي:

تخفيض معدلات الاستثمار: يتجنب المستثمرين عادة البيئة التي يشيع فيها الفساد، لأنه يضطر إلى دفع الرشاوى المادية والعينية، التي تمثل للمستثمرين ضرائب إضافية تزيد من تكاليف تنفيذ الأعمال، مما يدفعهم إلى تقليل الاستثمار في هكذا بيئة، ومن ثم ينخفض الطلب الكلي الذي يعمل بدورة على تخفيض معدل النمو الاقتصادي [2].

أغلب الدراسات الحديثة أثبتت وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو

---

1 - Igor Osyka, INTERNATIONAL BUSINESS TRANSACTIONS AND CORRUPTION,pp6-8.

2 - انظر الشمري، هاشم، إيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق ص ص 84- 103.

الاقتصادي، وأن هذه العلاقة ليست حتمية في كل الأوقات، فقد يوجد الفساد ولكنه لا يكون عائقاً للنمو الاقتصادي كما في تجربة جنوب شرق آسيا [1] .

ومن الدراسات الحديثة التي تناولت آثار الفساد على التنمية الاقتصادية، دراسة أعدها شانغ جين وي Shang-Jin Wei في بحث له بعنوان "الفساد في التنمية الاقتصادية"، استخدم فيها أمثلة من البلدان الآسيوية لتوضيح تلك الآثار يمكن استعرضها كما يلي [2]:

الآثار على الاستثمار المحلي: هناك بعض الأدلة الإحصائية المستندة إلى بيانات عن شريحة مقطعية واسعة من البلدان، تفيد بأنه في حالة إجراء انحدار لنسبة إجمالي الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980 - 1985 على ثابت ومؤشر الفساد، فان النقطة المقدرة للميل هي 0.012. ولتوضيح التأثير الكمي للفساد نعمل عينة حسابية عن الفلبين وسنغافورة بأخذ النقطة المقدرة ودرجات الفساد حرفياً وفق الجدول أدناه الذي يبين أدنى درجة للفساد لدى سنغافورة مقدارها(1) درجة حسب مؤشر التجارة الدولية(Business International Index (BI، ودرجة الفساد للفلبين حسب نفس المقياس بلغت (6.5) درجة، فإذا استطاعت الفلبين أن تخفض مستوى الفساد إلى مستوى سنغافورة مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فان الفلبين ستكون قادرة على رفع نسبة إجمالي الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 6.6 نقطة مئوية، أي: 0.066 = ((0.012 (1 – 6.50))، وهذه تعتبر زيادة كبيرة في الاستثمارات.

[1] - الجابري، عبد الله بن حاسن، الفساد الاقتصادي أنواعه. أسبابه. آثاره وعلاج

http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/16226.doc تاريخ زيارة الموقع 16/ 3/ 2013

2 - النجار، يحيى غني، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي

http://www.nazaha.iq/search_web/eqtsade/4.doc تاريخ زيارة الموقع 16/ 3/ 2103

جدول رقم (2) التأثير الكمي للفساد

تقديرات الفساد لبلدان مختارة

الدول المختارة	مؤشر التجارة الدولي BI	مؤشر الشفافية الدولية TI97	مؤشر تقرير القدرة التنافسية العالمي GCR97
دول آسيوية			
سنغافورة	1	2.34	1.77
هونغ كونغ	3	3.72	2.17
اليابان	2.25	4.43	2.96
تايوان	4.25	5.98	4.6
ماليزيا	5	5.99	5.67
كوريا الشمالية	5.25	6.71	6.2
تايلند	9.5	7.94	7.93
الفيليبين	6.5	7.95	7.94
الصين	*n.a.*	8.12	5.86
الهند	5.75	8.25	7.3
انونيسيا	9.5	8.28	7.94
باكستان	7	8.47	*n.a.*
بنغلاديش	7	9.2	*n.a.*
دول غير آسيوية			
كندا	1	1.9	2.37
المملكة المتحدة	1.75	2.72	1.93
المانيا	1.5	2.77	2.61
الولايات المتحدة	1	3.39	2.41
فرنسا	1	4.34	3.51
المكسيك	7.75	8.34	6.24
كينيا	6.5	8.7	*n.a.*
كولومبيا	6.5	8.77	7.41
روسيا	*n.a.*	8.73	7.61
نيجيريا	8	9.24	*n.a*

المصدر: *www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/wei.pdf*

ملاحظات : الاصل في الارقام القياسيه اعلاه هي ان الأعداد الصغيرة تنطوي على مزيد من الفساد. ولكن تم ترتيب جميع الارقام القياسيه في الجدول بحيث ان الأعداد الكبيرة تنطوي على مزيد من الفساد. حيث ان قيم الارقام القياسيه (*BI*) و (*TI*) في الجدول اعلاه = 11 مطروحاً منه الرقم الأصلي ؛ وقيم الرقم القياسي الى (*GCR*) في الجدول = 8 مطروحاً منه الرقم الاصلي ، وقد اعيد ترتيبها عن ترتيبها الاصلي المكوّن من 1-7 مراتب الى ترتيب مكون من 1-10 مراتب .

n.a. تعني غير متوفرة .

المصدر: النجار، يحيى غني، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي

http://www.nazaha.iq/search_web/eqtsade/4.doc تاريخ زيارة الموقع 2103 /3 /16

الآثار على الاستثمار الأجنبي المباشر: في دراسة مجموعة من بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر لأربعة عشر بلداً مصدراً إلى (41) بلداً مضيفاً قام بها وي Shang-Jin Wet في التسعينات، وجد أدلة واضحة على إن الفساد في البلدان المضيفة يثبط الاستثمارات الأجنبية، فإذا أرادت الهند مثلاً تخفيض مستوى الفساد لديها من (5.75) درجة إلى مستوى الفساد في سنغافورة المقدر بدرجة واحدة، فان أثر ذلك على جذب الاستثمارات الأجنبية سيكون مساوياً لتخفيض نسبة الضريبة على الشركات بنسبة 22٪، إن الكثير من البلدان الأسيوية قامت بعرض حوافز ضريبية لأغراء الشركات المتعددة الجنسية، فالصين مثلاً وفرت لتلك الشركات إعفاء ضريبي لمدة عامين إضافة إلى ثلاث سنوات متعاقبة بنصف معدل الضريبة، وإذا كان هذا الإجراء يأتي للتخفيف من حدة الفساد الداخلي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، فهذا يشير إلى ارتفاع درجة الفساد في الصين، أن البلدان الآسيوية تستطيع أن تجذب الاستثمار الأجنبي دون حوافز ضريبية إذا استطاعت السيطرة على الفساد الداخلي في بلدانها.

الآثار على النمو الاقتصادي: إذا كان الفساد يخفض الاستثمار المحلي ويقلل الاستثمار الأجنبي فمن الطبيعي أن يكون الفساد مخفضا للنمو الاقتصادي، ولتوضيح ذلك الأثر نأخذ مثلا بنغلاديش، فلو تمكنت بنغلاديش من تخفيض الفساد لديها من (7) إلى مستوى الفساد في سنغافورة، فان معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع إلى 1.8% عما كان عليه (حيث قدر معدل النمو الفعلي للفترة 1960- 1985 ب 4٪ سنويا)، أي أن دخل الفرد كان يمكن أن يرتفع إلى أكثر من 50٪.

أثره في تشويه بنية الإنفاق الحكومي: تشير بعض الدراسات إلى أن مشاريع الاستثمار في القطاع العام تهيئ الفرص الثمينة للمسئول الحكومي في الحصول على الرشوة الضخمة [1]، لذا فان الحكومات التي يتغلغل فيها الفساد، تكون أكثر ميلا إلى توجيه نفقاتها نحو المشروعات التي يسهل جني الرشوة فيها وإخفائها، وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق، أو لان إنتاجها أو شرائها يتم من قبل مؤسسات محددة،

1 - انظر الشمري، هاشم، إيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثارة الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق ص ص 84- 103.

كمشروعات البنية التحتية، والإنفاق العسكري، وغيرها، في حين يقل إنفاقها على خدمات التعليم والصحة.

وقد أجريت دراسة منهجية عن تأثير الفساد على المالية العامة للحكومة، قام بها تانزي و دافودي (Tanzi & Davoodi 1977) وتوصلا إلى النتائج التالية [1]:

- يؤدي الفساد إلى زيادة حجم الاستثمارات العامة، على حساب الاستثمار الخاص، لكون العديد من بنود الإنفاق العام طيعة لتلاعب كبار المسئولين في الحصول على رشاوى.
- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا عن التشغيل والصيانة اللازمة، من أجل الإنفاق على معدات جديدة .
- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا عن حاجة الصحة والتعليم للتمويل، لأن هذه النفقات بالمقارنة مع نفقات المشاريع الأخرى، هي أقل سهولة على المسئولين في انتزاع الريع.
- يقلل الفساد من إنتاجية الاستثمارات العامة والبنية التحتية للبلد.
- قد يخفض الفساد من ضريبة الدخل، لأنه ينال من قدرة الحكومة على جمع الضرائب، والرسوم الجمركية.

و وجد أن الفساد يجعل الحكومة تميل إلى ترجيح النفقات العامة بعيدا عن الصحة والتعليم، اللتان يفترض أنهما أكثر منعة في التلاعب لأغراض الرشوة مقارنة بالمشاريع الأخرى، كما وجد تانزي – دافودي إن الزيادة في الفساد تؤدي إلى تخفيض نوعية طرق المواصلات، وتزايد في معدلات الانقطاع الكهربائي، وعيوب الاتصالات، وفقدان المياه .

كما إن التأثير الذي يتركه الفساد الإداري والمالي المستشري على مستوى كبار المسئولين، يتعدى مجال خسائر الاستثمار العام وضياع الدخل في الميزانية العامة،

---

[1] – النجار، يحيى غني، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي

http://www.nazaha.iq/search_web/eqtsade/4.docتاريخ زيارة الموقع 16/ 3/ 2103

فكبار المسئولين يختارون مشاريع ويعقدون صفقات تفتقر إلى المنطقية والجدوى الاقتصادية، والتي تؤدي إلى [1]:

1. تفاقم وعجز الموازنة العامة: يعمل الفساد على تقليل الإيرادات العامة، ويزيد النفقات العامة، وذلك من خلال التهرب الضريبي، أو الحصول على إعفاءات ضريبية، كما يزيد من تكلفة بناء وتشغيل المشروعات العامة، مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة، حيث تقل الإيرادات الضريبية نتيجة للتهرب، فتضعف بذلك قدرة الحكومة على تمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية، وبذلك لا تستطيع الحكومة ممارسة السياسة المالية السليمة، وتزداد حدة مشكلة العجز إذا ما تم تمويله من خلال الجهاز المصرفي، إذ يولد معه تضخما وعدم استقرار اقتصادي، الأمر الذي يعيق النمو الاقتصادي، ويجعل التنمية تتباطأ إن لم يتسبب في انتكاساتها.
2. ضعف كفاءة المرافق العامة ونوعيتها: يعمل الفساد على تقليل نوعية المرافق العامة وكفاءتها، وذلك عندما يتم إرساء العطاءات بصورة فاسدة، لأنه سيؤدي إلى منح عقود الأشغال العامة إلى مؤسسات اقل كفاءة، لكنها قادرة على دفع الرشاوى، فيقلل بذلك من نوعية وكفاءة الخدمات العامة، ولا يحفز المشروعات الإنتاجية، والتحويلية على الاستفادة من وفورات الحجم، الناتجة عن هذه المشروعات، والنمو الاقتصادي الناجم عنها.
3. تشويه الأسواق وسوء التخصيص في الموارد: فالفساد يؤدي إلى تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة، ونظم التفتيش، لتصحيح فشل السوق، مما يفقد الحكومة سيطرتها الرقابية على البنوك، والتجارة الداخلية، والمستشفيات، والنقل، والأسواق المالية .... الخ، مما يشوه الوظيفة الأساسية للحكومة في تنفيذ العقود وضمان حماية حقوق الملكية.

---

1 - انظر الشمري، هاشم، إيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثارة الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق ص ص 84- 103.

ثانيا : زيادة حدة الفقر وسوء توزيع الدخل :

إن الرغبة في الحصول على رشاوى، يشوه التصرف بطرق مختلفة، لاسيما في المشاريع العامة التي لم تحصل على ميزانية كافية، وان كانت قيمتها الاجتماعية مرتفعة، فمشاريع الدفاع الكبيرة الحجم غالبا ما تنال حظوة بين السياسيين والبيروقراطيين، بسبب حجمها وسرية غالبيتها، وتكون عقودها غالبا على حساب ميزانية الصحة الريفية، والعيادات المختصة بالصحة الوقائية، والمعروف أن سكان الريف عادة أقل دخلا من نظرائهم سكان المدن، وان الفساد الذي تسببه سياسة الانحياز في تحويل الموارد بعيدا عن الريف، قد يزيد من سوء توزيع الدخل، كما يؤدي الفساد إلى تفاقم الفقر في المدن، حيث أن الفقراء لديهم وسائل أقل في رشوة المسئولين والسلطة السياسية بشكل عام، لذا فهم يتعرضون للضرر جراء الفساد، ومما سينتج عنه [1]:

- سيعاني الفقراء من انخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية .
- الاستثمار في البينة الأساسية ستكون متحيزة ضد المشاريع التي تساعد الفقراء.
- قد يواجه الفقراء ضرائب أعلى ومستوى اقل من الخدمات.
- الفقراء محرومين من بيع ما لديهم من منتجات زراعية، وعدم قدرتهم على مغادرة حالة الفقر باستخدام المشاريع الأهلية صغيرة الحجم، إضافة إلى تقليل فرص التعليم للفقراء.

يؤدي الفساد إلى إثراء القلة على حساب الكثرة، مما يساعد على تعميق الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون، وتصبح الخدمات العامة مسألة خاضعة للبيع والشراء، مما يؤدي إلى خلق حالة من التمييز والطبقية وعدم العدالة داخل المجتمع، وهذا الأثر يتم عبر عدة طرق أهمها [2]:

---

[1] – النجار، يحيى غني، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي
http://www.nazaha.iq/search_web/eqtsade/4.doc تاريخ زيارة الموقع 16/ 3/ 2103

2 – انظر الشمري، هاشم، إيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثارة الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق ص ص 84- 103.

1. الفساد الإداري يتسبب بتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وبذلك فهو يؤدي إلى تراجع المستويات المعيشية، وهذا التراجع يضر بالدرجة الأولى وبشكل كبير الفئات الفقيرة في المجتمع.
2. يسهم الفساد الإداري بتوسيع الفجوة بين الفئات ذات الدخل المرتفع، والفئات الفقيرة، ومن صور هذا التوسع لجوء الحكومة إلى فرض ضرائب تصاعدية، مما يؤدي إلى الوصول إلى ظاهرتي الاستثناءات الضريبية، والتهرب الضريبي.
3. الفساد الإداري يعمق الفقر، ويساعد على ديمومة التفاوت المعيشي بين أفراد المجتمع، وذلك كنتيجة لإساءة استخدام برامج الدعم للسلع والخدمات.
4. يزيد الفساد من كلفة الخدمات الحكومية، مثل التعليم والصحة والسكن وغيرها، مما يقلل من حجم هذه الخدمات ونوعيتها، فينعكس سلبا على الفئات الأكثر احتياجا لها.

التأثيرات الاجتماعية للفساد وأثرها في التنمية:

من المؤكد أن انتشار الفساد الإداري والمالي، له تأثير على النوحي الاجتماعية في حياة الأفراد، في أي من المجتمعات التي تصاب به، ويمكن أن يمتد أثرة ليكون عنصر مساعد للتغيير السلبي في سلوكيات الأفراد والجماعات، وان كان هذا الأثر السلبي سيتكون ببطء، إلا انه وعلى المدى البعيد، سيكون قناعة مترسخة في بعض أطياف المجتمع تجد من يبرر وجودها.

ويمكن الوصول لمظاهر اثر الفساد الإداري والمالي الاجتماعية، والتي تنعكس على التنمية في المجتمعات بالصور التالية [1]:

- انهيار أخلاقيات الوظيفة العامة: إن إشغال المناصب الإدارية العليا وفق آليات ومعايير فاسدة، تسهم بإضعاف هيبة الدولة، فتعيين عناصر غير ذات كفاءة، سيؤدي حتما إلى فقدان ثقة الناس بهذه الإدارات، كما إن المحسوبية

1 - انظر الشمري، هاشم، إيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثارة الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق ص ص 84- 103.

أو المحاباة تقلل من فرص العدالة والمساواة، وتكون عنصر مساعد على طـرد الكفاءات وهدر الطاقات التي يفترض الاستفادة منها وتعزيزها.

- سيادة القيم الدخيلة على المجتمع: برزت مسميات جديدة مثل الفساد المنتج، التي ترى أن الفساد احد مقومات تنمية المجتمعات، وأصبح الفساد يعد نظـام جديد للحوافز في المعاملات اليومية، فتأثرت بذلك أخلاقيات وقيم المجتمع.
- إشاعة ثقافة الفساد: القبول الشائع للفساد يعمل علـى ظهـور صـورة عامـة للنجاح، ويؤدي إلى تغيير في القيم الأخلاقية، والعادات الاستهلاكية، ويؤدي إلى تعامل مرن مع القوانين لدرجة عـدم الاحـترام والتقيـد بهـذه القـوانين، لاسيما إذا تعارضت مع الأهداف والمصالح، كما إن الثروة الـتي تنـتج عـن الفساد، تكون رصيد كبير من العلاقات الاجتماعية، تسهم في تبوء صـاحبها مكانة اجتماعية تتناسب مع الأهمية الوظيفية التي يشغلها.
- إضعاف أخلاقيات العمل في المجتمع: يساهم الفساد في تسريع عملية الانتقال من قيم الجماعة المتماسكة، إلى قيم الأفراد البـاحثين عـن النجـاح الفـردي، فتصبح قيم الثراء غير المشروع لها الأولوية في سلم القـيم، ممـا يضـعف مـن أخلاقيات العمل في المجتمع.
- حرية واسعة للمسئولين وقليل من المساءلة [1]: لعـل ابـرز عوامـل الفسـاد في المجتمعات النامية هو تمتع المسئولين بحرية واسعة في التصرف مقابل قليل مـن المساءلة، وهذا الأمر يجعل أولئـك المسـئولين يسـتغلون مـواقعهم الإداريـة، لتحقيق مكاسب شخصية، وتلقي الرشوة والعمولات من القطـاع الخـاص، مقابل تسهيل إعطائه مزيدا من المشـروعات علـى حسـاب المجتمـع، كمـا إن الكثير من المسئولين جاءوا بأقربائهم ومعـارفهم، وعهـدوا إلـيهم كـثير مـن المشاريع التي كان اغلبها مشاريع شكلية أو وهميـة، ليقبضـوا مقابلـها مبـالغ هائلة، دون أن يتخذ بحقهم إجراء قانوني صارم، ولعل هذا ما دفع كثير مـن المسئولين إلى التمادي في استغلال مناصبهم لتحقيق أغـراض شخصـية، دون الالتفـات إلى الأضـرار الـتي يلحقونهـا في المجتمـع، كمـا إن غيـاب المسـاءلة

[1] - مشعل، عبد الواحد، التداعيات الاجتماعية للفساد الإداري والمالي على الدولة والمجتمع- رؤية تحليلية لحالة العراق - www.nazaha.iq/search_web/edare/6.doc تاريخ زيارة الموقع 17/ 3/ 2013

القانونية أدت إلى تفاقم الظاهرة، ومن ثم تأخر المجتمع وتوقف خطط التنمية الفعالة في الوقت الحاضر، الوقت الذي يكون فيه المجتمع بأمس الحاجة إلى نهضة حقيقية.

- ضعف الشعور بالمسؤولية اتجاه المجتمع حاضرا ومستقبلا: من ابرز عوامل انتشار الفساد الإداري والمالي في المجتمع، هو ضعف الشعور بالمسؤولية الوظيفية اتجاه تنمية وتقدم المجتمع، وتسارع المسئولين إلى تحقيق مكاسب آنية شخصية، على حساب قيم وتقاليد المجتمع، حتى أصبح هناك تهديد مباشر للقيم الأخلاقية فيما يتصل بآليات التنشئة الاجتماعية للأجيال القادمة، وهذا يظهر واضحا في تصرفات المسئولين وأصحاب النفوذ في المؤسسات المختلفة، بعدم المبالاة بأهمية الجانب السلوكي، وهم يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية، وبالتالي فان ذلك سيكون له نتائج سلبية على سلوك الأجيال القادمة، حينما يتعلمونه خلال المشاهدة أو خلال استماعهم له من المجتمع أو من وسائل الإعلام إذا لم توضع العلاجات اللازمة لتصحيح الأوضاع.

التأثيرات السياسية للفساد وأثرها في التنمية:

تلعب السياسة دور كبير في حياة الناس، لاسيما بعد موجات الربيع العربي التي استطاعت أن تطيح ببعض أكثر رموز التمسك بالسلطة والدفاع المستميت على احتكارها، وتنامي الشعور لدى كثير من الشعوب العربية بالحاجة لتحقيق الإصلاحات السياسية، والتي كانت فيما قبل موجات الربيع العربي، تأتي على شكل مكارم وهبات من الزعماء للشعوب.

ثم إن إدراك الزعامات العربية بالوعي السياسي المتزايد من قبل الشعوب، جعل منهم حريصون على التعامل مع المعطيات السياسية في بلدانها بطرق تسهم في كسر حدتها، وتعطي مزيد من التنازلات للخروج من الأزمات، وعدم الوقوع في أي مصادمات قد تجر عليهم تبعات لا تحمد عقباها، فلم يعد الزعماء يعولوا كثيرا على أي وعود أو التزامات دولية للوقوف بجانبهم، حال تطور الأمور في بلادهم، والتجربة

المصرية كانت رسالة بخطوط عريضة بالنسبة لهم، فالدول الكبيرة والعظمى مع رغبة الشعوب، وان لم تكن في صالحها دائما وتكون مع من يقف على قدميه.

ومن الصور التي قد يستدل بها على اثر الفساد السياسي في التنمية مايلي [1]:

- عدم الاستقرار السياسي: يعتبر الفساد الإداري ابرز أسباب الثورات الشعبية على الحكومات، إذ أن الفساد يؤدي إلى تضييع الحقوق الإنسانية، ويؤدي إلى تهميش المجتمعات، وإثقال كاهل الدولة بالديون التي تجلب بكلفة فائدة عالية، ثم ما لبثت أن أودعت في حسابات شخصية للساسة وصناع القرار الفاسدين، الذين لا يوجهون هذه القروض إلى مشاريع التنمية والتطوير التي جلبت القروض من اجلها.
- مدى عقلانية صنع القرار: يؤدي الفساد إلى افتقار العقلانية للمسئولين الحكوميين الفاسدين، في اتخاذهم للقرارات السياسية المهمة، والتي تؤثر على مصير الأوطان والشعوب، مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات السياسية المهمة من دون استشارة، أو الاستفادة من أجهزة ومراكز البحث التي يمكن أن تقدم المعلومات المفصلة عن الواقع الذي تواجه الدولة، وعن بدائل صنع القرار، وعن تكلفة كل منها والنتائج المترتبة على أي منها.
- إضعاف الحكومة في الداخل والخارج: يضعف الفساد الحكومة داخليا وخارجيا من خلال انكشافها، فعلى الصعيد الداخلي يؤدي الفساد إلى عزوف أصحاب الكفاءات الشرفاء، وتهافت الطامحين على المناصب من اجل تحقيق المنافع، وان قادهم ذلك إلى التنازل والتفريط بمصالح الوطن تجاه العالم الخارجي، كما ويؤدي الفساد إلى انكماش المشاركة الشعبية والشفافية وضعف الرقابة، مما يحرم الدولة من التأييد في المحافل الدولية.

وقد توصلت الباحثة راضية بوزيان، في دراستها، ظاهرة الفساد في المجتمع العربي، إلى النتائج التالية [1]:

---

1 - انظر الشمري، هاشم، إيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثارة الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق ص ص 84- 103.

- إن هناك علاقة عكسية بين الفساد السياسي والمشاركة السياسية، فكلما انخفضت درجة المشاركة السياسية، تزايدت احتمالات ظهور الفساد السياسي وحدته، والعكس صحيح.
- تتسم ظاهرة الفساد السياسي بالعمومية، فهي لا تقتصر على شكل معين من أشكال الحكم، ولا درجة معينة من درجات النمو، بل توجد في جميع النظم السياسية، مع اختلاف في الدرجة.
- يؤدي ارتفاع درجة الفساد السياسي إلى إيجاد ازدواجية أو ثنائية في النظام السياسي القانوني من جهة، والنظام السياسي الواقعي من جهة ثانية.

أبعاد الفساد الاقتصادي في عملية التنمية

التهرب الضريبي:

قدرت منظمة شبكة العدالة الضريبية، حجم التهرب الضريبي الناجم عن اقتصاد الظل في الأردن بـ (663) مليون دينار [2] خلال الأحد عشر شهرا الأولى من العام2011.

وبين تقرير للمنظمة التي تأسست في مجلس العموم البريطاني العام 2003، أن حجم اقتصاد الظل في الأردن يشكل ما نسبته 19 ٪ من حجم الاقتصاد الكلي.

وأكد التقرير الذي صدر في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) 2011 أن التهرب الضريبي يعد طريقة غير قانونية لعدم دفع الضرائب للحكومة، وعادة ما تؤدي هذه الظاهر إلى إيجاد ما يسمى بـ"اقتصاد الظل" المخفي عن عيون المسئولين والموظفين.

وذكر التقرير أن تقدير حجم اقتصاد الظل في الدول التي شملتها الدراسة اعتمد على البيانات الصادرة أخيرا في تقارير البنك الدولي.

---

1 - بوزيان، راضية، ظاهرة الفساد في المجتمع العربي: الجزائر نموذجا: مقاربة سوسيولوجية تحليلية للفساد واستراتيجيات الإصلاح في ظل العولمة. repository.thiqaruni.org/journal3/43/12.doc تاريخ زيارة الموقع 20/ 12/ 2012.

2 - جريدة الغد، 663 مليون دينار حجم التهرب الضريبي المقدر في 11 شهرا نشر بتاريخ 15/ 5/ 2012 http://www.alghad.com/index.php/article2/550718/663

ويعتبر النشاط الاقتصادي في اقتصاد الظل الخاص بالدولة نوعا من التهرب الضريبي، ولذلك أشار معدو التقرير إلى أنه سيتم احتساب تقديري لمجموع الضرائب التي فقدت نتيجة لوجود اقتصاد الظل.

وغطت البيانات الخاصة بهذا البحث 98.2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، وما نسبته 92.4 ٪ من سكان العالم.

وكان البحث قدر أن مجموع التهربات الضريبية التي تزيد على 3.1 مليار دولار، أو ما يعادل 5.1 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، حدثت كنتيجة لعمليات اقتصاد الظل المتواجدة في كل دولة في العالم.

كما قدّر رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب الاردني، النائب أيمن المجالي حجم التهرب الضريبي في الأردن بنحو 800 مليون دينار [1]، وبين إن هذا التهرب الضريبي لا يقتصر على الشركات بل يشمل الأفراد، خصوصا من الشرائح التي لا تدفع ضريبة دخل، رغم حصولها على الخدمات الحكومية المختلفة.

ويتضمن التهرب الضريبي غشا وتحايلا على التشريعات الضريبية، ومخالفة الأحكام القانونية والتعليمات التي تصدرها إدارة الضريبة، التي يلجأ إليها المكلف للتخلص من الضريبة وعلى مراحل ثلاث [2]:

- مرحلة تحديد الوعاء: وفيها يحاول الفرد (المكلف) إنكار وجود وعاء الضريبة، أو تقرير قيمة تقل عن الحقيقة، أو يخفي السلع المستوردة عن أعين رجال السلطة المالية.
- مرحلة التسديد: وفيها يحاول الفرد إخفاء كل أو بعض أمواله، ليحول بين السلطة المالية وبين استيفاء الضريبة كاملة.
- مرحلة المساومة: وفيها يقوم المكلف بمساومة أفراد السلطة الضريبية للقيام بتخفيض التقدير الضريبي، مقابل منحهم مبالغ نقدية مجزية (رشوة)، معتمدا على استعداد هؤلاء الأفراد لمخالفة القوانين في الحصول على المكاسب غير

[1] - جريدة الرأي، (800) مليون دينار حجم التهرب الضريبي، تاريخ النشر :الاربعاء 30 مايو 2012 ، http://alrai.com/article/516781.html

2 - النجار، يحيى غني، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي http://www.nazaha.iq/search_web/eqtsade/4.doc تاريخ زيارة الموقع 16/ 3/ 2103

المشروعة، واستعداد المكلف لدفع مبالغ الرشوة، طالما انه سيحصل على تخفيض مجزي من الضريبة يؤدي إلى تزايد أرباحه الصافية.

التهريب الجمركي:

عرفت الجريمة الجمركية في الحضارات الإنسانية القديمة [1]، منذ الفراعنة في مصر، فقد فرضوا الرقابة الجمركية منذ قرون عديدة، للحيلولة دون تسرب النبيذ والمنسوجات إلى مصر، وكانت الرسوم في اليونان تفرض على البضائع المستوردة، بقصد حماية الصناعات الوطنية، وكانت تجبى نقدا، وقد شكلت الضرائب الجمركية والرسوم أهم مورد للدولة في عصر اليونان، وفي أيام الرومان [2] أيضا فرضت الرسوم الجمركية لأول مرة أيام سرفيوس توليوس، ثم ألغيت وأعيد فرضها بأشكال متناوبة إلى أن قررها يوليوس قيصر وطبقها نهائيا في أنحاء الإمبراطورية الرومانية، وكان التشريع الروماني ساري المفعول في بلاد الغال والتي هي فرنسا، وكانت الرسوم الجمركية لا تستوفى على البضائع التي تدخل فرنسا فحسب، بل على جميع البضائع التي تنتقل من مقاطعة إلى أخرى، وكان الإقطاعيون يستوفون هذه الرسوم لمصلحتهم الخاصة، إلى أن وجد كولبير التعرفة الجمركية في أنحاء فرنسا، وفرضها على البضائع التي تعبر الحدود الخارجية فقط.

كما عرف العرب المسلمون الرسوم الجمركية بشكل عشور أو مكوس، تستوفى على السلع التي تمر من ولاية إلى أخرى، وكان أول من فرض الرسوم الجمركية في صدر الإسلام على البضائع الواردة هو الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عندما كتب إليه عامله في العراق أبو موسى الأشعري يستشيره فيما يأخذه الأجانب من التجار المسلمين الذين يدخلون إلى بلادهم لبيع بضائعهم، فكتب إليه عمر: خذ أنت منهم كما يأخذون من تجارنا، وخذ من أهل الذمة نصف العشر، ومن المسلمين ربع العشر بقدر الزكاة المفروضة عليهم.

---

1 - بني فضل، علاء باسم صبحي، أركان جريمة التهريب الجمركي،
http://www.lawjo.net/vb/showthread.php?20192 تاريخ زيارة الموقع 17/ 3/ 2013

2 - حواصلي، ميادة محمد أسامة، الجريمة الجمركية - قانون الجمارك،
http://www.shababsouria.com/portal/index.php?/topic/25266 تاريخ زيارة الموقع 17/ 3/ 2013

وقد ألغيت المكوس أيام خلافة عمر بن عبد العزيز، إلا أنها أعيد فرضها مجددا على يد الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور.

وأن الإخلال بالقواعد الجمركية، هو عامل من العوامل الهدّامة للاقتصاد القومي، لما ينتج عنه من ضياع لحقوق الخزانة العامة، وقضاء على الصناعات الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى خسارة فادحة في الدخل القومي، وفي العمالة، ويسبب انتهاكاً للنظام العام، فتعم الفوضى وتفسد الأخلاق وتنتشر البطالة، ويهاجر المواطنون الشرفاء سعياً وراء لقمة العيش.

وقد أكد البروفيسور الروسي (جالينسكي) [1] أن الخطر الاجتماعي للجريمة الجمركية، يتمثل في هدم نظام المدفوعات الجمركي، خلافاً لمصالح الدولة الاقتصادية، والدليل على ذلك أن مجموع الرسوم والضرائب الجمركية التي تعرّضت للضياع في عام 1991 بلغت (343.2) مليون دينار أردني، أما في عام 1995 فقد بلغت (642.1) مليون دينار أردني.

وفي تصريح رسمي صادر عن الجمارك الأردنية [2]، بلغ مجموع وزن المخدرات من مختلف الأنواع التي تم ضبطها للعام 2012 ما مقداره 1546 كغم، مقارنة مع ما تم ضبطه خلال العام 2011 والبالغ 1531 كغم، بيد أن وزن المخدرات المضبوطة في العام 2010 (356) كغم وفي عام 2012 بلغ عدد القضايا (62326) قضية، منها55861 قضية مخالفات و6465 قضية تهريب، كما بلغ مجموع الغرامات المدفوعة حوالي (12) مليون دينار أردني.

غسيل و تبييض الأموال:

إن شيوع المخدرات [3]، وانتشارها، والتهافت على تناولها، جعل منها سوقاً رائجة تدر أرباحاً خيالية، وهي وإن كانت تعتمد على مغامرات تقوم بها مافيات متخصصة،

---

1 - الجنيدي، صخر عبدالله، جريمة التهريب الجمركي في ضوء الفقه والقضاء، http://www.minshawi.com/other/jenedi.htm تاريخ زيارة الموقع 17/ 3/ 2013

2 - جريدة الرأي، ضبطيات تهريب الأسلحة من الحدود الشمالية تزداد تدريجياً، تاريخ النشر :الاثنين 21 يناير 2013، http://m.alrai.com/article/563924.html تاريخ زيارة الموقع 17/ 3/ 2013.

3 - غسيل الأموال، http://stocksexperts.net/showthread.php?t=32483 تاريخ زيارة الموقع 17/ 3/ 2013

إلاّ أنها أخيراً تستقر في أسواق معينة لتباع بالتجزئة (المفرق)، ليسهل تناولها يومياً من قبل المدمنين عليها.

فأصبح لها أسواق خاصة موصوفة للزبائن فقط، فيجري بيعها يومياً قطعاً متفرقة، وهذا يستلزم أن تتناولها الأيدي البائعة والمشترية قطعاً صغيرة مستخرجة من أغلفتها، وعندئذٍ يكون لها روائح معينة تلصق بأيدي بائعيها كما تلتصق هذه الروائح تلقائياً بالأموال المدفوعة ثمناً لها، وما إن يأتي آخر النهار إلا وهناك كميات كبيرة من الورق النقدي، وكلها لها روائح معروفة، فلا يستطيع أصحابها إرسالها إلى البنوك وهي على هذا الحال، فيقومون بعملية غسيل لها وتنظيفها من هذه الروائح حتى لا ينكشف سرها، وهذا السبب من أسباب إطلاق تسمية غسيل الأموال على هذا النوع من العمليات المالية.

وعادة تكون عملية الغسيل هذه بوسائل معروفة لديهم، لا تؤثر على هذه الأوراق النقدية، فإما أن يكون الغسيل بعملية تبخير، أو ببعض المواد المزيلة لروائحها ولا تؤثر عليها، وعندئذٍ وفي أواخر الدوام يدفعونها إلى حساباتهم في البنوك دون أية شبهة تطالهم، فهو في حقيقته غسيل بمعنى الكلمة، ولكن بوسائل معينة مخصصة لهذا الغرض، هذا هو واقع غسيل الأموال من حيث دلالة منطوق الكلمة.

كان هذا هو المفهوم العام في بدايات استعمال هذا الاصطلاح (غسيل الأموال)، أي إزالة الروائح القذرة عن هذه الأموال، حتى لا يتم التعرف على مصدرها، وإبعاد شبهة أنها ناتجة عن مصادر المخدرات ونحوها، ثم تطور (غسيل الأموال) ليصبح مدلول يعني استعمال وسائل مالية وحيل خادعة لإضفاء الشرعية والقانونية على الأموال المكتسبة من مصادر قذرة غير مشروعة.

ويعتبر مصطلح غسيل الأموال أو تبييض الأموال أو الجريمة البيضاء، من التعبيرات التي تداولتها المحافل المحلية والإقليمية والدولية، المهتمة بالجرائم الاقتصادية والأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي، باعتبار أن عملية غسيل الأموال ترتبط إلى حد كبير بأنشطة غير مشروعة، عادة ما تكون هاربة خارج حدود سريان القوانين المناهضة للفساد المالي، ثم تحاول العودة مرة أخرى بصفة شرعية معترف بها من قبل نفس القوانين المناهضة، التي كانت تجرمها داخل الحدود الإقليمية التي تسري عليها هذه القوانين.

فقد عَرَّف الاتحاد الأوروبي مصطلح غسيل الأموال بأنه [1]: "تحويل أو نقل الملكية مع العلم بمصادرها الإجرامية الخطيرة، لأغراض التستر وإخفاء الأصل غير القانوني لها، أو لمساعدة أي شخص يرتكب مثل هذه الأعمال، وهذا يعني أن غسيل الأموال هو الحصول على أموال أو استثمارات غير شرعية من خلال طرف خارجي لإخفاء المصدر الحقيقي لها، وبعبارة أخرى هو عملية تنظيف الأموال من مصدرها وجعلها قانونية.

أما مصادر هذه الأموال [2]، فتكون من عمليات السرقة، وتسهيل الدعارة، والرشوة، وتهريب المخدرات، وتهريب البشر، والمتاجرة بالأطفال، ونوادي القمار.

و يقوم أصحاب الأموال غير المشروعة عادة بإيداعها في البنوك أو تحويلها بين البنوك لدمجها مع الأموال المشروعة، وإخفاء مصادرها الأصلية، وقد يتم تحويل هذه الأموال من البنوك الداخلية إلى بنوك عالمية، لها فروع كثيرة في العالم، ثم تقوم البنوك الخارجية نفسها بعملية تحويل أخرى لهذه الأموال عبر فروعها المختلفة، وبعد ذلك يقوم أصحابها بسحب أموالهم من البنوك لشراء الأراضي، أو المساهمة في شركات عابرة القارات.

وتكون الدول التي ينتشر فيها الفساد بكثرة بؤراً يكثر فيها غسيل الأموال وتتقدمها روسيا، وأشهر قضية غسيل أموال كان بطلها زوج ابنة الرئيس الروسي يلتسن، حيث أشارت التقارير الاقتصادية، إلى أنه قام بسرقة حوالي عشرة مليارات دولار من القروض الدولية الممنوحة لروسيا، وقام بغسلها في بنك أوف نيويورك الأميركي، وكشفت التحقيقات أن البنك الأميركي قام بتحويل هذه الأموال المسروقة إلى عشرات البنوك في العالم، ومن بينها بنوك في روسيا.

مراحل غسيل الأموال:

تمر جريمة غسيل الأموال بثلاث مراحل [3]:

---

1 - المحمد، محمد نجدات، غسيل الأموال في الشريعة الإسلامية،

http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Markets/42403.doc تاريخ زيارة الموقع 17 /3 /2013

2 - غسيل الأموال، http://stocksexperts.net/showthread.php?t=32483 تاريخ زيارة الموقع 17 /3 /2013

3 - المحمد، محمد نجدات، غسيل الأموال في الشريعة الإسلامية،

http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Markets/42403.doc تاريخ زيارة الموقع 17 /3 /2013

المرحلة الأولى: التوظيف- الإيداع النقدي:

وهي أصعب مرحلة للقائمين بغسيل الأموال، إذ تكون فيها الأموال غير النظيفة عرضة لكشف أمرها، لأنها عادة تتضمن كميات هائلة من الأموال النقدية السائلة.

وتقتضي مرحلة الإيداع التخلي المادي عن النقود المتحصلة من النشاط الإجرامي، أو النشاط غير المشروع، بهدف إبعاد الشبهة عن مصدرها، ويتم ذلك في الغالب بأسلوب بسيط، عن طريق توظيف الأموال المشبوهة في البنوك أو في غيرها من المؤسسات المالية، سواء في داخل البلاد أو خارجها، وسواء بطريق فتح الحسابات، أو الودائع، أو شراء أوراق مالية وغير ذلك، وغالباً ما يتم ذلك عن طريق تجزئة الأموال الكبيرة بحيث لا يعرض نفسه للشبهة، لأن البنوك تقوم بإبلاغ الجهات المختصة، إذا وصل المبلغ المودع إلى حد معين ولم يبلغ العميل البنك عن مصدر هذه المبالغ.

كما يمكن في هذه المرحلة، وضع هذه الأموال داخل النظام المالي عن طريق نقلها بكميات صغيرة في حقائب بواسطة المسافرين، أو عن طريق نقلها بالبحر مع تجار عاديين.

المرحلة الثانية:التجميع أو التعتيم:

تسمح مرحلة التجميع بإخفاء مصادر الأموال المعدة للتبييض، والغاية من ذلك هي فصل الأموال عن مصدرها المريب، وإعطاؤها غطاء شرعياً وشريفاً.

وتقوم هذه المرحلة على إعادة المال القذر إلى حسابات مصرفية مفتوحة، باسم شركات محترمة أو شركات وهمية، وعلى هذا المستوى من حلقة التبييض يصبح المال جاهزاً للدخول في المشاريع الاقتصادية بشكل قانوني.

فبعد وضع المال في الدورة الاقتصادية ينتقل إلى مرحلة التجميع، فيقوم بخلق عدة صفقات مالية معقدة تهدف إلى إخفاء معالم مصدر المال، وإبعاده قدر الإمكان عن إمكانية تتبع حركاته من أجل منع كشف منبعه غير المشروع ويتم ذلك عن طريق:

1. خطابات اعتماد غير أصلية.
2. شراء ثم إعادة بيع عقارات أو أغراض ثمينة.
3. شراء تذاكر اليانصيب الرابحة.

4. تحويلات مصرفية وتحويلات أموال.

5. شراء حصص في محافظ استثمارية.

المرحلة الثالثة: الدمج أو التكامل:

هي المرحلة الأخيرة من سلسلة التبييض، وهي التي تسعى إلى إضفاء مظهر شرعي على الأموال غير المشروعة، وإتاحة استخدامها بطريقة مربحة ومحترمة، عبر القيام بتوظيفات مالية (ودائع نقدية) واستثمارات في الاقتصاد الحقيقي (القطاعات المنتجة) أو باستثمارات عقارية، أو تحف فنية، أو صناديق استثمار، أو محافظ استثمارية، لكي لا يبقى أي أثر لمصدرها الجرمي.

وبهذا تضخ الأموال في الاقتصاد مرة أخرى، لتبرير ثروات غاسلي الأموال، وجعلها تبدو من مصدر مشروع.

وقد قدر خبراء الاقتصاد [1] المبالغ المالية، التي يتم غسلها سنوياً بترليون دولار، وهو ما يعادل 15٪ من إجمالي قيمة التجارة العالمية.

ويقول خبراء اقتصاديون: إن البنوك السويسرية، بها ما يتراوح بين ترليون وترليوني دولار، من الأموال التي جاءت من مصادر محرمة.

وذكر تقرير الأمم المتحدة مؤخراً، أن سويسرا تحتل مرتبة متقدمة في الدول التي تستقبل الأموال المغسولة، والتي تصل إلى (750) مليون دولار سنوياً، وتتقاسم بقية الكمية كل من لوكسمبورغ، وإمارة موناكو، والنمسا، وجمهورية التشيك، وأخيراً (إسرائيل).

كما يشير صندوق النقد الدولي إلى أن (تايلاند) تتصدر قائمة من 68 دولة يتم فيها الغسيل الإلكتروني على نطاق واسع.

إن ظاهرة تنامي الاستثمار الأجنبي المباشر، وحرية حركة الأموال بين كافة الدول المتقدمة والنامية، وظاهرة التوسع في المضاربات المالية من خلال البورصات، يجعل عملية غسيل الأموال تنمو وتتكاثر، ويجعل الكثير من البنوك تتسابق لتأخذ من هذه الظاهرة القذرة ما أمكن بالمراوغات والمخادعات، والالتفاف على القوانين، أو أية

---

[1] - غسيل الأموال، http://stocksexperts.net/showthread.php?t=32483 تاريخ زيارة الموقع 17/ 3/ 2013

إجراءات إدارية، وغالباً ما تتستر هذه العمليات وراء أسماء كبيرة لشركات أو مستثمرين، وكثيراً ما تتم مثل هذه العمليات في إندونيسيا، وماليزيا، وغيرهما من البلدان الإسلامية.

غسيل الأموال العكسي:

أما غسيل الأموال العكسي [1]، فهو أن يكون هناك أموال من مصدر مشروع، ويتم إنفاقها في مصدر غير مشروع، مثل تمويل العمليات الإرهابية أو شراء أسلحة محرمة دوليا، أو حتى من دول مفروض عليها حظر مثل إيران الآن، أو السودان سابقا، والعراق من قبلهما، وهناك أيضا نوعان آخران يتم إضافتهما لهذه القوائم، أولهما هم من ثبتت ضدهم قضايا فساد مالي مثل عائلة مبارك والوزراء المتهمين في مصر، والنوع الأخير هم جميع المشتغلين بالسياسة، ويطلق عليهم PEP، وجميع المديرين التنفيذيين بالبنوك ويطلق عليهم FEB، حتى إن كانوا صالحين، ويتم وضعهم في القائمة بغرض المراقبة، وليس معنى المنع أن أي عملية تحويل أموال عبر البلاد، لأي شخص يشتغل بالسياسة، يجب أن يتم مراقبتها يدويا، ومراجعة مصدرها لكي لا يكون فيها شبهة فساد أو رشوة، وبالطبع هذا لا يتم في أي من بلاد المنطقة العربية لرفع الحرج عن الفاسدين.

ومن أبرز الآثار المترتبة على ظاهرة غسيل الأموال، اقتصادياً واجتماعياً، وسياسياً ما يلي:

- استقطاعات من الدخل القومي، ونزيف للاقتصاد الوطني لصالح الاقتصاديات الخارجية.
- زيادة السيولة المحلية بشكل لا يتناسب مع الزيادة في إنتاج السلع والخدمات.
- التهرب من سداد الضرائب المباشرة، ومن ثم معاناة خزانة الدولة من نقص الإيرادات العامة عن مجمل النفقات العامة.
- شراء ذمم رجال الشرطة، والقضاء، والسياسيين، مما يؤدي إلى ضعف كيان الدولة، واستشراء خطر جماعات الإجرام المنظم.

---

1 - غسيل الأموال، http://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ زيارة الموقع 17/ 3/ 2013

- تدهور قيمة العملة الوطنية، وتشويه صورة الأسواق المالية.
- ارتفاع معدل التضخم، بسبب الضغط على المعروض السلعي، من خلال القوة الشرائية لفئات يرتفع لديها الميل الحدي للاستهلاك، وذات نمط استهلاكي يتصف بعدم الرشد أو العشوائية.
- انخفاض معدل الادخار، نظرا لشيوع الرشاوى، والتهرب الضريبي، وانخفاض كفاءة الأجهزة الإدارية وفسادها.
- تشويه المنافسة وإفساد مناخ الاستثمار.

جدول رقم (3) توزيع الدول التي تعتبر مصدر غسيل للأموال

الترتيب	الدولة	المبلغ بالمليار دولار / السنة	النسبة للإجمالي%
1	الولايات المتحدة	1320	46.30
2	إيطاليا	150	5.30
3	روسيا	147	5.20
4	الصين	131	4.60
5	ألمانيا	128	4.50
6	فرنسا	125	4.40
7	رومانيا	116	4.10
8	كندا	82	2.90
9	المملكة المتحدة	69	2.40
10	هونج كونج	63	2.20
11	أسبانيا	56	2.00
12	أخرى	463	16.10
الإجمالي		2850	100

المصدر: المحمد، محمد نجدات، غسيل الأموال في الشريعة الإسلامية، http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Markets/42403.doc تاريخ زيارة الموقع 17/ 3/ 2013

العوامل المؤثرة على حجم الرشاوى ومدى تكرارها

تعتبر القيمة الإجمالية للمنافع المتاحة، و مستوى التنافسية في سوق الفساد، ومدى تكرارها وحجم المخاطر، والقوة التفاوضية لطرفي الرشوة، من العوامل المؤثرة في حجم الرشاوى، وعلى النحو التالي [1]:

القيمة الإجمالية للمنافع المتاحة: تؤثر القيمة الإجمالية للمنافع المتاحة على زيادة حجم الرشوة، ومن أساليب زيادة المعروض من المنافع المتاحة وزيادة حجمها ما يلي:

1. التهديد بتطبيق القانون والإجراءات الإدارية والتنظيمية، التي يمكن التغافل عنها، في حال سداد الرشوة.
2. تأخير المدفوعات المستحقة للموردين، أو وضع مجموعة من العقبات والعراقيل التي تعرقل سداد المدفوعات، ولا تزول هذه العقبات إلا بعد سداد الرشوة.
3. التعسف في استخدام الحق، (كالتعسف في توافر مواصفات الجودة عند استلام عقار معين من مقاول).
4. إعادة هيكلة المشروعات التي سوف يتم خصخصتها، بحيث تتضمن مستوى عالي من الأرباح الاحتكارية لمن يستطيع شراء الشركة المخصخصة.
5. تقييم المشروعات التي سوف يتم خصخصتها، بأقل من القيمة السوقية الفعلية لها.

مستوى التنافسية في سوق الفساد: تؤثر درجة التنافسية في سوق الفساد على حجم الرشوة، فبعض الأنظمة الفاسدة تتسم بطابع تنافسي، مثل الخدمات الحكومية الروتينية، حيث تقدم من عدد من المنافذ التنافسية، وحيث تتزايد فيها التكاليف الناتجة عن توافر السرية في المعاملة، واستبعاد المواطنين الذين يناهضون الرشوة أو الذين يعتبرونها محرمة دينيا، وغيرهم من الرافضين لها بقوة وعناد، وفي حالات يتم تحميل الرشوة على الجميع تقريبا مقابل الحصول على الخدمة بسهولة ويسر.

1 - درويش، محمد احمد، الفساد مصادره- نتائجه- مكافحته، مرجع سابق ص ص 40 - 45.

وحينما يكون سوق الرشاوى اقل تنافسية، يعمد المسئولون الفاسدون إلى زيادة قيمة الرشوة، وعندئذ تصبح قيمة الرشوة متناسبة مع حجم المنافع التي يحصلون عليها، أو مع الأرباح الاحتكارية للرشوة.

ويدخل في هذا النوع، المبالغ التي يتم تحصيلها كرشوة، مقابل تخفيض الضرائب، عن الضرائب المستحقة فعلا والتي ترتبط بربحية الشركة.

وبوجه عام، فانه كلما ارتفعنا في الهيكل التنظيمي، كان لأصحاب المستويات الأعلى قدرة اكبر على توليد وتعظيم المنافع التي بحوزتهم، وبالتالي توليد مصادر اكبر للرشوة من أصحاب المستويات الأدنى.

وبالتالي فان الخطر الذي يتسبب فيه أصحاب المستويات الأعلى، اكبر من الخطر الذي يتسبب فيه أصحاب المستويات الأدنى.

حجم المخاطر: الرشوة كأي سلعة أو خدمة تتوقف قيمتها على المعروض منها، وعلى الطلب عليها، فإذا زاد العرض عن الطلب انخفض السعر، وإذا زاد الطلب عليها عن المعروض منها ارتفع السعر.

ويتعرض الفساد دائما إلى احتمال اكتشافه، واحتمال العقاب عليه، ويظل هذا الاحتمال قائما مهما كانت الدقة في ممارسته، فإذا كان احتمال اكتشاف الفساد اقل، زادت قيمة المنافع الفعلية المتاحة، وكلما كان احتمال اكتشاف الفساد والعقاب عليه اكبر، قلت قيمة المنافع الفعلية المتاحة، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض المعروض من الرشوة، أو يؤدي إلى انخفاض الطلب عليه إلى درجة الصفر بسبب الخوف العام من اكتشاف الفساد ولتجنب العقاب عليه، وهذا ما يطلق عليه بتكلفة الفساد، أو التكلفة المتوقعة للرشوة.

وتكون التكلفة المتوقعة للرشوة = احتمال الإيقاع بالمرتشي × احتمال الإدانة × قيمة العقوبة.

القوة التفاوضية لطرفي الرشوة: من العوامل المؤثرة على حجم الرشوة، هي كيفية تقسيم مكاسب الفساد فيما بين الراشي والمرتشي، وعلى قوة الراشي وقدرته على المفاوضة.

ممارسات الدول الغنية والصناعية في المساهمة بحماية الفساد

إن الاعتبارات القائمة على تحقيق المكاسب الاقتصادية من قبل الشركات الصناعية في الدول الغنية، تجعل منها أدوات قوة لممارسة النفوذ والتسلط على الدول المضيفة لنشاطاتها الاقتصادية، فبإمكان هذه الشركات بناء علاقات مصالح مع المسئولين في تلك الدول، لتتمكن من اختراق الأنظمة والقوانين وتجيرها لمصالحها، انطلاقا من الاعتبارات التالية [1]:

- تنظر الشركات في الدول الغنية إلى قضية الرشاوى كظاهرة شرعية لإستراتيجيات العمل.
- المؤسسات المالية العالمية، في الدول الغنية والصناعية، تغض النظر عن بعض المسئولين الفاسدين الذين يخفون ويستثمرون الأموال الغير شرعية.
- تسهل الدول الغنية والصناعية العمل الإجرامي من قبل بعض المسئولين الفاسدين، وتزيد من فقر المواطن، وذلك بحماية الأموال المهربة للخارج، مما يساهم في نهب الملايين من الدول النامية.
- إن السرية البنكية في الدول الغنية والصناعية، تعوق العملية القضائية لملاحقة واسترجاع الأموال الموجودة خارج البلاد.
- إن استرجاع الأموال من الدول الغنية، يتطلب دعاوى طويلة، ولا تعمل الدول الغنية والصناعية على تسهيل عملية استرجاع الأموال.

فساد كبار المسئولين

يحدث الفساد الكبير على أعلى مستوياته في الحكومة، ويشمل برامج ومشروعات حكومية رئيسية، وغالبا ما تقوم الحكومات بتحويل مبالغ مالية ضخمة للشركات الخاصة، من خلال إبرام العقود ومنح الامتيازات، في حين تقوم الرشاوى بنقل أجور الاحتكار إلى مستثمري القطاع الخاص، يرافقها حصة المسئولين الفاسدين، وتعتبر عملية الخصخصة عرضة للصفقات الداخلية الفاسدة، وتعتبر المبالغ المدفوعة لكسب

1 - درويش، محمد احمد، الفساد مصادره- نتائجه- مكافحته، عالم الكتب، القاهرة، 2010، ص ص 39 – 40.

العقود الرئيسية والامتيازات حكرا على الشركات الكبيرة والمسئولين رفيعي المستوى، وتحتل الحالات المهمة جزءا ملموسا من النفقات الحكومية، وتترك أثرا كبيرا على ميزانية الحكومة وعلى توجهات التنمية في البلاد، وتعتبر هذه الصفقات بشكل محدد حكرا على المسئولين الكبار، وتدخل فيها المؤسسات متعددة الجنسية، التي تعمل لوحدها بالتعاون مع شركاء محليين، وحتى لو كانت الحكومة تقف في الطرف الشاري أو المقاول، مما ينتج عنه الأسباب التالية لرشوة المسئولين من قبل هذه الشركات [1]:

- يمكن للشركة أن تدفع من اجل شمولها في لائحة الشركات المؤهلة للدخول في المناقصة، ومن اجل تقليص طول مثل هذه اللائحة.
- يمكنها أيضا أن تدفع من اجل الحصول على معلومات من الداخل، فيما يخص المعلومات السرية المتعلقة بحدود الأسعار القصوى والدنيا، ومعايير تقييم المشروع.
- يمكن للرشوة أن تدفع المسئولين لصياغة مواصفات المناقصة بشكل يجعل الشركة الفاسدة هي الوحيدة المؤهلة لكسب العطاء.
- يمكن للشركة أن تدفع الرشوة من اجل اختيارها لتكون الرابحة الأولى للمناقصة.
- ويمكن للشركة أن تدفع للحصول على مكاسب من خلال تضخيم الأسعار أو ترخيص النوعية.

أهداف وإستراتيجية مكافحة الفساد

أهداف مكافحة الفساد: تهدف مكافحة الفساد إلى تحقيق جملة من المنافع التي تعود على الفرد والمجتمع بالخير ومن هذه المنافع [2]:-

1. الحفاظ على حقوق المواطنين: وهذا يأتي انسجاما مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وانسجاما مع التشريع الأردني الداخلي، حيث أن طرق

---

1 - روزأكرمان، سوزان، ترجمة فؤاد سروجي، الفساد والحكام الأسباب، العواقب، الإصلاح، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص ص 59 – 60.

2 - أبو سويلم، احمد محمود نهار، مكافحة الفساد، مرجع سابق، ص ص 93 - 94.

مكافحة الفساد في كل من الاتفاقية والتشريع تهدف إلى إحقاق الحق وإبطال الباطل، وهذا يحقق مصلحة الوطن ومصلحة الجماعات.

2. الحفاظ على الأمن والاستقرار: فانتشار ممارسات الفساد سيؤدي إلى تردي الأوضاع الأمنية في البلاد، ولابد لإستراتيجية مكافحة الفساد أن تراعي تحقيق قدر كبير من الأمن والاستقرار للمجتمع.
3. الحفاظ على هيبة وقيمة العمل الوظيفي: لابد أن تهدف عمليات مكافحة الفساد إلى الرقي بالعمل الوظيفي، ليؤدي المتطلبات التي وجد لأجلها، وذلك بضبط السلوكيات للعاملين، ووضع أسس رقابية متناسبة مع معايير الأداء الفعلي لهم.
4. توفير البيئة السليمة والمناسبة للاستثمار: الشفافية في توضيح الإجراءات، واعتماد سياسات واضحة في التعامل مع المستثمرين، تطبيق سياسة العمل من خلال النوافذ الموحدة، يؤدي إلى إيجاد بيئة استثمارية سليمة، تقلل من فرص وجود الفساد، وتسهم في إنجاح جهود استقطاب الاستثمارات بشكل أفضل.
5. تطوير التشريعات القانونية: لابد أن تكون القوانين والأنظمة التي يتم تشريعها لغايات مكافحة الفساد، متواكبة مع التطور الدولي في هذا المجال، ولابد لها أيضا أن تكون متطورة إلى الحد الذي يمكنها به أن تكشف الطرق التحايلية التي ينتهجها الفاسدون، لاختراق القوانين والأنظمة النافذة.
6. الحفاظ على هيبة القانون: إن الحفاظ على هيبة القانون، وقدرة الأجهزة التنفيذية على تفعيل القانون، وتلزيم العمل به، سيؤدي بالضرورة للحد من مظاهر الفساد، وتقليص انتشاره، والوصول إلى حدود آمنه من مستويات الأمن المجتمعي المنشود، ولابد أيضا من مراعاة الالتزام بتنفيذ القانون، وعدم الخروج والتجاوز عن الحدود والأعراف القانونية.
7. إصلاح المؤسسات القضائية وتعزيز استقلاليتها ونزاهتها وهيبتها: تؤدي السلطة القضائية دور بارز في الحد من انتشار الفساد، فتعافي الجهاز القضائي من مظاهر التأثير عليه، ستنعكس إلى انجازات فعلية تعتبر معايير موضوعية لقياس الفساد في المجتمع، ومن هنا لابد لاستراتيجيات مكافحة الفساد أن

تأخذ في الاعتبار الأهمية المطلوبة لاستقلالية القضاء والحد من مظاهر التغول عليه.

مقومات وشروط جعل برامج مكافحة الفساد داعمة للتنمية

لابد لجهود مكافحة الفساد التي تتبناها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، من المساهمة الفاعلة في تحقيق مستويات ملموسة في التنمية، وهذا يتطلب تحقيق الشروط التالية والتي تعتبر شروط داعمة للتنمية[1]:

أولا: جدية برنامج المكافحة: الجدية في وضع برامج مكافحة الفساد و تطبيق خطط وإجراءات برامج مكافحة الفساد بجدية وحزم وتقوم الجدية على الاعتبارات التالية:

- إرادة حقيقية.
- دعم سياسي.
- تعبئة جماهيرية ومجتمعية ومؤسسية.
- مصداقية، وشفافية.
- وضوح الغايات، وربطها بإصلاحات تنموية ومؤسسية.
- مثابرة واستمرارية.
- الحزم والجدية في التطبيق.

والجدية تعنى ألا تكون برامج المكافحة للاستيفاء الدعائي، أو لذر الر ماد في العيون. ثم إن الجدية شرط حاكم ،ومتطلب مسبق للنجاح والفاعلية.

ثانيا: ربط برامج المكافحة بالأهداف والسياسات التنموية

وذلك من خلال مايلي:

- وضوح المستهدفات التنموية من برامج مكافحة الفساد من ناحية، وإدخال ضمانات النزاهة ومكافحة الفساد ضمن السياسات التنموية من ناحية ثانية.

---

[1] – عاشور، احمد صقر، مكافحة الفساد لدعم التنمية، 2008،

http://www.pogar.org/publications/agfd/GfDII/corruption/deadsea/ahmadashour-ar.pdf تاريخ زيارة الموقع 18/ 3/ 2103

- وضوح المستهدفات المتعلقة بالتنمية، تفيد في تحديد القطاعات والمجالات الأكثر حرجا وأولوية في تخطيط برامج مكافحة الفساد.

على سبيل المثال:

- برامج وخدمات التعليم الأساسي.
- البرامج والخدمات الصحية.
- الخدمات والبرامج الموجهة للمشروعات الصغيرة والقطاع غير الرسمي.
- الخدمات والبرامج الموجهة للمناطق الأكثر فقرا.

ثالثا: التداخل بين نوعيات الفساد يتطلب توسيع برنامج المكافحة، لكن ضمن أولويات.

ومن هذه الأولويات:

1. الفساد ظاهرة معقدة، لكن لها أبعاد وتجليات ونوعيات مختلفة لكنها متداخلة، يغذي كل بعد منها الأبعاد والنوعيات الأخرى .
2. الإصلاحات المطلوبة ينصب بعضها على السياسات والبعض الآخر على المؤسسات.
3. الفساد ظاهرة منظومية تكمن أهم عواملها في:

- ❖ السياسات والتشوهات التي تخلقها وفرص التربح والفساد التي تولدها.
- ❖ المؤسسات والخلل الكامن فيها بين السلطة والمنافع والمساءلة.

رابعا: أهمية إيجاد آلية لمشاركة الأطراف المعنية والمستفيدة

وذلك من مجموعتين من الأطراف التالية:

A. الأطراف المستفيدة من تحقيق النزاهة وتقليص الفساد.
B. الأطراف المستهدفة بالتنمية.

تقوية وتعزيز دور هذه الأطراف في منظومة المكافحة والإصلاح.

هناك حاجة لإيجاد شبكة على المستوى الوطني تمثل تحالف الأطراف المعنية والمستفيدة و تضم:

- الدولة.
- المجتمع المدني.
- الجماعات المستفيدة.
- القطاع الخاص.
- المجتمع بصفة عامة.

فجهود المكافحة الداعمة للتنمية تتطلب أنشطة جماعية متضافرة.

خامسا: أهمية التشخيص الصحيح بناء على دراسات واقعية

ويمكن التوصل لذلك من خلال إدراك مايلي:

- أهمية القيام بدراسات تشخيصية متعمقة تستند على بيانات واقعية وميدانية.
- مهم أن تقوم بهذه الدراسات جهات بحثية محايدة ذات مصداقية.

سادسا: بناء هيكل لمؤشرات الفساد والنزاهة، ولمؤشرات التنمية ذات العلاقة

ومن هذه المؤشرات:

- مؤشرات قطاعية للنزاهة والفساد.
- مؤشرات للإنتاجية والعدالة، ويسر الحصول على الخدمات والبرامج الموجهة لقطاعات تنموية ذات أولوية.
- مؤشرات تقيس وطأة الفساد من حيث الهدر، والضياع للموارد العامة /القومية، عدالة الخدمات العامة، التكلفة والأعباء الإضافية، تكلفة المعاملات في الأسواق، تشويه مسار وتوجه البرامج التنموية... الخ.
- مؤشرات وتحليلات ومقارنات مرجعية عالمية وإقليمية لأغراض المقارنة.

سابعا: بناء إستراتيجية للمكافحة ذات مستهدفات تنموية:

ومن الأهمية المستوجبة لهذه الاستراتيجيات مايلي:

- الإستراتيجية تشكل آلية لضمان تكامل الجهود على المستوى الوطني.
- هي أيضا آلية لضمان وضوح الأهداف، والربط بين أهداف المكافحة والأهداف التنموية، ولضمان وضوح الأولويات في هذا الخصوص.

والإستراتيجية ينبغي أن تحوي وتوضح الأمور التالية:

أ- الإصلاحات الهيكلية والإصلاحات في السياسات والبرامج التنموية .

ب- الإصلاحات المؤسسية.

ت- برامج وآليات الكشف والملاحقة والتعقب والردع لممارسات الفساد.

ثامنا :التقييم والمتابعة والتصحيح

لابد من إجراء عمليات التقييم والمتابعة وقياسها وفق معايير منضبطة، للتأكد من تحقيق الأهداف أو لكشف مواطن الخلل التي يمكن أن تظهر، ومن الوسائل المتبعة لذلك مايلي:

1. تقييم الإنجازات المتحققة وفق المستهدفات.
2. المقارنة مع دول أخرى (الدول التي تمثل مرجعيات العالم، والدول التي تمثل الشبكة الإقليمية).

تاسعا: الشفافية وكسب تعاطف ومشاركة المجتمع والرأي العام

ومن الفوائد التي يمكن تحقيقها من العمل بشفافية والتشاركية العالمية مايلي:

- عنصر أساسي للمصداقية.
- ركيزة هامة لتحقيق الفاعلية.
- آلية لبعث وتنمية ثقافة مجتمعية ومؤسسية جديدة تقوم على النزاهة، وعلى التحسين والأداء التنموي لصالح الجميع، خاصة القطاعات والفئات الأكثر احتياجا لذلك.

الفصل الرابع

آليات قياس الفساد

آليات قياس الفساد

لقد شهد العالم في العام 2011 حركة متزايدة تنادي بقدر اكبر من الشفافية، حيث أخذت زخما لا يمكن مقاومته، وكانت مطالبات الشعوب حول العالم تصر على مساءلة حكوماتهم، وقد جاء تصنيف معظم بلدان الربيع العربي في النصف الأدنى من مؤشر مدركات الفساد، سيما وان وعي المواطن لما يدور حوله من فساد تزايد، بعد أن استطاعت وسائل الإعلام العربية، الحديث بأكثر جرأة عن الفساد، وأصبحت تتعرض لقضايا الفساد، ووضعت الحكومات أمام خيار وحيد، وهو تقديم المتورطين بقضايا الفساد للمحاكمات بشكل يسهم بتخفيف حدة المطالب الشعبية بمحاكمة الفاسدين، واسترداد المال العام المنهوب.

ولكون الفساد في أصله مستتر، ويعمل الفاسدون على عدم ترك أدلة قانونية، أو حتى شبهات تدل عليهم من جهة، ولتنفذ كبير يتمتع به كثير من الفاسدين من جهة أخرى، كان من الصعوبة إيجاد مقاييس كمية ومباشرة لقياس الفساد، وإيجاد علاقات اقتران إحصائية ترتبط به.

فقد حاولت كثيرا من الدراسات الإحصائية، عزل كل من أسباب ونتائج الفساد، وقد واجهتهم مشكلات متكررة يصعب التغلب عليها، والتي تبدو واضحة عند محاولة تحليل أهمية الفساد ومنها [1]:

1. صعوبة وضع مقاييس مجدية وقوية لدرجة الفساد الموجود في المجتمع.
2. صعوبة إثبات العلاقات السببية التي تربط بين الفساد والنتائج، بحيث تثبت أن الفساد السبب الرئيسي للأي علاقة إحصائية أو نتيجة متحصله عنه، وعلى سبيل المثال، لا وجود لعلاقات ارتباط بين انخفاض رواتب موظفي القطاع العام، ومستوى الفساد في البلد، لإثبات أن (الأجور المنخفضة تسبب الفساد)، فالمشكلة النهائية تنبع من قوة المتغيرات التي يتم تضمينها في الدراسات الإحصائية، والتي غالبا ما تؤدي إلى ضعف الاقتصاد القياسي.

1 - Stephen J. H. Dearden, Corruption and Economic Development, DSA European Development Policy Study Group Discussion Paper No. 18, October 2000, p4. www.edpsg.org/Documents/Dp18.doc

إلا أن الجهود المبذولة في هذا الاتجاه أثمرت بإيجاد مقاييس موضوعية لحد ما، من الممكن أن تقدم انطباع عن حالات الدراسة لهذا الموضوع، ومن المساهمات الكبيرة والرائدة في هذه المجال، ما قامت به منظمة الشفافية الدولية [1] (Transparency International)، وهي منظمة دولية غير حكومية، معنية بالفساد، ومقرها في برلين، بألمانيا، تأسست في عام 1993 كمؤسسة غير ربحية، وتدعو لأن تكون منظمة ذات نظام هيكلي ديمقراطي متكامل، وتقول المنظمة عن نفسها(الشفافية الدولية هي منظمة مجتمع مدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد، وتجمع الناس معاً في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد على الرجال، والنساء، والأطفال حول العالم).

ومهمة الشفافية الدولية هي خلق تغيير نحو عالم من دون فساد، وترفض المنظمة فكرة تفوق الشمال فيما يتعلق بالفساد، وتلتزم بكشف الفساد حول العالم.

ومنذ العام 1995 بدأت منظمة الشفافية الدولية بإصدار مؤشر فساد سنوي، يعرف باسم مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perceptions Index)، وهي تنشر أيضاً تقرير الفساد عالمي، هو بارومتر الفساد العالمي ودليل دافعوا الرشوة.

والمنظمة لا تتولى التحقيق على قضايا فساد معينة، أو على الأفراد، بل تطور وسائل مكافحة الفساد، وتعمل مع منظمات المجتمع المدني، والشركات والحكومات لتنفيذها.

و تمثل نجاح المنظمة بوضع موضوع الفساد على قائمة أجندة العالم، ومؤسساته الدولية، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وتنظر المنظمة للفساد كعقبة رئيسية للتنمية، كما أن المنظمة لعبت أيضاً دور أساسي في تقديم ميثاق الأمم المتحدة ضد الفساد، واتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ضد الرشوة.

وفيما يلي تعريف بأهم المقاييس التي تستخدم في قياس الفساد:

---

1 - http://ar.wikipedia.org/wik تاريخ زيارة الموقع 24/ 11/ 2012. وانظر أيضا الفصل المتعلق بالهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بالفساد من هذا الكتاب.

أولا: مؤشر مدركات الفساد 1 (CPI) Corruption Perceptions Index :

يعمل مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية على تقييم وترتيب الدول، طبقا لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسئولين والسياسيين فيها، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد، تم جمعها عن طريق استبيانات متخصصة، قامت بها مؤسسات مختلفة ومستقلة وحسنة السمعة، كما إنه يعكس أراء أصحاب الأعمال، والمحللين من جميع أنحاء العالم، متضمنا المتخصصين والخبراء، من نفس الدولة الجاري تقييمها.

ويركز المؤشر على الفساد في القطاع العام، ويعرفه بسوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة، وتطرح الاستبيانات المستخدمة في إعداد المؤشر، أسئلة ذات صلة بسوء استعمال السلطة، لتحقيق مصالح شخصية، على سبيل المثال، قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى أثناء قيامهم بتنفيذ أعمالهم المتعلقة بانجاز طلبيات الشراء، أو اختلاس الأموال العامة، ومدى فعالية جهود مكافحة الفساد، ولا تميز المصادر بين الفساد الإداري والفساد السياسي.

ويتم تمويل منظمة الشفافية الدولية من مختلف الوكالات الحكومية، والمؤسسات والشركات الدولية، ودعمهم المالي هو الذي يجعل إعداد المؤشر ممكنا.

وتتم عملية جمع المعلومات لغايات المقارنة، بناءا على خبرة ورؤية الأشخاص الأكثر تماس وتصادم مع واقع الفساد في كل دولة، ولذلك يعتمد المؤشر في قياسه على المدركات للأشخاص في كل دولة، ولصعوبة تقييم مستويات الفساد في مختلف الدول بالاعتماد على الخبرة العملية التجريبية، كالمقارنة بين عدد الدعاوى، أو القضايا المعروضة على المحاكم بين بلد وآخر، كون هذه المعلومات لا تدل على مستويات الفساد الحقيقية، بل تدل على نوعية المدعين العامين، وصفاتهم ونوعية المحاكم، و وسائل الإعلام، وأساليبها في الكشف عن الفساد.

1 - منظمة الشفافية الدولية، تقرير مؤشر مدركات الفساد 2008 و 2011.
http://archive.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2008/cpi_2008_table
تاريخ زيارة الموقع 22/ 11/ 2012.

مؤشر مدركات الفساد للعام 2011 وما قبل:

اعتمد مؤشر مدركات الفساد للعام 2011، على 17 مصدر للمعلومات من خلال 13 مؤسسة، وقد تم جمع المعلومات المسحية الخاصة بالمؤشر، بحيث لا يتضمن سوى المصادر التي توفر تصنيفا للدول أو المناطق، فضلا عن توفير قياس لبعض الجوانب المتعلقة بمستويات الفساد، وتسعى منظمة الشفافية الدولية جاهدة لضمان أن المصادر المستخدمة من أعلى درجات الجودة، وأن الاستقصاءات تم إجرائها بنزاهة تامة، ولكي تكون المعلومات جديرة بالاستخدام، فلابد أن تكون موثقة بشكل جيد، كما يجب أن تكون المنهجية منشورة، وذلك لتتمكن من إجراء تقييم يتمتع بالنزاهة.

ولكي يتم إدراج أي دولة على مؤشر مدركات الفساد، يجب أن تتوفر على الأقل ثلاث مصادر موثوقة تتعلق بمعلومات عن الفساد، علما إن عملية الإدراج في المؤشر لا تعني بالضرورة وجود فساد بالدولة المدرجة، وإنما يعتمد ذلك على مدى توفر معلومات عن الفساد في الدولة.

ولا يعتبر مؤشر مدركات الفساد، أداة مناسبة للمقارنة على مر الوقت، والسبب في ذلك أن المؤشر أصلا يقدم لمحة آنية سنويا، لآراء رجال أعمال ومحللين الدول للعام الحالي، أو السنوات الماضية، كما إن السبب عائدا على مرتبة البلد في مصادر البيانات الأصلية، ويمكن لتصنيف بلد ما في ترتيب البيانات أن يتغير تبعا لتغير التصورات حول الفساد في بلدان أخرى، تندرج في تلك المصادر، أو في حالة إضافة البلدان أو استبعادها من مصدر البيانات ذلك، إضافة إلى ذلك فان مؤشر مدركات الفساد، يدمج بين مصادر البيانات المختلفة في سنوات مختلفة، وقد شهد تغيرات طفيفة في المنهجية مع مرور الوقت، ومع ذلك فقد يكون من الممكن استخدام البيانات الفردية بشكل محدود، لتحديد ما إذا كان هنالك أي تغيير في مستويات الفساد المتصور في بلد ما، مقارنة مع الدرجة التي أحرزها ذلك البلد على مؤشر مدركات الفساد خلال العام السابق.

وقد استخدمت منظمة الشفافية الدولية هذا التوجه خلال العام 2011، من اجل العمل على تقييم التقدم الذي أحرزته الدول، وكذلك لتحديد كل ما يمكن اعتباره تغييرا في مدركات الفساد، باستخدام معيارين هما:

- وجود تغيير في عدد النقاط، لا يقل عن 0.3 نقطة على مجموع النقاط التي أحرزتها الدولة، على مؤشر مدركات الفساد.

- انه قد تم التأكيد على اتجاه التغيير من قبل أكثر من نصف مصادر البيانات المستخدمة في تقييم الدولة، في كلا مؤشري عام 2010 و 2011.

ويمكن التعبير عن درجة الدولة على مؤشر مدركات الفساد بمجموعة النقاط التي تحرزها على مقياس يتراوح بين (0 – 10)، والتي تعد مؤشر في الدلالة علي مستوى الفساد المدرك فيها، فالنقاط تدل على المستوى المدرك من الفساد الموجود في القطاع العام في الدولة، حيث يشير الرقم 0 إلى أن هناك مستويات عالية من الفساد في الدولة، ويشير الرقم 10 إلى أن البلد نظيف من الفساد، في حين أن ترتيب الدولة على مؤشر مدركات الفساد قد يتغير لمجرد دخول دول جديدة أو خروج دول أخرى، ففي العام 2006 كان عدد الدول المدرجة على المؤشر 163 دولة، ووصل في العام 2011 إلى 183 دولة من أصل أكثر من 200 دولة في العالم.

أما المنهجية التي يتم بموجبها إعداد مؤشر مدركات الفساد فتكون كما يلي:

- مؤشر مدركات الفساد (CPI) مؤشر إجمالي يتم احتسابه باستخدام البيانات التي يتم جمعها من 17 مصدر وتوفرها 13 مؤسسة موثوقة، وتقيس جميع المصادر، المدى الإجمالي للفساد (تكرار حدوثه أو حجم الرشاوى) في القطاعين العام والسياسي، كما توفر جميع المصادر تصنيفا للدول بحيث يتضمن تقييما لعدة دول.
- يجمع مؤشر مدركات الفساد بين المسوحات والإحصائيات عن آخر عامين، و يجب أن تكون البيانات مضمومة بها لتعطي تأثير سهل وميسر.
- تشمل المصادر التي بموجبها تقّيم الدول عن طريق النقاط احدث الاستطلاعات المعدة من قبل جهات مختصة، كتحليلات الخبراء في البلاد من المؤسسات الدولية، ومحللو المخاطر التجارية، وفي هذه الحالة يتم فقط إدراج التقييم الأخير.
- يشمل مؤشر مدركات الفساد المصادر التالية:(البنك الأسيوي للتنمية، البنك الإفريقي للتنمية، ومؤسسة بيرتلسمان، مؤسسة فريدوم هاوس، ومؤسسة غلوبال إنسايت وخدمات المخاطر السياسية، البنك الدولي، وحدة الاستخبارات الاقتصادية، ومشروع العدالة العالمية)، ويشمل مصادر تم

إحصائها من قبل رجال أعمال مقيمين في البلد نفسه، والتي تشمل التالي (مجموعة البحوث الدولية، وحدة الاستشارات حول الأخطار السياسية والاقتصادية، المنتدى الاقتصادي العالمي، ومسح دافعي الرشوة لمنظمة الشفافية الدولية).

وتتم عملية حساب مؤشر مدركات الفساد وفق الخطوات التالية:

أ- يتم تحديد درجة الناتج لبلد ما عن طريق التطابق المئوي، ويتم هذا من خلال جمع نقاط البلاد المأخوذة من مصادر مختلفة، حيث يستخدم ترتيب الدول بموجب المصادر الفردية، وتصلح هذه المنهجية لجمع المصادر التي تتبع طرق مختلفة لاحتساب النقاط، ومع أن هذه المنهجية تؤدي إلى فقدان بعض المعلومات، إلا إنها تحصر جميع النقاط بين (0 – 10).

ب- ثم تستخدم طريقة البيتا (beta-transformation) لجمع النقاط، ويزيد هذا درجة الانحراف بين الدول الموجودة في مؤشر مدركات الفساد والتي بالتالي تتجنب الانحراف الطفيف من سنة إلى أخرى عند استخدام أسلوب التطابق المئوي.

ت- ثم، يتم اخذ متوسط معدلات البلد، لاستنتاج ناتج البلد.

ث- يرافق جدول مؤشر مدركات الفساد: عدد المصادر، مستوى مدرج عالي / منخفض، درجة الانحراف، ومستوى الثقة لكل بلد.

ج- يتم حساب مستوى الثقة من خلال منهج الـ (bootstrap non-parametric)، ويتم الوصول إلى النتيجة من خلال المعدل، ويتم حساب معدل مستوى الثقة من 90٪، حيث هناك 5٪ احتمالية أن تكون القيمة أعلى أو 5٪ أقل.

ح- تظهر الأبحاث أن احتمالات قياس غير منحازة، والثقة بنتائجها تعطي نسبة اقل من 90٪ مستوى دقة، ويرتبط مستوى الثقة بنتائج القياس بعدد المصادر، فإذا وجد ثلاث مصادر كانت النسبة المئوية 65.3٪، ولأربعة مصادر 73.6٪ ولخمسة مصادر 78.4٪ ولستة مصادر 80.2٪ولسبعة مصادر 81.8٪.

خ- واقعية المعلومات تدل على مدى الترابط بين كافة المصادر، وفي هذه الحالة تم إتباع طريقة بيرسونس وكندال لحساب مدى الترابط، وتعطي هذه الطريقة معدل نتائج يتراوح ما بين 0.77 و 0.63

د- وأخيرا يتم تحديد الدرجات على مؤشر مدركات الفساد من خلال احتساب المتوسط لجميع القيم الموحدة لكل بلد، ولابد من وجود ثلاث مصادر منفصلة للبيانات لكل بلد لكي يتم تحديد درجتها ومرتبتها على المؤشر.

جدول رقم (4) وضع الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد للفترة 2009 – 2011

السنة	2009			2010			2011		
الدول	الدرجة من 10	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	الدرجة من 10	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	الدرجة من 10	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا
قطر	7.0	22	1	7.7	19	1	7.2	22	1
الإمارات	6.5	30	2	6.3	29	2	6.8	28	2
عمان	5.5	39	3	5.3	41	3	4.8	50	4
البحرين	5.1	46	4	4.9	48	4	5.1	46	3
الأردن	5.0	49	5	4.7	50	5	4.5	56	6
السعودية	4.3	63	6	4.7	50	5	4.4	57	7
الكويت	4.1	66	8	4.5	54	7	4.6	54	5
تونس	4.2	65	7	4.3	59	8	3.8	73	8
المغرب	3.3	89	9	3.4	85	9	3.4	80	9
جيبوتي	2.8	111	10	3.2	91	10	3.0	100	10
مصر	2.8	111	10	3.1	98	11	2.9	112	11
الجزائر	2.8	111	10	2.9	105	12	2.9	112	11
سوريا	2.6	126	13	2.5	127	13	2.6	129	13
لبنان	2.5	130	14	2.5	127	13	2.5	134	14
موريتانيا	2.5	130	14	2.3	143	15	2.4	143	15
ليبيا	2.5	130	14	2.2	146	16	2.0	168	16
اليمن	2.1	154	17	2.2	146	16	2.1	164	17
السودان	1.5	176	18	1.5	172	18	1.6	177	18
العراق	1.5	176	18	1.5	175	19	1.8	175	19
الصومال	1.1	180	20	1.1	178	20	1.0	182	20

المصدر: تم تجميع معطيات هذا الجدول من واقع التقارير السنوية على مؤشرات مدركات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية العالمية بما يخص الدول العربية للفترة 2009 – 2011.

جدول رقم (5) وضع الأردن على مؤشر مدركات الفساد للفترة 2008 - 2011

السنة	نقاط مؤشر مدركات الفساد	ترتيب الدولة العالمي
2008	5.1	47
2009	5.0	49
2010	4.7	50
2011	4.5	56

المصدر: تم تجميع معطيات هذا الجدول من واقع التقارير السنوية على مؤشرات مدركات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية العالمية بما يخص الأردن للفترة 2008 – 2011.

جدول رقم (6) وضع دول الشرق الأوسط على مؤشر مدركات الفساد للعام (2011)

تصنيف الدولة	التصنيف الإقليمي	الدولة/ المنطقة	الفساد 2011	تصنيف الدولة	المسح المستخدم	الانحراف المعياري	الحد الأدنى والأعلى		فاصل الثقة الزمني 90%	
							الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأدنى	الحد الأعلى
22	1	قطر	7.2	22	7	0.79	9.3	3.7	5.8	8.4
28	2	دولة الإمارات	6.8	28	8	0.46	9.0	4.9	6.1	7.6
36	3	إسرائيل	5.8	36	7	0.27	6.5	4.4	5.3	6.2
46	4	البحرين	5.1	46	6	0.67	7.9	3.1	4.1	6.3
50	5	عمان	4.8	50	6	0.82	8.1	2.6	3.5	6.2
54	6	الكويت	4.6	54	6	0.66	7.5	2.6	3.6	5.7
56	7	الأردن	4.5	56	9	0.29	5.5	3.1	4.0	4.9
57	8	السعودية	4.4	57	5	0.86	8.1	2.6	3.2	6.0
73	9	تونس	3.8	73	7	0.67	8.0	2.2	2.8	5.1
80	10	المغرب	3.4	80	8	0.37	5.2	2.2	2.9	4.1
112	11	الجزائر	2.9	112	7	0.16	3.3	2.0	2.6	3.1
112	11	مصر	2.9	112	7	0.21	4.1	2.4	2.6	3.2
120	13	إيران	2.7	120	7	0.35	4.3	1.9	2.2	3.3
129	14	سوريا	2.6	129	6	0.16	3.2	1.9	2.3	2.8
134	15	لبنان	2.5	134	7	0.15	3.2	2.0	2.3	2.7
164	16	اليمن	2.1	164	6	0.12	2.6	1.6	1.9	2.3
168	17	ليبيا	2.0	168	6	0.13	2.6	1.7	1.8	2.2
175	18	العراق	1.8	175	4	0.09	2.0	1.5	1.7	1.9

المصدر: http://www.transparency.org/cpi2011/ تم زيارة الموقع بتاريخ 21/ 1/ 2013

جدول رقم (7) مصادر البيانات لمؤشر مدركات الفساد للعام (2011) [1]

Data sources																	الدولة/المنطقة
WJP_ROL	WEF2011	WEF2010	WB_CPIA	TI_BPI	PRS_ICRG	PERC2011	PERC2010	IMD2011	IMD2010	GI_CRR	FH_NIT	EIU_CRR	BF_TI	BF_SGI	ADB	AFDB	
		8.7			3.7			8.7	8.3	9.3		7.1	4.3				قطر
7.7	9.0	7.3			6.5			6.6		7.5		5.1	4.9				الإمارات العربية
	6.2	6.0			6.5			6.3	6.2	4.4		5.1					إسرائيل
	7.9	6.5			3.7					4.4		5.1	3.1				البحرين
	7.1	8.1			3.7					4.4		3.2	2.6				عمان
	4.5	4.7			5.2					7.5		3.2	2.6				الكويت
4.2	4.8	4.5			5.2			5.5	5.5	4.4		3.2	3.1				الأردن
		8.1			3.7					4.4		3.2	2.6				السعودية
	3.6	8.0			3.7					3.3		3.2	2.2			2.4	تونس

1 - انظر http://www.transparency.org/cpi2011/ تم زيارة الموقع بتاريخ 21/ 1/ 2013.

المغرب	3.0			2.2	3.2		4.4					5.2	2.8		4.5		2.2
الجزائر	3.0			3.1	3.2		3.3					2.6			3.2	2.0	
مصر	2.4			2.6	3.2		2.6					2.6			4.1	2.7	
إيران				1.9	1.9		2.1					2.0			3.7	4.3	3.3
سوريا				1.9	3.2		2.6					2.6			2.7	2.4	
لبنان				2.0	3.2		2.6					2.6			2.0	2.2	2.8
اليمن				2.2	1.9		2.1					2.6		2.2		1.6	
ليبيا	1.8			2.2	1.9		2.6					2.0			1.7		
العراق				1.9	1.9		1.5					2.0					

المصدر: تم اجتزاء هذا الجدول من تقرير منظمة الشفافية العالمية للعام 2011 والذي يعتبر جزء واحد مع الجدول رقم (6).

مؤشر مدركات الفساد للعام (2012):

تم إجراء بعض التغييرات العامة على منهجية مؤشر مدركات الفساد [1] للعام 2012، فقد تم تبسيط الطريقة التي يتم من خلالها تجميع مصادر البيانات المختلفة، وأصبحت تشمل البيانات الخاصة بعام واحد فقط، والتي يتم الحصول عليها من كل مصدر من مجموعة مصادر البيانات وعلى نحو حاسم، وستتيح هذه الطريقة إمكانية المقارنة بين مجموع النقاط التي يتم إحرازها على هذا المؤشر مع مرور الوقت، الأمر الذي لم يكن تطبيقه ممكنا سابقا من الناحية المنهجية، وبالنظر إلى التغيرات التي تم إجراؤها على المنهجية، فانه لابد من التأكيد على انه لا يمكن مقارنة مجموع النقاط التي أحرزتها البلدان على مؤشر مدركات الفساد للعام 2012 مع النتائج التي أعلنت باستخدام المؤشر في نسخة 2011 أو على غيرها من النسخ السابقة، بيدا أن هذه المقارنة ستكون ممكنة من عام لآخر اعتبارا من العام 2012 فصاعدا.

منهجية مؤشر مدركات الفساد الجديدة للعام 2012:

تقوم المنهجية الجديدة لمؤشر مدركات الفساد للعام 2012 على أربع خطوات أساسية وهي، اختيار مصادر البيانات، وإعادة تدريج بيانات المصادر، وتجميع البيانات التي جرت عملية إعادة تدريجها، ومن ثم الإبلاغ عن درجة اللايقينية.

الخطوة الأولى اختيار مصادر البيانات [2]:

يعتمد مؤشر مدركات الفساد على عدد من المصادر المتاحة، والتي يتم من خلالها تسجيل مدركات الفساد، ويتم العمل على تقييم كل مصدر من هذه المصادر على أساس المعايير الوارد ذكرها أدناه، وحصلت منظمة الشفافية الدولية على الأذن بنشر

1 – منظمة الشفافية الدولية، تقرير مؤشر مدركات الفساد 2012. تاريخ زيارة الموقع 5/ 1/ 2013.
http://www.transparency.org/files/content/pressrelease/2012_CPITechnicalMethodologyNote_EMBARGO_AR.pdf

2 – http://cpi.transparency.org/cpi2013/ تاريخ زيارة الموقع 9/ 12/ 2013.

النقاط التي تمت عملية إعادة تدريجها من كل مصدر، جنبا إلى جنب مع النتيجة التي تم إحرازها على المؤشر المركب.

أ- جمع البيانات الموثقة والمنهجية من مؤسسة ذات مصداقية: إن الثقة بصحة البيانات المستخدمة تنبع من الثقة بمصدر هذه البيانات فالمؤسسة المهنية التي تعمل بصورة واضحة وتوثق الطرق التي تتبعها في جمع البيانات وتتبع الطرق السليمة من الناحية المنهجية في أعمالها تكون جديرة بالثقة، فعلى سبيل المثال في الحالات التي يتم فيها تقديم رأي الخبراء فانه يتوجب الحصول على الضمانات التي تؤكد مؤهلات هؤلاء الخبراء، أو في الحالات التي يتم فيها مسح للأعمال التجارية حيث يجب التأكد من كون العينة المستخدمة في المسح عينة تمثيلية.

ب- أن تتعلق البيانات بقضايا الفساد في القطاع العام: يجب أن تكون القضية أو التحليل ذات صلة بالمدركات المتعلقة بمستوى الفساد في القطاع العام بشكل صريح، وقد تكون المشكلة مرتبطة بنوع محدد من أنواع الفساد على سبيل المثال الفساد البسيط على وجه التحديد، وأيضا يجب أن تتعلق البيانات بمدى فعالية التدابير الرامية إلى منع الفساد، إذ انه قد يكون من الممكن استخدام ذلك بمثابة مؤشر غير مباشر لقياس المستوى المدرك من الفساد في البلد.

ت- التفاصيل الكمية: ينبغي أن تسمح المقاييس التي يتم استخدامها وفقا لمصادر البيانات بوجود قدر كاف من التمايز في البيانات، المتعلقة بالمستويات المدركة من الفساد عبر البلدان بحيث يكون من الممكن إعادة تدريج هذه البيانات على مؤشر مدركات الفساد المدرج من 0 – 100.

ث- قابلية المقارنة بين البلدان: بما أن مؤشر مدركات الفساد يعمل على تصنيف البلدان كل منها مقابل الآخر، فان مصادر البيانات التي يتم الحصول عليها من قبل البلدان المختلفة ينبغي أن تكون أيضا قابلة للمقارنة بينها على نحو مشروع، وان لا تكون خاصة ببلد محدد، كما ينبغي أن تعطي هذه المصادر النتيجة نفسها في كل بلد يحرز مجموعة من النقاط على هذا المؤشر وعلى نفس المقياس.

ج- مجموعة بيانات لسنوات متعددة (تكرارية الحدث): تسعى منظمة الشفافية من خلال استخدام مؤشر مدركات الفساد، إلى إجراء عملية مقارنة بين مجموع النقاط التي يحرزها بلد ما على المؤشر، وفي الواقع فان مقارنة نسخ المؤشر بشكل عام من عام إلى آخر، تستدعي استبعاد مصادر البيانات التي من خلالها تسجيل مدركات الفساد لمرحلة واحده من الزمن، والتي لا تكون مصممة للإعادة مع مرور الوقت.

الخطوة الثانية توحيد مصادر البيانات:

يتم بعد ذلك توحيد كل مصدر من مصادر البيانات، بحيث يكون متوافقا مع المصادر الأخرى المتاحة، ليتم تجميعها على مقياس مؤشر مدركات الفساد، ويتم من خلال عملية التوحيد هذه تحويل كافة مصادر البيانات إلى مقياس يتدرج من 0 – 100، حيث تمثل الدرجة 0 أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك، في حين تمثل الدرجة 100 أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك.

وبالنسبة لأي مصدر مدرج تمثل فيه أدنى النقاط أدنى مستويات الفساد، فانه ينبغي أن يتم عكسه أولا، ويتم ذلك عن طريق ضرب كل نقطه في مجموعة البيانات بالعدد (-1)، ومن ثم يتم توحيد كل درجة إلى (درجة معيارية Z) وذلك عن طريق طرح متوسط البيانات وقسمة الناتج على الانحراف المعياري، مما يحول النتائج إلى مجموعة من البيانات بوسط حسابي مقداره صفر، وانحراف معياري قدره 0.5.

ولكي تكون الدرجات المعيارية (z) هذه قابلة للمقارنة بين مجموعات البيانات، فانه لابد أولا من العمل على تحديد المتوسط، ومعايير الانحراف المعياري بوصفها معايير عالمية، وبالتالي فإننا نقوم في الحالات التي تغطي فيها مجموعة البيانات نطاقا محدودا من البلدان، بنسب الدرجات التي تحرزها جميع تلك البلدان تكون مفقودة في مجموعة البيانات ذات الصلة، كما اننا نعمل على القيم المفقودة للبلدان المفقودة في كل مجموعة من مجموعات البيانات باستعمال الرزمة البرمجية الإحصائية STATA وبشكل أكثر تحديدا الأمر(ice) الخاص بالبرنامج، ويتم من خلال هذا الأمر استخدام تراجعات متعددة مع كافة مجموعة البيانات المتاحة، من اجل تقدير قيم لكل بلد يفتقر إلى وجود البيانات في كل مجموعة فردية من مجموعات البيانات، ويتم من خلال هذا الأمر استخدام عملية النسب مضروبا بـــ (10) مرات، مما ينتج عنه عشر

قيم تقديرية لكل درجة من الدرجات المفقودة، ويتم حساب الوسط الحسابي، والانحراف المعياري لمجموعة البيانات، بوصفها الوسط الحسابي لجميع بيانات المجموعات العشرة الكاملة، كما يتم استخدام ذلك كمعيار لتوحيد البيانات الأولية، والاهم من ذلك فانه يتم استخدام البيانات المنسوبة فقط من اجل توليد هذه المعايير، كما انه لا يتم استخدامها كمصدر للبيانات بالنسبة إلى مجموع النقاط التي تحرزها البلدان على مؤشر مدركات الفساد.

ومن المهم للغاية أن درجات Z تحسب باستخدام معايير المتوسط والانحراف المعياري من درجات 2012، بمعنى أن درجات 2012 أصبحت فعليا هي درجات العام القاعدي للبيانات، ويمكن مقارنة الدرجات المعدلة لكل عام بالأعوام السابقة ، وعندما يتم إدراج مصادر جديدة ضمن المؤشر، بغية العمل بصورة مناسبة على تجسيد التغيرات طرأت على مر الوقت ، فان احتساب عملية إعادة الجدولة سوف تسمح بان تكون تلك المعايير متوافقة مع معايير العام 2012 الأساسية ويتم القيام بذلك عن طريق العمل أولا على تقديرنا إذا كان هناك أي تغيير قد طرا على الصعيد العالمي في كل من المتوسط والانحراف المعياري منذ العام 2012 ومن ثم استخدام تلك القيم الجديدة يمكن أن تكون قد انحرفت عن 50و20 لإعادة جدولة مجموعة البيانات الجديدة.

ثم يعاد جدولة درجات Z لتتناسب مع مقياس مؤشر مدركات الفساد الذي يقع بين الدرجات (0-100) ويتم هذا باستخدام معادلة إعادة جدولة بسيطة، متوسط قيمة مجموعة البيانات المعيارية ب 45 تقريبا، والانحراف المعياري ب 20 تقريبا، وسيتم تحديد سقف لأية درجة تتجاوز الحدود المحصورة بين 0 – 100.

الخطوة الثالثة تجميع البيانات التي جرت عملية إعادة تدريجها:

يتم حساب النتيجة التي يحرزها كل بلد على مؤشر مدركات الفساد، بوصفها الوسط الحسابي البسيط لجميع النتائج المتاحة، التي جرت إعادة تدريجها لذلك البلد، ولا يتم منح البلد النتيجة إلا إذا توفرت على الأقل ثلاث مصادر للبيانات تكون متاحة لذلك البلد، والتي يتم من خلالها حساب هذا الوسط الحسابي.

(مع ملاحظة انه لا يتم استخدام أي من القيم المنسوبة للدلالة على النتيجة التي يتم إحرازها على مؤشر مدركات الفساد المجمع)

الخطوة الرابعة الإبلاغ عن مقياس اللايقينية (درجة عدم اليقين):

سيتم الإبلاغ عن النتيجة التي تم إحرازها على مؤشر مدركات الفساد جنبا إلى جنب مع الإبلاغ عن الخطأ المعياري، وفترة الثقة، والتي تعكس التباين في بيانات المصدر، التي أنتجت مجموعة النقاط على مؤشر مدركات الفساد.

ويتم حساب الخطأ المعياري، بوصفه الانحراف المعياري لبيانات المصدر، التي جرت إعادة تدريجها مقسوما على الجذر التربيعي لعدد المصادر، ومن خلال استخدام هذا الخطأ المعياري، فانه يكون بإمكاننا حساب فترة ثقة تبلغ 90٪ على افتراض وجود توزيع طبيعي للبيانات.

جدول رقم (8) وضع الأردن على مؤشر مدركات الفساد للعام 2012

السنة	نقاط مؤشر مدركات الفساد	ترتيب الدولة العالمي
2012	48	58

جدول رقم (9) وضع دول الشرق الأوسط على مؤشر مدركات الفساد للعام (2012)

Country Rank	Regional Rank	Country / Territory	CPI 2012 Score	Surveys Used	Standard Error	90% Confidence interval		Scores range	
						Lower	Upper	MIN	MAX
27	1	Qatar	68	6	6.4	58	79	49	89
27	1	Emirates	68	7	4.3	61	75	54	86
39	3	Israel	60	5	2.9	55	64	52	68
53	4	Bahrain	51	5	4.1	44	58	36	61
58	5	Jordan	48	7	3.1	43	54	36	57
61	6	Oman	47	5	7.6	35	60	32	75
66	7	Kuwait	44	5	3.9	37	50	32	52
66	7	Saudi Arabia	44	5	6.4	34	55	32	69
75	9	Tunisia	41	7	2.8	36	45	28	50
88	10	Morocco	37	8	3.2	32	43	25	54
105	11	Algeria	34	6	3.3	29	40	20	42

118	12	Egypt	32	7	3.1	27	37	17	44
128	13	Lebanon	30	6	2.3	27	34	23	38
133	14	Iran	28	6	4.6	20	35	19	43
144	15	Syria	26	5	2.7	22	31	19	32
156	16	Yemen	23	6	2.2	20	27	16	31
160	17	Libya	21	6	4.0	14	27	2	31
169	18	Iraq	18	4	2.3	14	22	11	21

المصدر: http://www.transparency.org/cpi2012/in_detail تم زيارة الموقع بتاريخ 21/ 1/ 2013.

جدول رقم (10) مصادر البيانات لمؤشر مدركات الفساد للعام (2012) [1]

Country / Territory	Data sources												
	AFDB	BF (SGI)	BF (BTI)	IMD	ICRG	WB	WEF	WJP	EIU	GI	PERC	TI	FH
Qatar			49	77	50		89		71	73			
Emirates			58	75	60		86	68	54	73			
Israel				64	60		68		54	52			
Bahrain			36		50		61		54	52			
Jordan			36	56	50		57	50	38	52			
Oman			32		41		75		38	52			
Kuwait			32		50		46		38	52			
Saudi Arabia			32		41		69		38	42			
Tunisia	40		28		50		42	47	38	42			
Morocco	40		28		41		54	25	38	42		32	
Algeria	40		36		31		20		38	42			
Egypt	17		32		31		28	44	38	32			
Lebanon			23		31		24	35	38	32			
Iran			19		21		43	41	21	22			
Syria			19		31		29		21	32			
Yemen			28		31	23	16		21	22			
Libya	2		28		21		31		21	22			
Iraq			19		21				21	11			

1 - انظر http://www.transparency.org/cpi2012/in_detail تم زيارة الموقع بتاريخ 21/ 1/ 2013.

تم اجتزاء هذا الجدول من تقرير منظمة الشفافية العالمية للعام 2012 والذي يعتبر جزء واحد مع الجدول رقم (9).

وضع الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد للعامين (2012/ 2013) [1]

جدول رقم (11) وضع الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد للعام (2012/ 2013)

الدول	بيانات العام 2012		بيانات العام 2013		التغير عن 2012
	الدرجة من 100	الترتيب دوليا	الدرجة من 100	الترتيب دوليا	
قطر	68	27	68	28	0
الإمارات	68	27	69	26	1
عمان	47	61	47	61	0
البحرين	51	53	48	57	3-
الأردن	48	58	45	66	3-
السعودية	44	66	46	63	2
الكويت	44	66	43	69	1-
تونس	41	75	41	77	0
المغرب	37	88	37	91	0
جيبوتي	36	94	36	94	0
مصر	32	118	32	114	0
الجزائر	34	105	36	94	2
سوريا	26	144	17	168	9-
لبنان	30	128	28	127	2-
موريتانيا	31	123	30	119	1-
ليبيا	21	160	15	172	6-
اليمن	23	156	18	167	5-
السودان	13	173	11	174	2-
العراق	18	169	16	171	2-
الصومال	8	174	8	175	0

المصدر: تم تجميع معطيات هذا الجدول من واقع التقرير السنوي على مؤشر مدركات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية العالمية بما يخص الدول العربية للعامين 2012/ 2013.

1 - انظر http://cpi.transparency.org/cpi2013/ تاريخ زيارة الموقع 9/ 12/ 2013

ثانيا: مقياس الفساد العالمي[1] (Global Corruption Barometer (GCB:

مقياس الفساد العالمي يصدر أيضا عن منظمة الشفافية الدولية، ويُعنى باتجاهات وتجارب عامة الناس مع الفساد، وهذا ما يميز بينه وبين مؤشر مدركات الفساد، حيث يهدف مؤشر مدركات الفساد (CPI) إلي تقيم إدراك الخبراء لمستويات الفساد في القطاع العام في الدول المختلفة.

وحسب هذا المقياس، فانه يتم استقصاء أراء الناس حول القطاعات العامة، التي تعتبر أكثر فسادا، ورأيهم حول تطور مستويات الفساد في المدى القريب، فضلا عن أداء حكومتهم في ما تقوم به من اجل مكافحة الفساد، والمقياس يبحث أيضا في تجارب المواطنين مع الرشوة، وتقديم معلومات عن مدى الطلب منهم لدفع رشاوى عند الاتصال بمختلف مقدمي الخدمات العمومية.

وينفذ المسح لصالح منظمة الشفافية الدولية عن طريق مؤسسة غالوب الدولية، كجزء من برنامجها في استقصاء رأي الشعوب، وتستند مؤسسة غالوب في أعمالها على الفروع القطرية لترجمة وتنفيذ المقياس، وفي بعض الحالات تفوض منظمة الشفافية الدولية منظمات مسحية أخرى ذات سمعة طيبة، لإجراء المقياس في بلد ما، ففي عام 2007 فوضت منظمة الشفافية الدولية إجراء دراسات مسحية إضافية في أرمينيا، وكمبوديا، وجورجيا، ولتوانيا، وفي حالة تعذر إجراء المسح لأي دولة لأي سبب من الأسباب، فانه يتم إسقاط تلك الدولة من المقياس، ففي مقياس عام 2007 تم إسقاط كل من تشيلي، والكونغو، وإسرائيل، وكينيا، والمغرب، والغابون، والمكسيك، وتايون، والبارغواي، وفيجي، مع أنها كانت مدرجة على المقياس للعام 2006.

وبما إن مقياس الفساد العالمي لمنظمة الشفافية الدولية يقيس آراء عامة الناس، فهو يعني انه للجمهور عامة، ويقيس تجاربهم الخاصة، وليس للخبراء فقط، وفي كل بلد شملها القياس تم استطلاع عينة عشوائية تمثيلية من العامة، من الرجال والنساء الذين تزيد أعمارهم عن 15 عام، وبما يتماشى مع الحالة السكانية الوطنية والعالمية.

---

1 - منظمة الشفافية الدولية، تقرير مقياس الفساد العالمي 2007،
http://archive.transparency.org/policy_research/surveys_indices/gcb/2007
تاريخ زيارة الموقع 24/ 11/ 2012.

أما فيما يتعلق بأسئلة المقياس العالمي للفساد، فانه يتم استعراضها ومراجعتها من قبل لجنة استشارية لمنظمة الشفافية الدولية، مؤلفة من خبراء دوليين رواد في مجال الاقتصاد القياسي والإحصاء، ويتم تقديم الاقتراحات من قبل أعضاء اللجنة لتحسين المقياس، في حين تكون إدارة المنظمة من يتخذ القرارات النهائية بشان تصميم الاستبيانات واستخدامها، وتقوم مؤسسة غالوب الدولية والتي تقوم بإجراء المسح لمصلحة منظمة الشفافية الدولية بفحص البيانات كجزء من العناية الواجبة عليها في إجراء المسح لصوت الشعب.

ثالثا: مؤشر دافعي الرشوة [1] Bribe Payers Index (BPI)

مؤشر دافعي الرشوة، هو تصنيف فريد من نوعه لبيان جانب العرض من الرشوة الدولية، ويركز بشكل خاص على الرشاوى التي تدفع من قبل القطاع الخاص، عند ممارسته للأعمال التجارية في الخارج، ويقصد به المؤشر الذي يبين مدى قيام الشركات العالمية المصدرة باستخدام الرشوة، كوسيلة للدخول إلى الأسواق في غير بلدانها الأصلية.

و حسب مؤشر دافعي الرشوة 2011، فقد شمل مسح مؤشر دافعي الرشوة آراء 3016 من كبار المسئولين التنفيذيين في 30 دولة من جميع أنحاء العالم، وهي: الأرجنتين، النمسا، البرازيل، شيلي، الصين، جمهورية التشيك، مصر، فرنسا، ألمانيا، غانا، هونغ كونغ، هنغاريا، الهند، اندونيسيا، اليابان، ماليزيا، المكسيك، المغرب، نيجيريا، باكستان، الفلبين، بولندا، روسيا، السنغال، سنغافورة، جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية، تركيا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

وبهدف تقييم الجانب الدولي لعرض الرشوة، تم سؤال كبار المدراء التنفيذيين في هذه الشركات حول احتمال قيام الشركات الأجنبية من البلدان التي لديهم معاملات تجارية معها بالتعامل بالرشوة عند ممارسة الأعمال التجارية في بلدانهم، وباختصار، قدم كبار المدراء التنفيذيين للشركات تصوراتهم حول مصادر الرشوة الخارجية، ومن ثم شكلت آراؤهم الأساس لمؤشر دافعي الرشوة.

---

1 – منظمة الشفافية الدولية، تقرير مؤشر دافعي الرشوة 2011، http://bpi.transparency.org/bpi2011/ تاريخ زيارة الموقع 24/ 11/ 2012.

واستهدف المؤشر في نسخته لعام 2011 أكبر 28 بلدا وإقليما في اقتصاديات العالم وهي: أستراليا، الأرجنتين، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، هونج كونج، إيطاليا، الهند، إندونيسيا، اليابان، ماليزيا، المكسيك، هولندا، روسيا، المملكة العربية السعودية، سنغافورة ، جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية، إسبانيا، سويسرا، تايوان، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

فالمؤشر يغطي جميع البلدان الرئيسية، مثل مجموعة العشرين G20 و القوى الإقليمية والتجارية والاقتصادية الأخرى، كون هذه البلدان تمثل أكبر الاقتصاديات في معدلات التبادل التجاري والاستثمار الخارجي وتمثل معا 78 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي.

ويتم من خلال هذا المؤشر تصنيف البلدان واحتساب النقاط التي تحرزها على مقياس من (0 – 10)، بحيث تمثل الدرجة القصوى 10 الرأي القائل بان الشركات في تلك الدولة لم تكن منخرطة قط في الرشوة عند ممارستها الأعمال التجارية في الخارج، في حين يمثل الاقتراب من درجة الـ 0 إلى ممارسة الرشوة بشكل دائم عند ممارسة الأعمال التجارية في الخارج لشركات تلك الدولة.

ويظهر المؤشر في نسخة2011 انه ليس هنالك أي بلد من البلدان الـ 28 ذات الاقتصاديات الرئيسية أن شركاتها نظيفة تماما وغير منخرطة في الرشوة، فأعلى درجة تسجيل نقاط كانت لكل من هولندا، وسويسرا، حيث بلغت 8.8 واقل درجة سجلت لروسيا، بمجموع نقاط بلغ 6.1 في حين كان المعدل العام 7.8 للدرجات على المؤشر.

كيفية احتساب مؤشر دافعي الرشوة في نسخة العام 2011:

من خلال إجراء استبيان تم سؤال كبار المدراء التنفيذيين في الشركات المستهدفة حول العالم، هل لديك علاقات تجارية (على سبيل المثال أن تكون شريك مورد، أو عميل أو منافس) مع الشركات التي يقع مقرها الرئيسي في أي من البلدان التالية؟ "(وهي البلدان الـ 28 المذكورة سابقا).

ثم عدد مرات انخراط الشركات التي يكون مقرها الرئيسي في ذلك البلد بالرشوة في هذا البلد؟

وقدمت إجابات على مقياس مكون من 5 نقاط حيث 1 تقابل 'أبدا' و 5 لتقابل 'دائما'.

ثم تم تحويل هذا المقياس إلى نظام مقياس من 10 نقاط، حيث (10) ينـاظر "أبـدا" و(0) يناظر "دائما".

جدول رقم (12) مؤشر دافعي الرشوة 2011

الترتيب	البلد / الإقليم	BPI 2011 الدرجة	عدد الملاحظات	الانحراف المعياري	فترة الثقة 90 %	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
1	Netherlands	8.8	273	2.0	8.6	9.0
1	Switzerland	8.8	244	2.2	8.5	9.0
3	Belgium	8.7	221	2.0	8.5	9.0
4	Germany	8.6	576	2.2	8.5	8.8
4	Japan	8.6	319	2.4	8.4	8.9
6	Australia	8.5	168	2.2	8.2	8.8
6	Canada	8.5	209	2.3	8.2	8.8
8	Singapore	8.3	256	2.3	8.1	8.6
8	UK	8.3	414	2.5	8.1	8.5
10	USA	8.1	651	2.7	7.9	8.3
11	France	8.0	435	2.6	7.8	8.2
11	Spain	8.0	326	2.6	7.7	8.2
13	South Korea	7.9	152	2.8	7.5	8.2
14	Brazil	7.7	163	3.0	7.3	8.1
15	Hong Kong	7.6	208	2.9	7.3	7.9
15	Italy	7.6	397	2.8	7.4	7.8
15	Malaysia	7.6	148	2.9	7.2	8.0
15	South Africa	7.6	191	2.8	7.2	7.9
19	Taiwan	7.5	193	3.0	7.2	7.9
19	India	7.5	168	3.0	7.1	7.9
19	Turkey	7.5	139	2.7	7.2	7.9
22	Saudi Arabia	7.4	138	3.0	7.0	7.8
23	Argentina	7.3	115	3.0	6.8	7.7
23	UAE	7.3	156	2.9	6.9	7.7
25	Indonesia	7.1	153	3.4	6.6	7.5
26	Mexico	7.0	121	3.2	6.6	7.5
27	China	6.5	608	3.5	6.3	6.7
28	Russia	6.1	172	3.6	5.7	6.6
	المعدل	7.8				

المصدر" منظمة الشفافية الدولية، تقرير مؤشر دافعي الرشوة 2011،
/http://bpi.transparency.org/bpi2011/in_detail تاريخ زيارة الموقع 24/ 11/ 2012.

ولكون هذا المؤشر يعكس وجهات النظر حول الرشوة الأجنبية، تم استبعاد عمليات تقييم الشركات من دول العينة الخاصة.

وبما أن النتيجة هي في المتوسط تتكون من عشرات النقاط التي قدمها جميع المشاركين الذين قاموا بتصنيف ذلك البلد، فانه تم استخدام متوسط كل درجة، لتحسب عشرية واحدة، لإنشاء ترتيب جميع البلدان الـ 28.

ثم يتم حساب الانحراف المعياري للدلالة على درجة من اتفاق أفراد العينة الذي سجل في كل بلد.

وباستخدام الانحراف المعياري، تم احتساب فترة ثقة مقدارها 90٪.

وهذا يعني أنه كلما قل الانحراف المعياري، كلما ازدادت درجة الإجماع بين الإجابات، أما فترة الثقة فتظهر مدى الحدين الأدنى والأقصى بدرجة ثقة تصل إلى 90٪ من القيمة الحقيقية للمؤشر.

إمكانية مقارنة مؤشر دافعي الرشوة لعام 2011 مع الطبعات التي صدرت في وقت سابق من المؤشر؟

سجل 22 بلد من المرتبة في مؤشر دافعي الرشوة طبعة 2008، من ضمن الـ 28 بلدا في مؤشر دافعي الرشوة لعام 2011، ومن الممكن مقارنة درجات 22 بلدا مباشرة بين طبعات اثنين من مؤشر دافعي الرشوة، كما أن المنهجية لبناء المؤشر للعام 2011 هي نفسها المتبعة على حد سواء.

ولكن هناك اختلافات هامة بين هذه الإصدارات والتكرارات السابقة للمؤشر، فقد استند مؤشر دافعي الرشوة في وقت سابق (2006) على أكثر من (11،000) رد من ردود مديري الأعمال باستخدام اثنين من الأسئلة التي كانت مدرجة كجزء من المسح في المنتدى الاقتصادي العالمي في الرأي التنفيذي (EOS) 2006، وصيغت هذه الأسئلة بشكل مختلف عن طبعات لاحقة، في حين استند مؤشر دافعي الرشوة لعام 2002 و مؤشر دافعي الرشوة لعام 1999 على مسح لاقتصاديات الأسواق الناشئة فقط، مع عينة أصغر بكثير من أفراد العينة.

الفرق بين مؤشر دافعي الرشوة لعام 2011، ومسح دافعي الرشوة لعام 2011

مؤشر دافعي الرشوة عام 2011 يعتمد على إجابات لأسئلة محددة تتعلق بطلب الرشوة، أما في مسح دافعي الرشوة لعام 2011، فهذا المسح يغطي مجموعة واسعة من الأسئلة التي وجهت لرجال الأعمال، بما في ذلك وجهات نظرهم بشأن تدابير مكافحة الفساد في بلادهم.

جدول رقم (13) مقارنة درجات مؤشر دافعي الرشوة [1] لعامي 2008 – 2011

Country/Territory	BPI Score		
	2011	2008	Change
Netherlands	8.8	8.7	0.1
Switzerland	8.8	8.7	0.1
Belgium	8.7	8.8	-0.1
Germany	8.6	8.6	0.0
Japan	8.6	8.6	0.0
Australia	8.5	8.5	0.0
Canada	8.5	8.8	-0.3
Singapore	8.3	8.1	0.2
UK	8.3	8.6	-0.3
USA	8.1	8.1	0.0
France	8.0	8.1	-0.1
Spain	8.0	7.9	0.1
South Korea	7.9	7.5	0.4
Brazil	7.7	7.4	0.3
Hong Kong	7.6	7.6	0.0
Italy	7.6	7.4	0.2
South Africa	7.6	7.5	0.1
Taiwan	7.5	7.5	0.0
India	7.5	6.8	0.7
Mexico	7.0	6.6	0.4
China	6.5	6.5	0.0
Russia	6.1	5.9	0.2
Average	7.9	7.8	

[1] – منظمة الشفافية الدولية، تقرير مؤشر دافعي الرشوة 2011،
http://bpi.transparency.org/bpi2011/in_detail/ تاريخ زيارة الموقع 24/ 11/ 2012.

جدول رقم (14) مقارنة رتب الدول على مقياس دافعي الرشوة [1] لعامي 2008 – 2011

Country/Territory	BPI Rank			2008 Rank	2008 Score
	2011	2008	Change		
Netherlands	1	3	2.0	3	8.7
Switzerland	1	3	2.0	3	8.7
Belgium	3	1	-2.0	1	8.8
Germany	4	5	1.0	5	8.6
Japan	4	5	1.0	5	8.6
Australia	6	8	2.0	8	8.5
Canada	6	1	-5.0	1	8.8
Singapore	8	9	1.0	9	8.1
UK	8	5	-3.0	5	8.6
USA	10	9	-1.0	9	8.1
France	11	9	-2.0	9	8.1
Spain	11	12	1.0	12	7.9
South Korea	13	14	1.0	14	7.5
Brazil	14	17	3.0	17	7.4
Hong Kong	15	13	-2.0	13	7.6
Italy	15	17	2.0	17	7.4
South Africa	15	14	-1.0	14	7.5
Taiwan	18	14	-4.0	14	7.5
India	18	19	1.0	19	6.8
Mexico	20	20	0.0	20	6.6
China	21	21	0.0	21	6.5
Russia	22	22	0.0	22	5.9

[1] – منظمة الشفافية الدولية، تقرير مؤشر دافعي الرشوة 2011،
http://bpi.transparency.org/bpi2011/in_detail/ تاريخ زيارة الموقع 24/ 11/ 2012.

توقيت وكيفية تنفيذ دراسة الحالة لدافعي الرشوة الذي أجرته منظمة الشفافية العالمية :

أجري مسح دافعي الرشوة عام 2011، باسم منظمة الشفافية الدولية عن طريق (Ipsos Mori)، بين 5 مايو، و8 يوليو 2011، في 30 بلدا.

واعتمد (Ipsos Mori) على شبكة من المعاهد الشريكة لتنفيذ المسح محليا، من خلال الهاتف أو المقابلات وجها لوجه في كل بلد، عند الاقتضاء، وعلى شبكة الإنترنت في الولايات المتحدة.

القوائم القطاعية على مؤشر دافعي الرشوة 2011

يمثل مؤشر القوائم القطاعية متوسط الردود التي تم الحصول عليها حول ثلاث أسئلة، ضمن مسح دافعي الرشوة، لقد تم سؤال التنفيذيين في مجال الأعمال حول العالم عن عدد المرات التي تقوم بها الشركات في كل قطاع من القطاعات الـ 19 بـ :

- انخراط الشركات في رشوة المسئولين الحكوميين ذوي المناصب الدنيا لتسريع العمليات الإدارية أو تسهيل منح التراخيص.
- تقديم التبرعات لكبار السياسيين أو الأحزاب السياسية لتحقيق النفوذ.
- دفع الرشاوى أو تلقيها من شركات القطاع الخاص الأخرى.

وقدمت الإجابات على مقياس مكون من 5 نقاط.

ثم تم وضع الدرجات التي أحرزها كل قطاع على مقياس من (0 - 10) بحيث تمثل الدرجة القصوى (10) الرأي القائل بان الشركات في هذا القطاع لا تمارس الرشوة أبدا، وتمثل الدرجة (0) الرأي القائل بان الشركات في هذا القطاع تمارس الرشوة بشكل دائم.

جدول رقم (15) مؤشر القوائم القطاعية على مؤشر دافعي الرشوة 2011

Rank	Sector	Sector Score	Number of observations	Standard Deviation	90% Confidence interval	
					Lower bound	Upper bound
1	Agriculture	7.1	270	2.6	6.8	7.4
1	Light Manufacturing	7.1	652	2.4	7.0	7.3
3	Civilian Aerospace	7.0	89	2.7	6.6	7.5
3	Information Technology	7.0	677	2.5	6.8	7.1
5	Banking and Finance	6.9	1409	2.7	6.8	7.0
5	Forestry	6.9	91	2.4	6.5	7.3
7	Consumer Services	6.8	860	2.5	6.7	6.9
8	Telecommunications	6.7	529	2.6	6.5	6.9
8	Transportation and Storage	6.7	717	2.6	6.5	6.9
10	Arms, Defence and Military	6.6	102	2.9	6.1	7.1
10	Fisheries	6.6	82	3.0	6.0	7.1
12	Heavy Manufacturing	6.5	647	2.6	6.4	6.7
13	Pharmaceutical and Healthcare	6.4	391	2.7	6.2	6.6
13	Power Generation and Transmission	6.4	303	2.8	6.1	6.6
15	Mining	6.3	154	2.7	5.9	6.6
16	Oil and Gas	6.2	328	2.8	6.0	6.5
17	Real Estate, Property, Legal and Business Services	6.1	674	2.8	5.9	6.3
17	Utilities	6.1	400	2.9	5.9	6.3
19	Public Works Contracts and Construction	5.3	576	2.7	5.1	5.5
	Average	6.6				

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، تقرير مؤشر دافعي الرشوة 2011،

/http://bpi.transparency.org/bpi2011/in_detail

الفرق بين مؤشر دافعي الرشاوى ومؤشر مدركات الفساد

مؤشر مدركات الفساد يرتب الدول على أساس الدرجة التي يتم إدراك الفساد الموجود في القطاع العام فيها، أما مؤشر دافعي الرشوة يرتب الدول على أساس احتمال أن تقوم شركات مقرها في ذلك البلد بالرشوة في الخارج.

مؤشر دافعي الرشوة يعتمد على نتائج استبيان رجال الأعمال حول دافعي الرشوة الخاص بمنظمة الشفافية العالمية، في حين أن مؤشر مدركات الفساد يعتمد على مصادر البيانات الخارجية، والتي تشمل المسوحات التجارية الأخرى، وتقييمات المخاطر التجارية وخبراء البلدان الأخرى داخل وخارج البلاد.

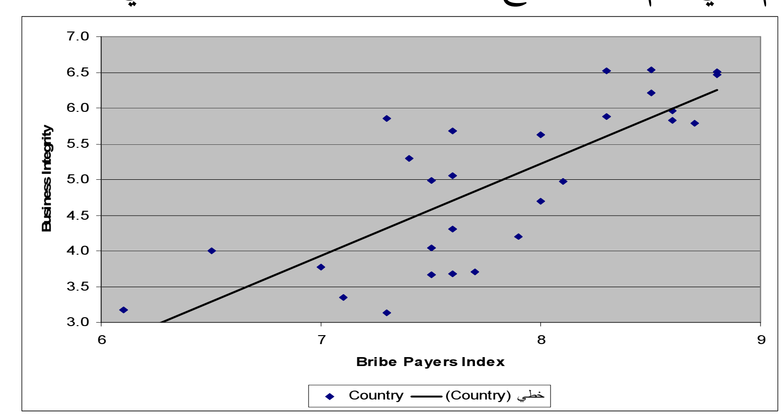
جدول رقم (16) مقارنة بين أخلاقيات الأعمال ومؤشر مدركات الفساد للعام 2010 مع مؤشر مقياس دافعي الرشوة [1] لعامي 2011

country	Bribe Payers Index 2011	Corruption Perceptions Index 2010	Business Ethics
Netherlands	8.8	8.8	6.5
Switzerland	8.8	8.7	6.5
Belgium	8.7	7.1	5.8
Germany	8.6	7.9	5.8
Japan	8.6	7.8	6.0
Australia	8.5	8.7	6.2
Canada	8.5	8.9	6.5
Singapore	8.3	9.3	6.5
UK	8.3	7.6	5.9
USA	8.1	7.1	5.0
France	8	6.8	5.6
Spain	8	6.1	4.7
South Korea	7.9	5.4	4.2
Brazil	7.7	3.7	3.7
Hong Kong	7.6	8.4	5.7
Italy	7.6	3.9	3.7
Malaysia	7.6	4.4	5.1

[1] – منظمة الشفافية الدولية، تقرير مؤشر دافعي الرشوة 2011،
http://bpi.transparency.org/bpi2011/in_detail/ تاريخ زيارة الموقع 24/ 11/ 2012.

South Africa	7.6	4.5	4.3
Taiwan	7.5	5.8	5.0
India	7.5	3.3	3.7
Turkey	7.5	4.4	4.0
Saudi Arabia	7.4	4.7	5.3
Argentina	7.3	2.9	3.1
UAE	7.3	6.3	5.9
Indonesia	7.1	2.8	3.3
Mexico	7	3.1	3.8
China	6.5	3.5	4.0
Russia	6.1	2.1	3.2

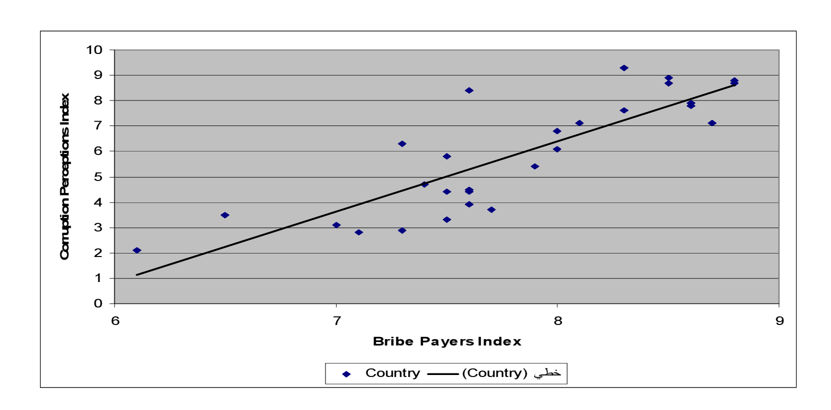
رسم بياني رقم (1) لنتائج أخلاقيات الأعمال ومؤشر دافعي الرشاوى [1]



رسم بياني رقم (2) لنتائج مدركات الفساد و ومؤشر دافعي الرشاوى [2]

[1] – منظمة الشفافية الدولية، تقرير مؤشر دافعي الرشوة 2011،
/http://bpi.transparency.org/bpi2011/in_detail تاريخ زيارة الموقع 24 /11 /2012.

[2] – منظمة الشفافية الدولية، تقرير مؤشر دافعي الرشوة 2011،
/http://bpi.transparency.org/bpi2011/in_detail تاريخ زيارة الموقع 24 /11 /2012.



تمويل مسح دافعي الرشوة

يتم إنتاج مؤشر دافعي الرشوة من قبل قسم الأبحاث في الأمانة العامة لمنظمة الشفافية الدولية في برلين، وقد أجريت تطويرات منهجية المؤشر وتحليل البيانات بالتشاور مع الاستشاري الخاص بمنظمة الشفافية العالمية ، والتي تتكون من خبراء دوليين رواد في مجالات الفساد والاقتصاد القياسي والإحصاء.

ويتم تمويل منظمة الشفافية الدولية من قبل الأفراد والجهات الحكومية والمؤسسات والشركات.

رابعا: تقرير الفساد العالمي (GCR) Global Corruption Report

تقرير الفساد العالمي (GCR) هو احد المنشورات الرئيسية في منظمة الشفافية الدولية، ويعد تقييم سنوي عن حالة الفساد في مختلف أنحاء العالم، و يجمع تقرير الفساد العالمي بين الأخبار والتحليلات من الخبراء والنشطاء لإبراز التطورات الأخيرة عن الفساد.

و يستهدف تقرير الفساد العالمي الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية جمهورا واسعا، ومن الضروري قراءته من قبل صانعي السياسة الذين يجب أن يبقوا على اتصال مع التطورات في الدول الأخرى، بواسطة الأبحاث الحديثة.

ويغطي كل تقرير فترة 12 شهرا، ابتداء من شهر يوليو إلى شهر يونيو في العام التالي، ويستعرض تأثير الفساد في قطاع محدد، مع دراسات تفصيلية من مختلف البلدان.

أهمية تقرير الفساد العالمي:

يقدم تقرير الفساد العالمي تحليلا منهجيا سنويا، بشكل منقطع النظير في هذا النطاق، عن الفساد في جميع أنحاء العالم.

ويقدم التقرير ملامح تقيم الفساد على المستوى الوطني، عارضا أكثر من 30 تقريراً كل سنة [1]، بحيث تجمع النتائج العملية لكبار الباحثين في مختلف جوانب الفساد بين وجهات النظر الأكاديمية والأصوات العملية من الميدان، و يتم اختيار المساهمات في قسم البحوث من هذا التقرير طبقا لآثارها على السياسيات والمنهجيات المبتكرة.

فمثلا استهدف تقرير الفساد العالمي لعام 2007 واضعي السياسات والممارسين في المجال القضائي تحديدا، مثل وزراء العدل والقضاة والنيابة العامة.

وبالطبع فلكل من يهتم بسيادة القانون، مثل الصحافيين ونشطاء المجتمع المدني والأكاديميين وممثلي القطاع الخاص جميعا سوف يجدوا من تقرير الفساد العالمي مرجعا هاما لهم.

وقد ركز تقرير الفساد العالمي لعام 2007 على الفساد في النظم القضائية:

في كثير من دول العالم، تم التصديق على عدد كبير من القوانين المناهضة للفساد على مدى العقد الماضي، ولكن يبقى التنفيذ ضعيفاً في كثير من هذه الدول، ثم إن النظم القضائية النزيهة ذات أهمية قصوى للتمسك بقوانين مكافحة الفساد.

ما أهمية محاربة الفساد القضائي:

يقيض الفساد القضائي المجتمعات الديمقراطية والأسس التي بنيت عليها، كما ويعيق الفساد كثير من النظم القضائية في العالم، ويحرم المواطنين من الوصول إلى العدالة والتمتع بحق الإنسان الأساسي في محاكمة عادلة ونزيهة، ويعرقل الفساد القضائي التماسك الاجتماعي، ويعرقل مكافحة الجريمة المنظمة ويقلل الاستثمار الاقتصادي، إن أفقر شرائح المجتمع هي التي تعاني من الفساد القضائي.

---

1 - انظر http://www.arabanticorruption.org/ar/2010-03-31-08-02-26/175--------2007-.html
تاريخ زيارة الموقع 7/ 2/ 2013.

الفساد في الجهاز القضائي:

يمثل الفساد القضائي أي تأثير غير سليم على العملية القضائية، من أي شخص في وضع يمكنه من القيام بذلك، ويأخذ شكلين رئيسين: التدخل السياسي من خلال تخويف القضاة، والتلاعب في التعيينات القضائية أو غيرها من الوسائل والتي تهدد استقلال القضاء، وثانيا الرشوة، وقد يحصل المحامي على أجر نظير القضية، أو يقبل القاضي الرشاوى للإسراع في الحكم في القضية.

وفي دراسة استقصائية قام بها فرع منظمة الشفافية الدولية في بنغلادش، فان اثنين من كل ثلاثة أشخاص استخدموا المحاكم الابتدائية في عام 2004 قاموا بدفع رشاوى ويقدر متوسط مبلغ الرشوة حوالي 25٪ من متوسط الدخل السنوي .

باختصار، إن الفساد يؤثر في استقلال السلطة القضائية في العمل دون أي تأثير من أصحاب المصالح، ويؤثر في مسئوليتها ومسائلتها، وفعالية القواعد والرقابة.

في حين يتمحور تقرير الفساد العالمي لعام 2008 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، حول التصدي للفساد في قطاع المياه [1] نظراً لعلاقة هذا القطاع بالتنمية البشرية والاستدامة البيئية والتنموية والأمنية ذات الصلة بالمياه في ظل بداية تغير المناخ وازدياد الطلب على الموارد المائية.

ويقدم التقرير مسح تفصيلي شامل لمدى تحديات الفساد في قطاع المياه، والذي يُعرّض حياة ومصدر رزق العديد من البشر للخطر، وينبه التقرير بأن عدم التحرك لمكافحة الفساد في قطاع المياه سيؤدي إلى زيادة الآثار السلبية الاقتصادية والبشرية، و تدمير للنظم البيئية الحيوية، ويتسبب في تأجيج التوتر الاجتماعي، كما يمكن أن يؤدي إلى حصول نزاعات في ظل بدء تغيير المناخ وازدياد الطلب على الموارد المائية في جميع أنحاء العالم، ما يجعل مسألة مكافحة الفساد في قطاع المياه من الأمور الملحة أكثر من أي وقت مضى.

ويشير التقرير بأنه من الآثار الإنسانية المدمرة لأزمة المياه بأنها تتفاقم بسبب الفساد، فتؤثر على الفقراء والنساء، فهناك ما يقرب من 1.2 مليار شخص قي العالم،

---

1 - انظر http://www.arabanticorruption.org/ar/2010-03-31-08-02-26/177-----------2008-.html تاريخ زيارة الموقع 7/ 2/ 2013.

يفتقرون الحصول على المياه بشكل مضمون، بالإضافة إلى ما يزيد عن 2.6 مليار إنسان بلا مرافق صرف صحي مناسبة، مع ما يتضمنه ذلك من عواقب وخيمة على التنمية وتقليص الفقر.

ويعرض تقرير الفساد العالمي لعام 2008 مفهوماً خاصاً مفاده أن أزمة المياه هي بالأساس أزمة حوكمة المياه، حيث يشكل الفساد أحد الأسباب الجذرية لها، فالفساد في قطاع المياه منتشر على نطاق واسع، ويجعل من المياه غير صالحة للشرب، ويتعذر الوصول أو الحصول عليها بأسعار مقبولة.

ويستكشف التقرير موضوع الفساد في قطاع المياه في أربعة قطاعات فرعية رئيسية وهي:

إدارة الموارد المائية:

يظهر التقرير بأن إدارة الموارد المائية يغلب عليها بأنها عرضة للاستيلاء من قبل النخب القوية، وفي أغلب الأحيان تمر قضية تلوث المياه بلا عقاب نتيجة الرشوة، ويكون مصير الأموال المخصصة لإدارة الموارد المائية في نهاية الأمر في جيوب المسئولين الفاسدين.

كما يوضح التقرير بأنه يمكن للفساد عرقلة التقاسم العادل للمياه بين البلدان والمجتمعات المحلية، ويمكنه أيضاً تهديد الاستقرار السياسي والأمن الإقليمي.

مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي:

يشكل موضوع مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، القطاع الثاني الذي يتحدث فيه تقرير الفساد العالمي لعام 2008 عن إمكانية حدوث الفساد في كل نقطة أو مرحلة على امتداد سلسلة توصيل المياه، ابتداءٍ من مرحلة تصميم السياسات العامة ومخصصات الميزانية، وانتهاء بأنظمة توصيل خدمات المياه وأنظمة الفواتير.

مياه الري الزراعية:

وهو قطاع المياه الفرعي الرئيسي الثالث، الذي يتناوله التقرير والذي يشكل حوالي 70% من استهلاك المياه، حيث إن نظم الري التي يصعب رصدها وتحتاج إلى خبراء لصيانتها، توفر مداخل متعددة ينتج عنها هدر التمويل، ويؤدي بالتأكيد إلى ارتفاع تكلفة الري على صغار المزارعين.

الطاقة المائية:

ويشمل هذا القطاع السدود التي لا يوجد ما يماثلها من حيث التـأثير علـى البيئـة والبشر، سوى عدد محدود من مشاريع البنية التحتيـة، فحجـم الاسـتثمارات في هـذا القطاع ضخمة جداً، وبالتالي يمكن للمشاريع الهندسية المعقدة والمصممة خصيصاً لهذا القطاع، أن تصبح أرضاً خصبه للفساد على نطاق واسع في مراحل التصميم، وطـرح العطاءات، وأثناء تنفيذ السدود في مختلف أنحاء العالم.

وقد لا يقتصر الفساد على تضخيم تكاليف المشروع فحسب، بـل يتسـع ليشـمل إعادة التوطين الكبيرة، وأموال برامج التعويض التي تصاحب مشاريع السدود، والـتي لوحظ هيمنة الفساد عليها.

وقد توصل تقريـر الفسـاد العـالمي لعـام 2008 إلى بعـض الاسـتنتاجات حـول الأسباب التي تجعل قطاع المياه عرضة للفساد، ومن الأسباب التي عرضـها التقريـر في هذا الإطار هو تشتت حوكمة قطاع المياه بين العديد من الأطراف، فغالباً مـا يصـعب إدراج المياه ضمن التصنيفات القانونية والمؤسسية، مما يؤدي إلى وجود ثغـرة تنظيمـه، وتوزيع مسؤولية ومرجعية القطاع بين البلدان المختلفـة، وبـين العديـد مـن الجهـات المختلفة، مما يفسح المجال لوجود العديد من الثغرات واستغلالها.

كما أن النظر إلى إدارة قطاع المياه باعتباره مسألة تقنية إلى حد كبير في معظـم دول العالم، حيث لا يزال يغلب على إدارة المياه طابع التحـدي الهندسـي، وبالتـالي النظـر بشكل محدود إلى الأبعاد السياسية والاجتماعية للمياه، بما فيها قضايا الفساد والنتـائج والتكاليف الناجمة عنه، ومن الأسباب التي تجعل التقريـر يعتـبره قطـاع الميـاه عرضـة للفساد، هو احتواء قطاع المياه على دفق كبير للأموال، كما أن ازدياد استثمار القطـاع الخاص في المياه في البلدان التي يعرف عن وجود مخاطر عالية من الفساد فيها.

ويتعرض تقرير الفساد العالمي [1] لعام 2009 للفساد في القطاع الخـاص، حيـث كشف التقرير الدولي للفساد 2009، أن العالم ينفـق مـا بـين 20 و40 مليـار دولار علـى الرشـاوى سـنويا، وتعـادل قيمـة هـذه الرشـاوى حـوالي 20٪ إلى 40٪ مـن المساعدات التنموية الرسمية، وهو ما يلحق الضرر بالتجارة والتنمية والمستهلك.

1 - http://www.annabaa.org/nbanews/2009/10/136.htm تاريخ زيارة الموقع 24/ 2/ 2013.

وأشار التقرير، والذي يقوم على تصويت نحو 73 ألف شخص في 69 دولة، إلى أن نصف المشاركين في الاستفتاءات، أعربوا عن استعدادهم لدفع رشاوى للحصول على المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركات.

ويرى المشاركون في التقرير، الذي يتناول الفساد في القطاع الخاص، أن الكاميرون، وليبيريا، وسيراليون، وأوغندا، يأتون، على رأس الدول التي تعاني من الفساد، وتليها أرمينيا، وبوليفيا، وغانا، والعراق.

كما أكد المشاركون في التقرير، عدم فعالية الإجراءات التي تتخذها الحكومات لمواجهة الفساد، الذي يرون أنه استشرى داخل الأحزاب السياسية وأروقة البرلمانات والإدارات العامة.

وأوضح نصف المشاركين في الاستفتاءات، أن الفساد استشرى في القطاعات الخاصة، بارتفاع بلغت نسبته 8 نقاط مئوية مقارنة بالتقرير الذي أعد منذ خمس سنوات، في حين يأتي البرلمان على رأس المؤسسات التي استشرى فيها الفساد، يليه المؤسسات العامة.

ورصد التقرير تجاهل الشركات بالالتزام بالقانون، والقيام بمشروعات تتصف بالتهور، وعدم الشعور بالمسؤولية، وعدم التبصر بالعواقب، مثل تنفيذ مبان غير آمنة هندسيا، مما يترتب عليه تعرضها للانهيار، والأدوية غير الآمنة، وظروف العمل الاستغلالية، ونقص المياه.

ورصد أيضا تنامي ظاهرة الكسب غير المشروع، بواسطة مديري بعض الشركات، حيث أشار التقرير إلى العديد من حالات مديري الشركات وحاملي أسهم الغالبية واللاعبين الآخرين داخل الشركات، الذين يسيئون استغلال السلطات المخولة إليهم، وينتج عن ذلك أضرار ضخمة تلحق بمالكي الشركات والمستثمرين والموظفين والمجتمع بصفة عامة، وعلى سبيل المثال قد يركز المديرون على الحصول على مبالغ ضخمة لأنفسهم، بدلا من السعي باهتمام لتحقيق ربحية الشركات والحفاظ على أدائها.

وأشار التقرير إلى تقويض المنافسة الشريفة في الأسواق، حيث يؤدي الفساد في الأسواق إلى تقويض المنافسة الشريفة، والأسعار المعقولة العادلة، والكفاءة في أنحاء

العالم، كما أن تحديد الأسعار بواسطة اتحادات المنتجين يمكن أن يتسبب في أضرار كبيرة لمستهلكين والأسواق والاقتصاد العالمي.

ورصد التقرير أيضا زيادة تكاليف المشروعات، حيث ذكر نصف المديرين الذين شملتهم الدراسة، أن الفساد أدى إلى زيادة تكاليف المشروعات بنسبة تصل إلى 10٪ على الأقل، كما إن خمس المديرين الذين شملتهم الدراسة ذكروا أنهم فقدوا وظائفهم بسبب الرشاوى.

وحول أسباب الفساد في القطاعات والخدمات الحكومية، ذكر 93٪ ممن شملتهم الدراسة أن السبب هو غياب العقوبات، ويرى 84٪ أن السبب هو الرغبة في الحصول على الثروة الشخصية، ويرى 78٪ أن السبب سوء استغلال السلطة، ويرى 66٪ أن السبب هو عدم وجود معايير واضحة للسلوك، ويرى 57٪ أن السبب هو ضغوط من المديرين أو أشخاص في مراكز عليا، ويرى 81٪ أن السبب هو انعدام الشفافية.

وتشير التقديرات إلى أن التحسن في مؤشر مدركات الفساد بزيادة نقطة واحدة، يعني زيادة الإنتاجية وزيادة تدفقات رؤوس الأموال بما يعادل 0.8٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلاد [1]، وزيادة في متوسط الدخل بحوالي 4٪ ويمكن أن تسهم هذه الأرقام في مساعدة الدول على تقييم الخسائر السنوية الناتجة عن الفساد.

في حين تناول تقرير الفساد العالمي للعام 2011 موضوع الحاكمية المناخية [2]، ويتم استخدام تعبير الحاكمية المناخية للتعبير عن عملية إدارة جميع القضايا المتعلقة بالمشاريع والبرامج التي يتم تصميمها بهدف محاربة آثار التغير في المناخ، ويشمل ذلك عملية صنع القرار، من اجل توليد وإدارة واستخدام وتقديم التمويل المتعلق بالمناخ، وبناء بنية تحتية جديدة منخفضة الكربون، ومقاومة للتغييرات المناخية، والإشراف على الغابات، من بين مواضيع أخرى متعددة.

لقد أطلقت منظمة الشفافية الدولية، في العام2011، برنامج الحاكمية المناخية، بغية متابعة مجالات ضعف الحاكمية، وارتفاع مخاطر الفساد، التي تم تحديدها في تقرير الفساد

1 - http://stocksexperts.net/showthread.php?t=11264 تاريخ زيارة الموقع 24/ 2/ 2013.

2 - http://www.transparency.org/files/content/publication/GCR_ClimateChange_FAQs_AR.pdf تاريخ زيارة الموقع 24/ 2/ 2013.

العالمي، وسيهدف هذا البرنامج، إلى مساعدة المجتمع المدني، على لعب دور في رصد البرامج، المتعلقة بتغير المناخ، والذي بدأ تنفيذه في ست دول، بصورة تجريبية (بنغلادش، وجمهورية الدومينيكان، وآينيا، وجزر المالديف، والمكسيك والبيرو)، حيث ستعمل فروع منظمة الشفافية الدولية، المنتشرة في تلك الدول، على تحديد الجهات، التي ستلعب دوراً فيما يتعلق بالتمويل المخصص للمناخ، وتنفيذ دراسة، لتقييم المخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية، في كل دولة من تلك الدول.

وترى المنظمة أن الثمن الذي سيتم دفعه سنويا منذ العام 2020 في مجال التغيرات المناخية، لن يقل عن مئة بليون دولار أمريكي، في حين تشير بعض التقديرات إلى أن إجمالي التدفقات المالية ستصل إلى 700 بليون دولار أمريكي بحلول العام 2020، وان من شأن وجود حاكميه مناخية جديدة، التقليل من مخاطر الفساد، وضمان إنفاق الأموال التي تم تخصيصها لمكافحة التغيرات المناخية على النحو الصحيح.

وقد غطا التقرير الجوانب الرئيسية المتعلقة بالحاكمية المناخية بالاستفادة من دراسات 50 خبير في 20 دولة، تحت عناوين مثل السياسات المناخية، وصنع القرار، والتخفيف من آثار التغيرات المناخية، والتكيف مع التغيرات المناخية.

ومن المواضيع التي بحثها التقرير أيضا:

- تحديد السياسات: تأسيس الضمانات للتأكد من أن عمليات صنع القرار والسياسات هي بمنأى عن التأثر بالمصالح الخاصة.
- كيفية مساهمة عمليات الإشراف والرقابة الصارمة على آليات السوق المعقدة كتجار الكربون بالقضاء على التزوير والاحتيال.
- كيفية إسهام الشفافية بمنع الاختلاس أو سوء استخدام الأموال.
- لعنة الموارد الخضراء: كيف يتوجب على البلدان التي تمتلك المعادن اللازمة من اجل التكنولوجيا الخضراء، أن تتسم بالشفافية حيال كيفية استغلال تلك الموارد.

ويرد في القسم الرابع من التقرير، توثيق لحالات الغش والاحتيال التي تنشأ في أسواق الكربون، حيث تطالب الشركات بالحصول على الاعتمادات عن العمليات الافتراضية التي تقوم بها لخفض حجم الانبعاثات.

أما فيما يتعلق بالتمويل، فسيتم الحصول على التمويل المتعلـق بالمنـاخ مـن عـدد مختلف من المصادر، بما في ذلك المساعدات الحكومية، والـدعم المقـدم مـن الأطـراف الثنائية، والمنظمات متعددة الأطراف، ووكالات التنمية والتمويل المقـدم مـن القطـاع الخاص، كما سيتم الحصول على التمويل من خلال أسواق الكربون التي تعمل علـى تخصيص اعتمادات قابلة للبيع لتنفيذ مشـاريع أو اسـتراتيجيات تـؤدي إلى الحـد مـن انبعاثات الغازات المتسببة بالاحتبـاس الحـراري، (مثـل زراعـة الأشـجار، وخفـض التلوث الناتج عن المصانع، وما إلى ذلـك) وقـد يجـري اسـتثمار جـزء مـن مبيعـات الاعتمادات، من اجل تنفيذ أنشطة ذات صـلة بالمنـاخ، وفي حالـة المشـاريع البديلـة، فسيكون من شأن الـدعم المـالي تحفيـز عمليـة الاسـتثمار في التكنولوجيـا منخفضـة الكربون.

ولقد اتفقت الحكومات خلال جلسة المفاوضات حول المناخ التي جرى عقدها في كنكون، في كانون أول / ديسمبر2010 على القيام بشكل مشترك بحشد مبلغ مشترك يعادل 30 بليون دولار أمريكي سنويا، من التمويل المتعلق بتغير المناخ سـريع المسـار للأعوام 2010 – 2012 ومبلغ 100 بليون دولار سنويا بحلول عام 2020 من اجل الاستجابة لاحتياجات الحد من اثـر الـتغيرات المناخيـة، والتكيـف معهـا في البلـدان النامية.

وسيتدفق جزء كبير من هذا التمويل من خلال قنوات غير مختبرة مسبقا، كما انـه لابد من العمل على صرف هذا التمويل على وجه السرعة، الأمـر الـذي يزيـد مـن الحاجة إلى وجود عملية إدارة جيدة.

ونظرا لكون التمويل المتعلق بالمناخ سيأتي مـن عـدد مختلـف مـن المصـادر، فـأن الافتقار إلى وجود عملية موحدة لتقديم التقارير ومعايير مساءلة موحدة، سيجعل من الصعوبة بمكان العمل على تتبع التمويل، ومقارنة نتائج ما تم تمويله، واثر ذلك علـى البيئة.

ستسعى التدابير المتخذة من أجل التكيف مع التغيرات المناخية، إلى توفير الحمايـة لمئات الملايين من الأشخاص، الذين سيصبحون أكثر عرضة لخطر التغير المناخي، من خلال ارتفاع منسـوب ميـاه البحـار، والظـروف الجويـة القاسـية، وخـلال العقـدين الماضيين، ارتفع عدد الكوارث التي تم تسجيلها من 200 إلى 400 كارثة طبيعية في العام

الواحد، وكان 90% من تلك الكوارث متعلق بالمناخ، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، وبحلول العام 2015 قد يصل عدد الأشخاص الذين يتضررون سنوياً من جراء الكوارث المناخية إلى 375 مليون شخص، وقد تصل كلفة بناء بنية تحتية مقاومة للمناخ سواء كانت جدران لحجب الفيضانات، أو شبكات لتصريف المياه، أو ملاجئ للحماية من العواصف، إلى أكثر من 100 بليون دولار أمريكي سنوياً، ولم تحرز أي من البلدان الـ 12 التي خصها البنك الدولي، على أنها الأكثر عرضة لخطر التعرض للجفاف أو الفيضانات، أو العواصف، أو ارتفاع مستويات مياه البحار، أكثر من 3.6 نقطة على مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية.

كما ويورد القسم الخامس من التقرير، تدابير الشفافية، التي من شأنها جعل التمويل المخصص للتكيف مع التغيرات المناخية أكثر فعالية ونجاعة، كما يستعرض هذا القسم المجالات، التي يمكن فيها للفساد مفاقمة أثر التغير في المناخ.

وسيتم الشعور بالتأثيرات الناتجة عن التغير في المناخ في جميع أنحاء العالم، سواء كان ذلك في البلدان النامية أو المتطورة، على حد سواء، ومع ذلك، ستكون الاستجابة للتغيرات المناخية ضعيفة، في البلدان التي تتسم بضعف الحاكمية، الأمر الذي سيعرض أرواح الناس وسبل معيشتهم للخطر.

علما أن حوالي 300 مليون شخص يعيشون في الدول الخمسة، التي تعتبر الأكثر عرضة للضرر، المتأتي من التغير في المناخ، ولم تحرز أي من تلك الدول مجموع نقاط يتجاوز 3.6 على مؤشر مدركات الفساد.

إن العديد من البلدان، التي تم تحديدها، من قبل البنك الدولي، باعتبارها أكثر البلدان عرضة لخطر الآثار الأكثر وضوحاً للتغيرات المناخية – الجفاف، والفيضانات، والعواصف، أو ارتفاع مستويات مياه البحار – هي أيضاً البلدان التي يرى الخبراء وجود مستويات مرتفعة من الفساد المستشري في خدماتها العامة، وفقاً لمؤشر مدركات الفساد(CPI) لمنظمة الشفافية الدولية، وكما يظهر في الجدول أدناه.

جدول رقم (17) مقارنة بين مجموع نقاط فاعلية الحكومة ومؤشر مدركات الفساد 2009

الحدث المتعلق بالمناخ	الدولة / النقطة الساخنة (خطورة عالية)	مجموع النقاط عن فعالية الحكومة	مجموع النقاط على مؤشر مدركات الفساد لعام 2009
الجفاف	مالاوي	30.3	3.3
	إثيوبيا	39.8	2.7
	زيمبابوي	2.4	2.2
الفيضانات	بنغلادش	22.7	2.4
	الصين	63.5	3.6
	الهند	53.6	3.4
العواصف	الفلبين	53.6	2.4
	بنغلادش	55.0	2.4
	مدغشقر	22.7	3.0
ارتفاع مستويات مياه البحار	جزر المالديف	44.1	2.5
	فيتنام	45.5	2.7
	مصر	43.1	2.8
انخفاض الإنتاج الزراعي	السودان	5.2	1.5
	السنغال	51.2	3.0
	مالي	21.8	2.8

المصدر : تقرير الفساد العالمي/ الحاكمية المناخية

http://archive.transparency.org/publications/gcr

في حين تناول تقرير الفساد العالمي في العام 2012 قضية التعليم [1]، فالتعليم حق أساسي من حقوق الإنسان، والمحرك الرئيسي للتنمية البشرية والاقتصادية، والفساد لا

1 - http://www.transparency.org/files/content/activity/Brochure_GlobalCorruption ReportEducation_EN.pdf تاريخ زيارة الموقع 24/ 2/ 2013.

يشوه فقط الحصول على التعليم، ولكن يؤثر على نوعية التعليم، وموثوقية البحوث العلمية، فالفساد يعتبر أهم عائق أمام التعليم، والتوصل إلى الأهداف الإنمائية للألفية في المجتمعات التي نعيش فيها، فتقرير الفساد العالمي عن التعليم يقدم أكثر من 50 دراسة من خبراء المواد في مجالات التعليم والفساد، من الجامعات ومراكز البحوث، والأعمال التجارية والمجتمع المدني.

ومن النتائج التي خرج بها التقرير، أن الفساد في المشتريات الموارد المدرسية، والمحسوبية في توظيف المعلمين، إلى انحراف نتائج البحوث لتحقيق مكاسب شخصية، يمكن أن تكون من مخاطر الفساد الكبرى، التي تم تحديدها في كل مستوى من مستويات التعليم ونظم البحث.

وتقرير الفساد العالمي يركز على أشكال الفساد في التعليم وإيجاد حلول مبتكرة في أربعة مجالات رئيسية هي:

- الفساد في التعليم المدرسي ومنع تسرب الموارد في ميزانيات التعليم.
- دراسة مخاطر الفساد في العديد من مراحل التعليم الابتدائي والثانوي، وحرمان الأطفال من الحق في حضور المدرسة.
- الفساد في التعليم العالي والبحث العلمي بما في ذلك التجارة في العناوين الأكاديمية والتأثير على جداول أعمال البحوث.
- تحليل المخاطر المرتبطة بالفساد ومؤسسات التعليم العالي، والافتقار إلى الشفافية.

أدوات مبتكرة للتصدي للفساد في مجال التعليم:

- ❖ تحديد أدوات لقياس الفساد في التعليم والبحث العلمي، وتسليط الضوء على الأدوات التي تساعد في معالجة الفساد، وتقديم حلول جديدة ومبتكرة للتعامل مع الفساد في التعليم.
- ❖ التعليم من أجل النزاهة مع التركيز على الطرق التي تسهم في تعليم الأطفال نهج مختلف يرتكز على قيم النزاهة والأخلاقيات يمكن أن يستخدم لمكافحة الفساد في المستقبل.

خامسا: مؤشر برنامج الدفاع والأمن في منظمة الشفافية الدولية [1]

مؤشر برنامج الدفاع والأمن في منظمة الشفافية الدولية فرع المملكة المتحدة يعتبر أول مؤشر متخصص في قياس كيفية قيام الحكومات بمنع ومكافحة الفساد في مجال الدفاع، وكشف التقرير أن الكويت، والبوسنة والهرسك، وقبرص، والهند، وإسرائيل، وكينيا، ولبنان، والمكسيك، ونيبال، وصربيا، وسنغافورة، وتايلند، وجنوب أفريقيا، وأوكرانيا، والإمارات، مصنفة من دول العالم التي تواجه خطراً مرتفعاً للفساد، وهي الفئة (D+).

وجاء في المؤشر، تتيح ما نسبته 70 في المائة من الدول المجال لإهدار المال والتهديدات الأمنية، نظرا لافتقارها لأدوات منع الفساد في قطاع الدفاع، وذلك حسبما يذكر أول مؤشر متخصص في قياس كيفية قيام الحكومات بمنع ومكافحة الفساد في هذا القطاع، والذي أصدره برنامج الدفاع والأمن في منظمة الشفافية الدولية فرع المملكة المتحدة، وتتضمن الدول ذات الأدوات الرقابية التي تتسم بالضعف، ثلثي كبار مستوردي الأسلحة، ونصف كبار الدول المصدرة للأسلحة في العالم.

وتعتبر ألمانيا، واستراليا، الدولتان الوحيدتان ــ حسب المؤشر ـــ اللتان تملكان آليات فاعلة لمكافحة الفساد، وتدابير قائمة كرقابة برلمانية قوية على قطاع الدفاع، في حين ظهرت مخاطر جسيمة في تسع دول وهي الجزائر، وانغولا، والكاميرون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومصر، واريتريا، وليبيا، وسوريا، واليمن، حيث تفتقر هذه الدول إلى تدابير أساسية كالأدوات الرقابية التي تمكن من إجراء المساءلة، مما جعل إضفاء الطابع المؤسسي على آليات مكافحة الفساد في هذا القطاع شبه مستحيلة، ومن ناحية أخرى تبين خطر الفساد في أدنى مستوى له في أميركا الجنوبية، وشرق أوروبا، بفضل الأدوات الرقابية الفاعلة في مجالات كإدارة تدقيق الحسابات.

ويحلل المؤشر الحكومي لمكافحة الفساد في قطاع الدفاع، الإجراءات التي اتخذتها 82 دولة للحد من خطر الفساد، حيث شكلت هذه الدول نسبة 94 ٪ من الإنفاق العسكري العالمي في عام 2011، أي ما يعادل 1.6 تريليون دولار أميركي، وتم

---

[1] - الكويت تواجه خط الفساد في قطاع الدفاع منشور في 31 يناير2013، http://www.anhri.net/?p=69300 تاريخ زيارة الموقع 18/ 3/ 2013

تصنيف الدول في فئات تتراوح بين خطر منخفض «أ» وخطر شديد «ف» بناء على التقييم المفصل عبر 77 مؤشرا، تشمل خمسة مجالات خطر رئيسية، وهي السياسة، والمالية، والموارد البشرية، والعمليات، والمشتريات.

ويبين مارك بايمان مدير برنامج الدفاع والأمن في منظمة الشفافية الدولية فرع المملكة المتحدة:(يعتبر الفساد في قطاع الدفاع مسألة خطرة، ومصدرا للخلاف وإهدار المال، أما كلفته فيتكبدها المواطنون والجنود والشركات والحكومات، ومع ذلك فإن اغلب الحكومات لا تقوم بشيء يذكر لمكافحته، مما يترك المجال واسعا لإخفاء الفساد عن الرقابة العامة، وإهدار المال الذي يمكن إنفاقه على نحو أفضل).

ودعت منظمة الشفافية الدولية الحكومات إلى جعل هذا القطاع – والذي يتضمن عقودا عامة كبيرة الحجم أكثر شفافية، بدلا من السرية التي يتسم بها عادة، وينبغي على المؤسسات الدفاعية تعزيز وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بالموازنات والمشتريات الدفاعية، وعلى المشرعين اكتساب أدوات رقابية أكثر فاعلية للرقابة على هذا القطاع، مما يمكنهم من امتلاك الوسائل الكفيلة للقضاء على الفساد.

وتقدر منظمة الشفافية الدولية، الكلفة العالمية للفساد في قطاع الدفاع، بما لا يقل عن 20 مليار دولار أميركي سنويا، وذلك حسب معطيات البنك الدولي، ومعهد استوكهولم العالمي لبحوث السلام، أي ما يعادل المبلغ الإجمالي الذي تعهدت دول مجموعة الثماني بتقديمه لمكافحة الجوع حول العالم، ويمارس السياسيون رقابة متواضعة في هذا المجال، وتخشى القوات المسلحة من المبلغين عن الفساد، ويبقى الناس في الخفاء.

ويبين المؤشر أن 15٪ فقط من الحكومات قامت بإجراء رقابة سياسية شاملة وفاعلة ومسئولة على السياسات الدفاعية، حيث تبين أن لدى 45٪ من الدول رقابة متواضعة، أو لا يوجد بها رقابة على السياسات الدفاعية، وان في نصف الدول الحد الأدنى من الأدلة على وجود رقابة على المشتريات الدفاعية.

كما بينت الدراسة انه لا يسمح للمواطنين عادة بالحصول على المعلومات الأساسية حول قطاع الدفاع، وتفتقر نصف الموازنات الدفاعية إلى الشفافية بالكامل، أو لا تتضمن سوى قدر ضئيل من المعلومات، ولا يسمح للمواطنين في 70٪ من

الدول بالحصول على المؤشرات الأساسية حول مقدار إنفاق حكوماتهم على البنود السرية.

وحسب المؤلف الرئيسي للدراسة د. اوليفر كوفر فان «المؤشر يبين على نحو لا لبس فيه، انه يوجد خطر فساد شديد في قطاع الدفاع، ومما يدعو للصدمة انه يوجد إدراك قليل للغاية – في أوقات النزاعات على سبيل المثال – بإمكانية رسوخ الفساد بعمق في بعض المجالات، ويساعد مؤشرنا الجميع على استيعاب المخاطر ومعالجتها، وينبغي على الحكومات تطهير هذا القطاع، كما يقدم تقريرنا حلولا عملية من شأنها تحقيق الشفافية، حيث ينقذ هذا أرواح الجنود والمواطنين، ويوفر على الحكومات مليارات الدولارات».

تصنيف الدول حسب المؤشر

يصنف المؤشر الدول حسب مستوى خطر الفساد في كل منها، ويتم تحديد خطر الفساد عن طريق خطره ومدى وقوعه وبتكرار تعرض المواطنين له.

- الفئة A أ: خطر منخفض للغاية دولتان: استراليا، ألمانيا.
- الفئة B ب: خطر منخفض، 7 دول: النمسا، النرويج، كوريا الجنوبية، السويد، تايوان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأميركية.
- الفئة C ج: خطر معتدل، 16 دولة: الأرجنتين، البرازيل، بلغاريا، تشيلي، كولومبيا، كرواتيا، جمهورية التشيك، فرنسا، اليونان، هنغاريا، ايطاليا، اليابان، لاتفيا، بولندا، سلوفاكيا، اسبانيا.
- الفئة +D د+: خطر مرتفع، 15 دولة: البوسنة والهرسك، قبرص، الهند، إسرائيل، كينيا، الكويت، لبنان، المكسيك، نيبال، صربيا، سنغافورة، تايلند، جنوب أفريقيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة.
- الفئة –D د–: خطر مرتفع، 15 دولة: بنغلادش، روسيا البيضاء، الصين، أثيوبيا، جورجيا، غانا، الأردن، كازاخستان، ماليزيا، باكستان، فلسطين، روسيا، رواندا، تنزانيا، تركيا.

- الفئة E هـ: خطر مرتفع للغاية، 18 دولة: أفغانستان، البحرين، ساحل العاج، اندونيسيا، إيران، العراق، المغرب، نيجيريا، عُمان، الفلبين، قطر، السعودية، سريلانكا، تونس، أوغندا، أوزبكستان، فنزويلا، زيمبابوي.
- الفئة F و: خطر شديد، 9 دول: الجزائر، انغولا، الكاميرون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، اريتريا، ليبيا، سوريا، اليمن.

سادسا: تقديرات نظام النزاهة الوطني [1] National Integrity System (NIS)

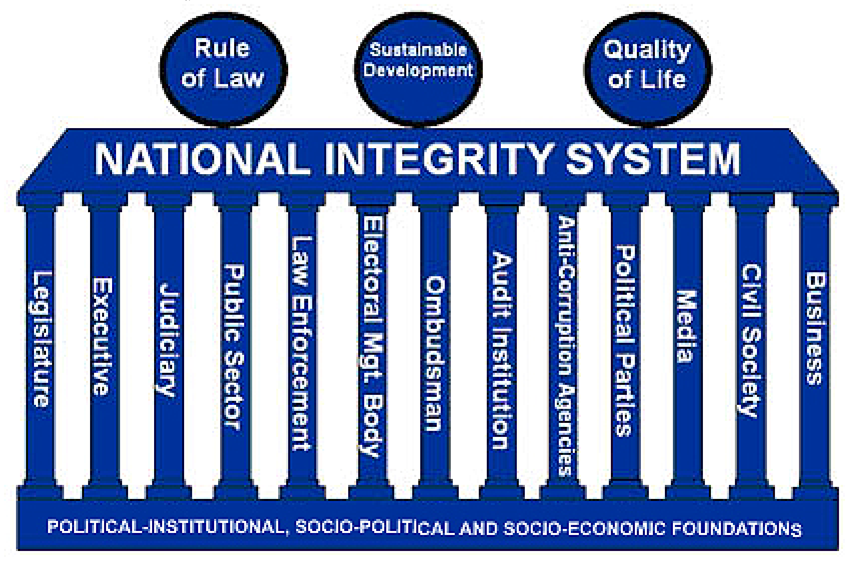
نظام النزاهة الوطني (NIS)، هو النهج والتقييم الذي يوفر إطارا عاما لمكافحة الفساد، والذي تم تطويره من قبل منظمة الشفافية الدولية، ويكون على شكل تقرير يختص بكل بلد على حدا، ويمكن للمؤسسات والجهات المختلفة، استخدامه لتحليل مدى وأسباب الفساد في بلد معين، وكذلك فعالية الجهود الوطنية لمكافحة الفساد في ذلك البلد، ويجري هذا التحليل من خلال نهج استشاري، ينطوي على الاهتمام بمكافحة الفساد، من قبل وكلاء في الحكومة، والمجتمع المدني، ومجتمع الأعمال، والقطاعات الأخرى ذات الصلة، بهدف بناء الزخم والإرادة السياسية والمدنية، للضغط باتجاه تبني مبادرات الإصلاح ذات الصلة.

ويعمل نظام النزاهة الوطني (NIS) بشكل جيد، ويوفر ضمانات فعالة ضد الفساد كجزء من النضال ضد قضايا إساءة استعمال السلطة، والمخالفات، والاختلاس بجميع أشكاله، فعندما تفتقد المؤسسات لوجود أنظمة مناسبة، وتكون غير خاضعة للمساءلة، فمن المرجح أن تزدهر سلوكيات الفساد، مع ترك الآثار السلبية لانحراف الأهداف المجتمعية، كالنمو العادل، والتنمية المستدامة، والتماسك الاجتماعي، ويسعى نظام النزاهة الوطني (NIS) لتعزيز حكم أفضل في جميع جوانب المجتمع في نهاية المطاف، ويسهم في بناء مجتمع أكثر عدلا، كما هو مبين في الهيكل NIS التالي:

---

1 - http://archive.transparency.org/policy_research/nis/nis_reports_by_country/africa_middle_east تاريخ زيارة الموقع 25/ 3/ 2013.

رسم توضيحي رقم (1) لنظام النزاهة الوطني



وورد في تقرير نظام النزاهة الوطني (NIS) للعام 2001، والمتعلق بالمملكة الأردنية الهاشمية، أن هناك درجة معينة من الفساد في أي مجتمع، والأردن بالتأكيد ليست استثناء، فهناك فساد في الأردن، وهناك إرادة سياسية واجتماعية لمحاربته، ولكن يبدو أنها ليست قوية بما فيه الكفاية، ففي استطلاع للرأي أجري في الأردن، أكد نحو87 ٪ من أفراد العينة، بأن هناك حاجة ماسة للقضاء على الواسطة، لأنها أحد أشكال الفساد، وبالمقابل يعتقد 90 ٪ أنها سوف تستخدم دائما في المستقبل.

وهذه الدراسة تهدف إلى تقييم درجة الفساد في الأردن، من خلال تحليل مكونات مختلفة من تكامل النظام، واستكشاف وسائل صياغة نظام قوي للنزاهة، وكيفية الحد من انتشار الفساد إلى الحد الأدنى الممكن، مع وجود إرادة سياسية واضحة، والتعاون المثمر، والتنسيق المستمر، والائتلافات الصلبة بين القطاعين، العام والخاص، والمجتمع المدني، المؤسسات، والقضاء.

ثم تعرض التقرير لإبراز لمحة عامة عن المملكة، من حيث عدد السكان، والمساحة، ونظام الحكم، وآليات تشكيلات الحكومات، وعن وجود الأحزاب السياسية، والصحافة، وما يتعلق بها من صحف وقوانين ناظمة لعملها، وتتطرق للقطاع العام،

وبين حجمه وكلفة إدارته وتنظيمه، واثر ذلك على موازنة الدولة، ثم تطرق التقرير للقطاع الاقتصادي الخاص، ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني، ثم بين دور السلطة التنفيذية في مكافحة الفساد، وبين أيضا أنها تحتكر هذا العمل، وبين التقرير أيضا حجم الضرر المتأتي من أسطول السيارات التابع للدوائر الحكومية، والعبء المترتب على الخزينة جراء وجوده، وبين التقرير بعض التجاوزات من قبل بعض المسئولين، وخصوصا فيما يتعلق بحصولهم على قروض كبيرة من صندوق الإقراض الزراعي، وبعض القطاعات الأخرى، بدون ضمانات كافية، أو بمبالغ اكبر من تلك التي يمكن أن تدفع بالظروف العادية ولأشخاص عاديين، وتحدث التقرير أيضا عن ديون مترتبة للضمان الاجتماعي، وتحدث التقرير عن موظفين على رأس عملهم، رغم أنهم متهمون بقضايا فساد، كما وتحدث التقرير عن مشروع الحكومة الالكترونية، واستعدادات الحكومة لانجازه والاستفادة منه للحد من الإجراءات الروتينية.

ثم تطرق التقرير للبرلمان، والتطور التاريخي لقانون الانتخاب، وبعض التجاوزات في العمليات الانتخابية، وما شابها من تزوير، وقضايا الفساد التي ناقشها البرلمان، كقضية بنك البتراء والخسائر التي نجمت عن إفلاسه.

ثم تطرق التقرير للأجهزة التي تتابع أعمال المسائلة والرصد، كديوان المحاسبة، ودوائر الرقابة والتفتيش.

وتعرض التقرير للجهاز القضائي بالنقد، بعد أن اصدر أحكاما قضائية بالإفراج عن متهمين بقضايا تتعلق ببيع أطفال، وتزوير جوازات سفر، ودفاتر عائلة.

ثم تعرض التقرير للتحديات التي تقف عائقا أمام مواجهة الفساد، ولدور الحكومة وأثرها على الصحافة وحرية الصحفيين، والإعلام والإعلاميين، ومدى الإفصاح عن المعلومات وتقديمها لهم.

وتطرق التقرير أيضا لدور مؤسسات المجتمع المدني، وبين أنها ضعيفة وغير قادرة على تقديم الدعم الكافي لمكافحة الفساد، لأسباب متعددة من أبرزها التسلط الحكومي، وضعف الخبرة لأعضاء تلك الجمعيات والمؤسسات المدنية.

أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان فأشار التقرير إلى الايجابية بعدم وجود سجناء سياسيين، والى حرية المشاركة بالمسيرات السلمية بعد اخذ الموافقات الأمنية المطلوبة،

وانتقد في المقابل التعيينات التي تتم للوظائف العليا وعدم إتباعها آليات منهجية شفافة.

واختتم التقرير بإلقاء الضوء على الانجازات التشريعية فيما يتعلق بالفساد، والجهود المبذول حياله في المملكة.

سابعا: الشفافية في تقارير الشركات [1] (TRAC)

Transparency In Corporate Reporting

يمثل تقرير (TRAC) المسح الذي تجريه منظمة الشفافية الدولية للممارسات التي تقوم بها الشركات، كجزء من الجهود الجارية لقياس جانب العرض في الفساد، كالشفافية في الإبلاغ عن مكافحة الفساد، ويركز على مدى ونوعية المعلومات المقدمة من الشركات الرائدة بخصوص السياسات والتدابير التي تتخذها لمكافحة الرشوة والفساد، ومن خلال هذا التقرير يتم تقييم نحو 500 من الشركات العالمية الرائدة، لبيان السياسات والاستراتيجيات المتبعة في تلك الشركات، ونظم الإدارة المطبقة فيها لمكافحة الرشوة والفساد، ويتم الحصول على المعلومات المطلوبة من مواقع الشركات، وتقاريرها السنوية، ويتم تحويل النتائج إلى تصنيفات للبلاد والقطاع الصناعي، ويستند تقرير (TRAC) على أساس أن الكشف عن هذه التدابير، هو المفتاح لتحسين شفافية الشركات، وهذا بدوره يعزز الحوكمة الجيدة للشركات.

ويركز تقرير(TRAC) في المقام الأول، على شركات من البلدان المتقدمة، ولكن سيتم تمديد تغطية التقرير إلى البلدان النامية في مرحلة لاحقة.

ويهدف تقرير(TRAC) لتحقيق الأهداف التالية:

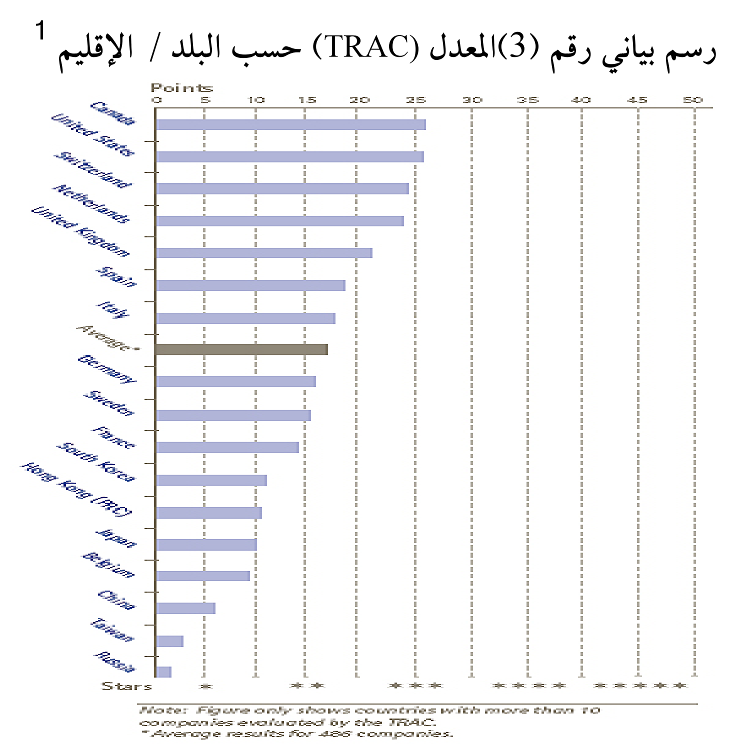
- تشجيع الشركات على اعتماد التدابير اللازمة للحد من الممارسات الفاسدة.
- تعزيز مستويات النزاهة المتبعة والإبلاغ عن حالات الفساد.

وقد أجريت الدراسة في العام 2009 لأول مرة، ومن خلال تحليل متوسط الدرجات للشركات من مجموعة من البلدان من الاقتصاديات العالمية الرئيسية، وجد أن الشركات في كل من كندا، والولايات المتحدة، من بين أعلى الشركات في تسجيل

[1] - http://archive.transparency.org/policy_research/surveys_indices/trac

النقاط، وتم العثور على أدنى المعدلات في بلجيكا، والصين، واليابان، وروسيا، وتايوان.

رسم بياني رقم (3)المعدل (TRAC) حسب البلد / الإقليم [1]



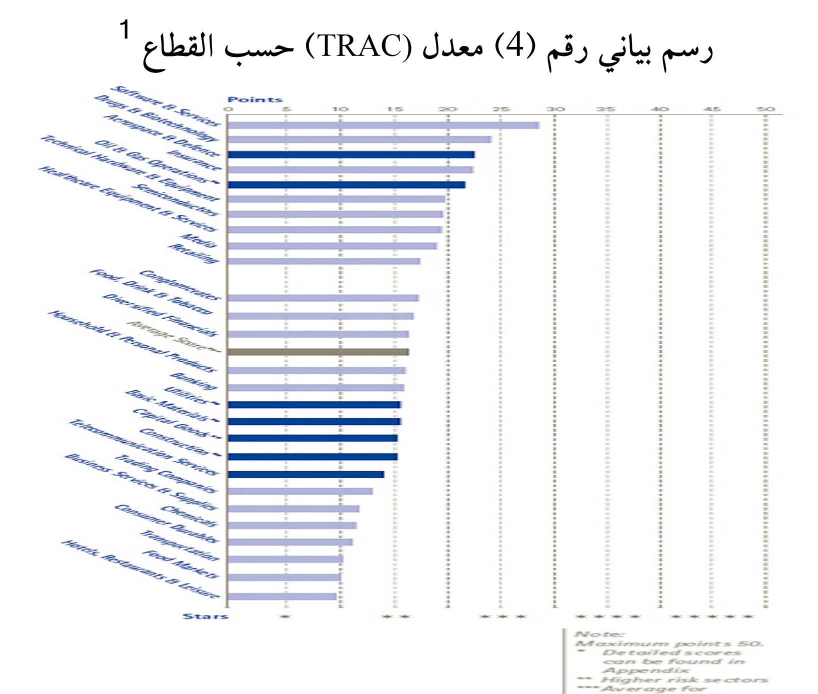
ملاحظة: يوضح الشكل فقط البلدان مع أكثر من 10 شركات تم تقييمها من قبل TRAC.

* نتائج متوسط للـ 486 شركة.

وأظهرت النتائج أن البرامج القطاعية، والخدمات، والقطاعات الحيوية، والأدوية، حصلت على أعلى متوسط التصنيفات، في حين أن الفنادق، والمطاعم، والمرافق الترفيهية، وأسواق المواد الغذائية، تقع في الجزء السفلي من القائمة، وسجل بعض القطاعات عالية المخاطر، مثل النفط والغاز، أفضل من المتوسط، والتي قد تعكس اعتراف هذه الدول أن النظم العامة لمكافحة الفساد ومكافحة الرشوة، هي أحد الجوانب الرئيسية لإدارة المخاطر.

[1] - http://archive.transparency.org/policy_research/surveys_indices/trac

رسم بياني رقم (4) معدل (TRAC) حسب القطاع [1]



ملاحظة: خمس نجوم = أعلى مستوى، والنجمة الواحدة = أقل

ثامنا: مؤشر التنافسية العالمية [2] Global Competitiveness Index

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن التقرير السنوي للتنافسية العالمية، عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum، ولأكثر من ثلاثة عقود يقوم التقرير بدراسة وقياس العوامل التي تعزز القدرة التنافسية للدول، على أسس الاقتصاد الجزئي والكلي.

وتكمن أهمية التقرير في تسليطه الضوء على نقاط القوة والضعف في الاقتصادات، وكونه يمثل أداة في يد صانعي السياسات في مختلف الدول، لتحديد أولويات الإصلاح الهادفة لزيادة الإنتاجية، ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم،

[1] – http://archive.transparency.org/policy_research/surveys_indices/trac

2 – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة التاسعة والعشرون العدد الفصلي الثالث يوليو سبتمبر 2011 ص 17 – 19.

علاوة على أنه يعد إطارا عاما للحوار بين الحكومات ومجتمع الأعمال، ومؤسسات العمل المدني.

ويغطي مؤشر التنافسية العالمية 2011 – 2012 لأول مرة 142 دولة منها 15 دولة عربية، مقابل 139 دولة ضمن مؤشر 2010 – 211 حيث تمت إضافة بليز وهايتي واليمن، مع إعادة سورينام، واستبعاد ليبيا، بسبب الاضطرابات الجارية، ويتكون المؤشر من مؤشر مركب يشتمل على ثلاث مجموعات من المؤشرات الفرعية؛ مؤشر المتطلبات الأساسية، مؤشر معززات الكفاءة، ومؤشر القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني، وهذه المؤشرات الفرعية تتألف من 12 مكوناً تشكل في مجموعها مؤشر التنافسية العالمي.

وفقا لمنهجية إعداد المؤشر، يتم تصنيف الدول التي يغطيها المؤشر ضمن خمس مراحل للتنمية الاقتصادية وفقا لمعيارين هما؛ حصة صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات السلعية والخدمية (دول المرحلة الأولى 70% فأكثر) ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوما بسعر صرف السوق، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (18) مراحل التنمية الاقتصادية وفقا لحصة صادرات السلع الأولية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج

المؤشر	المرحلة الأولى: المتطلبات الأساسية	مرحلة انتقالية بين المرحلة الأولى والثانية		المرحلة الثانية: معززات الكفاءة	مرحلة انتقالية بين المرحلة الثانية والثالثة	المرحلة الثالثة : القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالدولار)	اقل من 2000	2000- 2999		3000 - 8999	9000 - 17000	أكثر من 17000
الدول العربية حسب مراحل التنمية وفقا لمنهجية المؤشر	موريتانيا	الجزائر	قطر	الأردن	لبنان	البحرين
	اليمن	مصر	السعودية	المغرب	سلطنة عمان	الإمارات
		الكويت	سورية	تونس		
عدد الدول في المرحلة	37	24		28	18	35

عدد الدول العربية	2	6	3	2	2
أهم دول المجموعة	الهند	باراجواي	الصين	بولندا	الولايات المتحدة
	نيبال	فنزويلا	اندونيسيا	البرازيل	المملكة المتحدة
	باكستان	إيران	ماليزيا	الأرجنتين	استراليا
	نيجيريا	أوكرانيا	تايلاند	روسيا	سنغافورة
	مولدوفا	كومنولث الدول المستقلة	جنوب أفريقيا	تركيا	معظم دول الاتحاد الأوروبي

المصدر: مؤشر التنافسية العالمية 2011/ 2012، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات .

المرحلة الأولي (المتطلبات الأساسية): وتشمل موريتانيا واليمن، ثم المرحلة الانتقالية بين المرحلتين الأولى والثانية: وتشمل العدد الأكبر من الدول العربية وهي، الجزائر، مصر، الكويت، قطر، السعودية، وسورية، أما مرحلة التنمية الثانية، فتشمل الأردن، والمغرب، وتونس، ثم المرحلة الانتقالية بين المرحلتين الثانية والثالثة وتشمل لبنان، وسلطنة عمان، وفي المرحلة الثالثة والأخيرة من التنمية وهي مرحلة القدرة على الابتكار والتقدم التكنولوجي، وتشمل البحرين، والإمارات، وفيما يلي قائمة الدول العربية وفقا لمراحل التنمية الخمس، علاوة على بعض الدول غير العربية التي تم إدراجها في الجدول التالي كأمثلة عملية بغرض الاسترشاد.

ولأغراض حساب المؤشر، تم الدمج فيما بين مجموعات المؤشرات الفرعية ومفهوم مراحل التنمية المشار إليها، حيث تم إسناد أوزان نسبية لكل دولة حسب مصفوفة مرحلة التنمية الاقتصادية التي تمر بها،ا وفقا لمنهجية التصنيف المعروضة سلفا، ومجموعات المؤشرات الفرعية المذكورة، ولأغراض التحديد الدقيق للأوزان النسبية التي يجب إسنادها لكل مجموعة من مجموعات المؤشرات الفرعية لكل مرحلة من مراحل التنمية المذكورة.

جدول رقم (19) مقارنة بين الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية 2010/ 2011 و2011/ 2012

الترتيب عربيا	الدولة	الرصيد	الترتيب		التغير في الترتيب	
			2011-2012	2010-2011		
1	قطر	5.24	14	17	3	↑
2	السعودية	5.17	17	21	4	↑
3	الإمارات	4.89	27	25	-2	↓
4	سلطنة عمان	4.64	32	34	2	↑
5	الكويت	4.62	34	35	1	↑
6	البحرين	4.54	37	37	0	↔
7	تونس	4.47	40	32	-8	↓
8	الأردن	4.19	71	65	-6	↓
9	المغرب	4.16	73	75	2	↑
10	الجزائر	3.96	87	86	-1	↓
11	لبنان	3.95	89	92	3	↑
12	مصر	3.88	94	81	-13	↓
13	سوريا	3.85	98	97	-1	↓
14	موريتانيا	3.2	137	135	-2	↓
15	اليمن	3.06	138	-	-	-

المصدر: مؤشر التنافسية العالمية 2011/ 2012، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات .

تأثير الأحداث الأخيرة في الوطن العربي على القدرة التنافسية

يغطي تقرير التنافسية العالمية، عددا من دول المنطقة التي تأثرت بأحداث الحراك الشعبي الأخير التي بدأت منذ أواخر عام 2010 وما زالت مستمرة في عدد من الدول العربية، ومن الملاحظ تأثر القدرة التنافسية لهذه الدول بصورة واضحة، ومع ذلك، لم يتمكن التقرير من قياس مدى التأثير الكامل لتلك الأحداث، بسبب التأخر في البيانات، وعلى الرغم من انه تم إجراء المسح التنفيذي في الفترة ما بين فبراير ومايو

2011أن البيانات الإحصائية المستخدمة في مؤشر التنافسية العالمية (GCI) والتي تشكل حوالي ثلث البيانات الفرعية، هي بيانات عام 2010 ، وفي بعض الحالات ما قبل ذلك، وبالتالي لا يعكس تقرير هذا العام الصورة الكاملة لتأثير الأحداث على القدرة التنافسية لدول المنطقة، فضلا عن أنه وبسبب الاضطرابات والأحداث التي تشهدها ليبيا، لم يتمكن التقرير من جمع بيانات كافية عنها، مما أدى إلى استبعادها من تقرير هذا العام، إلا أنه يمكن استخلاص عدد من الملاحظات أهمها ما يلي:

- على الرغم من أنه من المستحيل قياس مدى تأثر القدرة التنافسية بصورة كاملة في هذه المرحلة المبكرة، وبالتالي فمن المتوقع أن يوضح تقرير العام المقبل هذا الأمر لكن المؤشرات الأولية ترجح تحسن القدرة التنافسية في المدى الطويل.
- اتساع نطاق الفجوة بين القدرة التنافسية بين الدول الخليجية وبقية دول المنطقة، حيث إن معظم دول الخليج لا تزال تتحسن في التصنيف العالمي، في حين أن القدرة التنافسية لمعظم دول شمال أفريقيا والمشرق العربي تدهورت.

جدول رقم (20) واقع الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمي

الترتيب	الدولة	المؤشر الرئيسي 142 دولة		المؤشرات الفرعية: المتطلبات الأساسية		معززات الكفاءة		عوامل الابتكار والتطوير	
		الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط
1	قطر	14	5.24	12	5.81	27	4.68	16	4.98
2	السعودية	17	5.17	16	5.66	24	4.82	24	4.64
3	الإمارات	27	4.89	10	5.84	25	4.78	27	4.43
4	سلطنة عمان	32	4.64	20	5.62	45	4.33	44	3.87
5	الكويت	34	4.62	34	5.25	67	4.05	66	3.51
6	البحرين	37	4.54	26	5.42	31	4.59	46	3.86
7	تونس	40	4.47	42	5.08	58	4.11	43	3.87

8	الأردن	71	4.19	61	4.65	78	3.95	7	3.48
9	المغرب	73	4.16	54	4.74	836	3.86	79	3.40
10	الجزائر	87	3.96	75	4.44	122	3.35	136	2.65
11	لبنان	89	3.95	109	3.97	64	4.06	78	3.43
12	مصر	94	3.88	99	4.17	94	3.71	86	3.33
13	سوريا	98	3.85	77	4.41	109	3.51	111	3.06
14	موريتانيا	137	3.20	129	3.53	141	2.71	135	2.67
15	اليمن	138	3.06	138	3.21	137	2.91	141	2.33

المصدر: مؤشر التنافسية العالمية 2011/ 2012، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات .

تاسعا: مؤشر مدركات الإصلاح [1]

مؤشر مدركات الإصلاح، مقياس يمكن من خلاله قياس مستويات الإصلاح ومكافحة الفساد في الجهات التابعة للقطاع العام في دولة الكويت، وينظر مصممو المقياس للأمور من جانب التطور الذي يحدث في الجهات التابعة للقطاع العام، ومدى التزام هذه الجهات بالمعايير المحددة لعكس نتائج المقياس، ومدى نجاح القطاع الحكومي في تحقيق إصلاحات تنعكس إيجابا لغايات الحد من ظاهرة الفساد التي شاعت في القطاع الحكومي العام.

أهدف مؤشر مدركات الإصلاح

- وضع معايير لقيم أداء الجهات العامة في الكويت، وفقا لمتطلبات الشفافية والنزاهة، وتطوير الخدمات، وتشجيع المنافسة الايجابية بين مؤسسات القطاع العام والمسئولين والعاملين فيها.
- ويهدف أيضا إلى نشر الوعي الإصلاحي بأهمية مكافحة الفساد الإداري والمالي بين العاملين في القطاع الحكومي، وتحريك كل موظفي الدولة باتجاه الإصلاح، وتطوير الأداء، وتحسين الخدمة، والحفاظ على المال العام.

1 - http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1857156&language=ar تاريخ زيارة الموقع 25/ 3/ 2013. وانظر ايضا ، http://shafafeyah-org.o2backup.com/index.php?ind=downloads&op=entry_view&iden=464

- كما ويسعى المؤشر إلى تطوير أنظمة ولوائح العمل، من خلال الاستفادة من المعايير وتحويلها إلى برنامج متكامل، لمكافحة الفساد داخل الجهات العامة.
- ويسهم المؤشر في تسليط الضوء إعلاميا على الجهات العامة المتميزة، ويدفع بالجهات ذات الدرجات السلبية على المقياس، أن تسارع بتحقيق الإصلاحات والتقدم بحلول عملية لمكافحة الفساد، ضمن نطاق عملها وصلاحياتها الرسمية.

آلية احتساب درجات المؤشر:

يعتمد المؤشر لإعطاء النتائج النهائية له، على معدل نتيجة كل من المعايير المذكورة تاليا، والتي يتم احتساب كل معيار منها على حدا، بحيث يتم السؤال لكل من المراجعين والعاملين، حول المعيار المراد قياسه، وبعد ذلك تحتسب النتيجة لكل من العاملين والمراجعين على مقياس من خمس درجات، حيث تناظر درجة الصفر الاسواء، وتناظر الدرجة الخامسة الأفضل، وبعد ذلك يتم جمع النتيجتان، لتعطي مقياس مكون من 10 درجات، حيث تناظر الدرجة صفر الاسواء، والدرجة 10 الأفضل، وهكذا لكل معيار من المعايير، عدا معيار العاملون، ومعيار المراجعون، وبعد ذلك يتم احتساب المعدل العام لكل معيار، وتقسم الجهات الحكومية لجهات فوق المعدل العام للمعيار، وجهات دون المعدل العام، مع بيان درجة كل جهة من الجهات الحكومية.

معايير الأداء التي يتمحور حولها المؤشر:

يتم التوصل لنتائج المؤشر من خلال قيم المعايير التالية:

معيار الشفافية، معيار النزاهة، معيار المساءلة واحترام القانون، معيار الفاعلية، معيار العدالة، معيار التنافسية، معيار العاملون، ومعيار المراجعون.

عاشرا: مؤشرات الحكم الصالح الصادرة عن البنك الدولي

يعرف البنك الدولي مفهوم إدارة الحكم الصالح [1] على أنّها الأعراف والمؤسسات التي تمارَس بواسطتها السلطة في بلد ما من أجل المصلحة العامة.

---

[1] - أحداث «الربيع العربي» تؤثر سلباً على مؤشرات الحكم الصالح في البحرين، - http://shafaq.org/arabic/component/k2/item/16375

ويشمل هذا التعريف، آلية اختيار المسئولين في السلطة، ومراقبة أدائهم، ومدى إمكانية تداول السلطة، وقدرة الحكومة على إدارة مواردها بفاعلية، وعلى تطبيق سياسات سليمة، واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي ترعى التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بين الجميع.

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم الحكم الصالح بأنه: ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية، لإدارة شئون الدولة على جميع المستويات، ويشمل الآليات، والعمليات، والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية، ويوفون بالتزاماتهم، ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم.

بينما يعرف مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE مفهوم الحكم الصالح بأنه: الحكم الديمقراطي، الذي يشمل التقاليد، والمؤسسات، والعمليات، التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات الحكومية بصفة يومية، وتعالج الأسئلة التالية: كيف وإلى أي مدى يكون للمواطنين رأي في صنع السياسات اليومية؟ ما مدى كفاءة إدارة الموارد والخدمات العامة؟ كيفية منع الأجهزة الحكومية من إساءة استخدام قوتها أو سلطتها؟ كيف تخلق لدى موظفي الحكومة الإحساس بأنهم مسئولون عن تصرفاتهم؟ كيفية التعامل مع الشكاوى؟

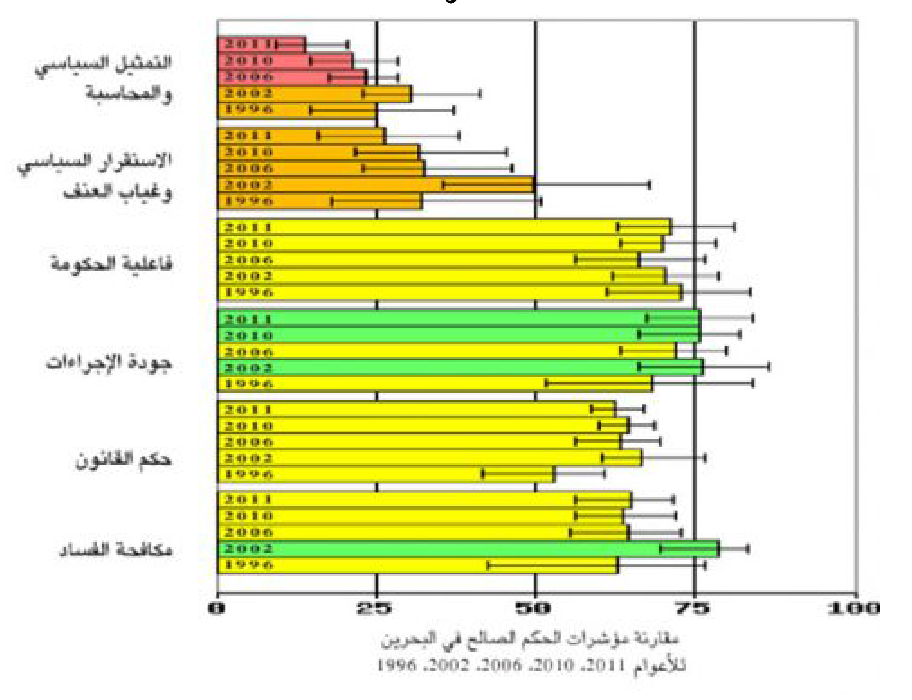
المعايير الستة للحكم الصالح وهي:

1. التمثيل السياسي (الصوت) والمحاسبة: يقيس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب حكومتهم، فضلاً عن حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، والإعلام الحر.
2. الاستقرار السياسي وغياب العنف: يقيس احتمالات زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف ذات الدوافع السياسية والإرهاب.

وانظر أيضا http://www.alwasatnews.com/2956/news/read/483140/1.html تاريخ زيارة الموقع 26/ 3/ 2013.

3. فاعلية الحكومة: يقيس معيار فعالية الحكومة نوعية الخدمات العامة، ونوعية الخدمة المدنية ودرجة استقلاليته عن الضغوط السياسية، ونوعية وضع السياسات وتنفيذها، ومدى صدقية التزام الحكومة لهذه السياسات.
4. النوعية التنظيمية (جودة الإجراءات): ويقيس معيار نوعية التنظيم والإجراءات قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة، ومدى قدرة الأنظمة التي تسمح وتشجع تنمية القطاع الخاص.
5. سيادة حكم القانون: يقيس معيار سيادة / حكم القانون مدى ثقة المتعاملين به والالتزام بقواعد المجتمع، وخاصة نوعية إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، فضلاً عن احتمال وقوع الجريمة و العنف.
6. مكافحة الفساد: يقيس معيار مكافحة الفساد المدى الذي يمارسه بعض المؤثرين في القرارات السياسية لتحقيق مكاسب خاصة، فضلاً عن سيطرة الدولة على النخب وربطهم بمصالحهم الخاصة.

رسم بياني رقم (5) نموذج مقارنة لمؤشر الحكم الصالح لمملكة البحرين لعدة سنوات [1]



وغطت المؤشرات العالمية لإدارة الحكم الرشيد (الصالح) 213 بلداً وإقليماً، مستندة إلى مصادر مختلفة، وبيانات تجمع آراء عشرات الآلاف من المشاركين في استطلاعات الرأي في مختلف أنحاء العالم، إلى جانب آلاف الخبراء في القطاعين الخاص والعام والمنظمات غير الحكومية، ويقوم البنك الدولي بتحديث المؤشرات سنوياً، ونشرها على أوسع نطاق، لكي يستفيد منها صانعو السياسات ومنظمات المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم، باعتبار أن المؤشرات أداة لتقييم ما تواجهه إدارة الشأن العام في كل بلد من تحديات، ورصد ما تشهده من إصلاحات، ويستفيد من المؤشرات الأكاديميون الذين يبحثون في تطبيقات الحكم الرشيد ونتائجه، ويرى البنك الدولي أن نشر المؤشرات يعتبر ركناً أساسياً، لتعزيز إستراتيجية نظام الإدارة العامة، ومكافحة الفساد من خلال تركيز الانتباه على دور أصحاب المصلحة داخل وخارج

---

[1] - المصدر http://www.alwasatnews.com/3663/news/read/702188/1.html تاريخ زيارة الموقع 26/ 3/ 2013.

السلطة التنفيذية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، ومؤسسات الرقابة الرسمية، والبرلمانات، والقضاء، وهيئات المراجعة، فضلاً عن آليات تمكن أصحاب المصلحة من ممارسة دورهم الرقابي بفاعلية، مثل شفافية الموازنة، ومشاركة المجتمع المدني، وحرية الوصول إلى المعلومات، وأشار تقرير البنك الدولي للعام 2010، إلى أن دول العالم – عامة – لا تزال تعاني نقصاً من ناحية الحكم الرشيد (الصالح)، على الرغم من أنه وعلى مدى العقد الماضي، فقد تحسنت عشرات البلدان إلى حد كبير في جوانب مختلفة مثل حكم القانون والمساءلة والمحاسبة، ولكن شهد عدد مماثل من البلدان تدهوراً ملحوظاً، في حين شهدت تحسينات أخرى قصيرة الأجل إيجابياً على التنمية.

وعلى خطى البنك الدولي، كانت هناك مداخل أخرى لدراسة الحكم الرشيد وفق معايير تتضمنها كل دراسة، فمثلا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ركزت دراسة باسمها على أربعة معايير فقط هي [1]:

- دولة القانون.
- إدارة القطاع العام.
- السيطرة على الفساد.
- خفض النفقات العسكرية.

بينما كانت الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر شمولاً، وتضمنت تسعة معايير هي :

1) المشاركة: وتعني حق المرأة والرجل بالتصويت، وإبداء الرأي مباشرة أو عبر المجالس التمثيلية المنتخبة ديمقراطياً، بالبرامج والسياسيات والقرارات، وتتطلب المشاركة توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب، وحرية التعبير والانتخاب، والحريات العامة بشكل إجمالي ضماناً لمشاركة المواطنين الفعالة، ولترسيخ الشرعية السياسية.
2) حكم القانون : ويعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء، انطلاقاً من حقوق الإنسان بشكل أساسي، وهو الإطار الذي ينظم العلاقات

---

[1] – الأصبحي، أحمد محمد، مفهوم الحكم الرشيد ومضامينه، تاريخ زيارة الموقع 26/ 3/ 2013.
http://www.26sept.info/newspaper/2012/december/1674/5750-6/36817-2012-12-12-19-10-38.html

بين المواطنين من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة ثانية، كما أنه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة، ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء، وتؤمّن هذه القواعد الحقوقية العدالة، والمساواة بين المواطنين، الأمر الذي يتطلب وضوح القوانين وشفافيتها، وانسجامها في التطبيق.

3) الشفافية: وتعني توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها، وإفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية والموثوقة، مما يساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة، في مجال السياسات العامة، وتبرز أهمية توفر المعلومات الإحصائية عن السياسة المالية والنقدية، والاقتصادية بشكل عام، وأهميتها في تصويب السياسات الاقتصادية، وتعتبر الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة مثل البنوك، المصدر الرئيسي لهذه المعلومات، ويجب أن تنشرها بعلنية ودورية من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة، ومن أجل التخفيف من الهدر ومحاصرة الفساد من جهة أخرى.

4) حسن الاستجابة: ويعني قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع، وتلبية الجميع دون استثناء.

5) التوافق: ويرمز إلى القدرة على التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة، من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة المصالح المتضاربة، من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع، وإنْ أمكن حول المصلحة العامة، والسياسات العامة.

6) المساواة وخاصة في تكافؤ الفرص: وتهدف إلى إعطاء حقّ لجميع النساء والرجال في الحصول على الفرص المتساوية في الارتقاء الاجتماعي، من أجل تحسين أوضاعهم.

7) الفعالية: وتهدف إلى توفر القدرة على تنفيذ المشاريع بنتائج تستجيب إلى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم، على أساس إدارة عقلانية وراشدة للموارد.

8) المحاسبة: وتعني وجود نظام متكامل من المحاسبة، والمساءلة السياسية والإدارية للمسئولين في وظائفهم العامة، ولمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والقدرة على محاسبة المسئولين عن إدارتهم للموارد العامة، وخصوصاً تطبيق

مبدأ فصل الخاص عن العام، وحماية الصالح العـام مـن تعسـف واسـتغلال السياسيين.

9) الرؤية الإستراتيجية: وهي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعيـة الهادفة إلى تحسين شؤون الناس، وتنمية المجتمع والقدرات البشرية .

حادي عشر: المؤشر الفرعي للفساد في دليل المخاطر القطرية الدولية (ICRG)

المؤشر الفرعي للفساد في دليل المخاطر القطرية الدولية (ICRG) [1] وهو تصنيف يضم 22 متغير، في ثلاث فئات فرعية، للمخاطر السياسية والماليـة والاقتصـادية، وتم إنشاء مؤشر (ICRG)، للتنبؤ بالمخاطر المالية والاقتصادية والسياسية في العـام 1980 من قبل محرري التقارير الدولية، وهي نشرة إخبارية أسبوعية، تحضـا باهتمـام واسـع حول التمويل والاقتصاد على المستوى الدولي، لتلبية احتياجـات العمـلاء، لإجـراء تحليل معمق وبحث مستفيض عن المخاطر المحتملة علـى الأعمـال التجاريـة الدوليـة، ويقدم دليل المخاطر القطرية الدولية (ICRG) تقييمـات لــ 140 بلـدا علـى أسـاس شهري، ووضع 26 بلدا إضافيا على أساس سنوي تحت عنوان مختلف.

وإن المبرر في إدراج الفساد داخل النظام السياسـي، عائـد لكـون الفسـاد يشـكل تهديدا للاستثمار الأجنبي، بحيث يؤدي إلى تشويه البيئة الاقتصادية والمالية، ويقلل من كفاءة الحكومة وقطاع الأعمال، من خلال إشـغال الإدارات والمناصـب المهمـة وفقـا للواسطة والمحسوبية، بدلا من الكفاءة والقدرة، كما وانه يعد سببا لعدم الاسـتقرار في العملية السياسية،

ويعد الفساد المالي الصورة الأكثر شيوعا للفساد، ويكون علـى شـكل مطالبـات بدفع رشاوى مالية، تكون مرتبطـة بتراخـيص الاسـتيراد والتصـدير، والرقابـة علـى الصرف، وتقييم الضرائب، والحماية الأمنية، أو تسهيلات القروض.

ويمكن أن يؤدي الفسـاد إلى نتـائج سـلبية، تجعـل مـن الصـعب إجـراء الأعمـال التجارية بفعاليـة، وفي بعـض الحـالات قـد يجـبر المسـتثمرين إلى سـحب أو حجـب استثماراتهم.

---

[1] - http://www.prsgroup.com/ICRG_methodology.aspx تاريخ زيارة الموقع 26/ 3/ 2013

ولغايات الوصول للنتائج النهائية للمؤشر فانه يتم إنشاء مؤشر منفصل لكل فئة من الفئات الفرعية، ويتكون مؤشر المخاطر السياسية من 12 متغير و100 نقطة، والمخاطر المالية من خمس متغيرات و50 نقطة، والمخاطر الاقتصادية من خمس متغيرات وبرصيد 50 نقطة، ويتم تقسيم مجموع النقاط من قبل اثنين من المؤشرات الثلاثة، لإنتاج الأوزان ليتم إدراجها في نقاط البلد، ثم يتم تقسيم الدرجات المركبة، والتي تتراوح من صفر إلى 100، إلى فئات من مخاطر منخفضة جدا (80 إلى 100 نقطة) لمخاطر عالية جدا (صفر إلى 49.9 نقطة).

كما إن هناك طرق أخرى يمكن استخدامها كطريق خبرة الناس في التعامل مع ظاهرة الفساد المطلوب قياسها والمتمثلة بإحصاءات عمل أجهزة الرقابة ومؤشرات أجهزة النيابة والادعاء العام، ومعدلات الإدانة القضائية، واسترداد مدفوعات الفساد والثروات غير المشروعة، والتي سنتعرض للحديث عنها ضمنا في فصل الجهات المهتمة بمكافحة الفساد في هذا الكتاب.

الفصل الخامس

آليات مكافحة الفساد

آليات مكافحة الفساد

إن جهود مكافحة الفساد تعتبر في مجملها أسلوب من أساليب التغيير الإداري، وذلك لكونها تنطلق من قاعدة أساسية وهي تغيير الوضع القائم والذي يعتبر وضعا غير مرغوب به، إلى وضع أكثر ايجابية وشفافية في التعامل مع المعطيات المتاحة ضمن بيئة العمل، حيث يرجى من التغيير في هذه الحالات الوصول إلى أعلى درجة من الأداء التنفيذي والممارسة التشغيلية، وذلك من خلال [1]:

- اكتشاف نقاط الضعف والثغرات التي أدت إلى انخفاض الأداء.
- معرفة نقاط القوة وتأكيدها.

وفي نفس الوقت تحتاج عملية التغيير هذه لصفات ولقدرات قيادية تمكن من يتولى هذا الأمر من تحقيق النجاح، ويساعده في تحقيق ذلك التأثيرات المتبادلة للمصادر التالية [2]:

- دور التنظيم الرسمي.
- الخصائص الشخصية.
- الخبرة في بيئة العمل.

ومن الأساليب المتبعة في ذلك، أو الإجراءات التي يمكن اتخاذها، الحلول المطروحة تاليا، والتي تعتبر اجتهادات بشرية تستند للرؤية الإدارية من جهة، والى الموروث العقائدي أو الإرث التراثي من جهة أخرى، والتي يمكن أن تؤدي إلى نتائج ايجابية في مكافحة الفساد، والتخفيف من حدته إن لم يكن اجتثاثه بالكامل:

تغيير القيادة:

قد تكون عملية التغيير الشامل باجتثاث الفاسدين حل مجدي لمكافحة الفساد، وهذا ما سبق وحدث في جمهورية الفلبين [3] للقضاء على الفساد، حيث انه في 21

1 - العميان، محمود سلمان، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، ط 5، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص 348

2 - البدري، طارق عبدالحميد، أساسيات في علم إدارة القيادة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 29

3 - كليتجارد، روبرت، ترجمة علي حسين حجاج، السيطرة على الفساد، مرجع سابق، ص ص 35 - 36.

أيلول 1975 قام رئيس جمهورية الفلبين فيرديناند ماركوس بحملة تطهير مفاجئة، حيث قام في الاحتفال بالذكرى الثالثة لإعلان الأحكام العرفية بالبلاد، بشن هجوم على الفساد الذي استشرى في مختلف أجزاء جسد حكومته، فقام بطرد ألفين من المسئولين الحكوميين الذين وضعت نشاطاتهم موضع تساؤل في عملية مراجعة شاملة للأداء، وشملت عملية الطرد رسميين من بينهم وزير الأشغال العامة والاتصالات، ومدير الأشغال العامة وهيئة إدارة النقل بأكملها، وهيئة الفاحصين بأكملها، وجميع مفوضي الخدمة المدنية، ومفوض الجمارك، والقائم بأعمال مفوض التدقيق، وعلى حد قول ماركوس (إن النتيجة التي يتعذر تجنبها هي أن الكسب غير المشروع والفساد في عدد كبير من المجالات في الحكومة لم يكن بالإمكان قيامها إلا بسبب تواطؤ ومشاركة إن لم يكونا بمبادرة من العاملين في مفوضية التدقيق)، كما استبدل مفوض مكتب ضريبة الدخل.

محاور عملية مكافحة الفساد

ويبين الدكتور عادل السن في ورقة العمل المقدمة في الملتقى العربي الأول " واجبات ومسئوليات الموظف العام وحماية المال العام" وورشة عمل " آليات المتابعة المالية للحد من الفساد الوظيفي " المنعقد في مراكش سنة 2009 أن عملية مكافحة الفساد تتطلب العمل على عدة محاور أهمها إحداث تغييرات إدارية وإصلاحات داخلية بأجهزة الدولة وقطاعاتها الإنتاجية الخدمية والسلعية ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال ما يلي [1]:

- إعادة النظر في ظروف وأوضاع العاملين في القطاع الحكومي بدون النظر إلى طبيعة نشاط القطاع وما يدره من عوائد مالية للدولة.
- ترشيد الإنفاق العام وتخفيف الإجراءات البيروقراطية وجعلها واضحة وسهلة وتعزيز اللامركزية.
- اعتماد سياسة التدوير الوظيفي كلما كان ذلك ممكنا خاصة في الجهات التي يمكن أن ينتشر بها الفساد نتيجة استمرار نفس الشخص فيها لمدة طويلة.

---

1 - المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، آليات مكافحة الفساد والرشوة في الأجهزة الحكومية العربية، 2010، ص ص 217 – 221.

- فهم ظروف المجتمع في شتى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتحديد مواطن التوتر والثغرات التي يتسرب منها الفساد إلى التنظيمات الرسمية للتعرف على الظروف المهيأة لانتشاره ومعالجتها.
- رفع كفاءة الجهات المنوط بها مكافحة جرائم الفساد سواء كانت إدارية أو أمنية أو قضائية.
- أهمية تفعيل قانون العقوبات ومحاكمة كل من يثبت تورطه لتحقيق الردع العام في المجتمع.
- خلق نظام فعال لخدمة المواطنين وتلقي شكاواهم مع توفير آلية لمتابعتها من الجهات المختلفة.
- نشر ثقافة التمسك بالحق لدى المواطنين وتعديل نظم التوظيف والتدرج وإدخال القواعد الأخلاقية والمهنية في أداء الأعمال العامة.

حركة الإصلاح الإداري

واقترح الكاتب عبدالكريم عبدالله المومني، أن تتم حركة الإصلاح الإداري في ضوء الدراسة التي قام بها على مدى خمس سنوات وعلى ثلاث مراحل كما يلي [1]:

مرحلة الإعداد:

ومدتها سنة واحده، ويتم في هذه المرحلة تكوين فهم مشترك وموحد لدى أجهزة وكوادر الدولة الإدارية كافة، تجاه الإصلاح الإداري وضرورته والإعلان عن ذلك وإشهاره بوسائل الإعلام والاتصال الجماهيري كافة.

وتوجه الجهود في هذه المرحلة إلى عمليات رصد المشكلات والسلبيات القائمة والمنتظرة في العمل الإداري، وحصرها وتصنيفها حسب المجالات الرئيسة (تشريعات، أفراد، مواد وتجهيزات وأدوات) وحسب المستويات الإدارية، ومراجعة التشريعات ذات العلاقة بالإدارة، وتحديد ما يحتاج منها إلى تحديث وتطوير، وإعداد مسودات

1 - المومني، عبدالكريم عبدالله، الإصلاح والتطوير الإداري في المؤسسة التربوية قفزة نحو إستراتيجية وطنية لمواجهة الفساد الإداري في مؤسسات الدولة كافة وتحقيق إصلاح إداري وطني شامل، عمان، ط1، 2001، ص ص 100 - 102.

التعديلات اللازمة على التشريعات التي تحتاج إلى ذلك، ومسودات التشريعات البديلة في حال وجود مصلحة تقتضي إلغاء بعض التشريعات نهائيا، ومشروعات التشريعات الجديدة اللازمة.

وفي نفس الوقت يتم إعداد أساسيات البرامج والمواد التدريبية اللازمة لتدريب وتأهيل الموظفين وفق الرؤية الإصلاحية، وكذلك إعداد المدربين نظريا وعمليا وتهيئتهم للنهوض بمهماتهم التدريبية والشروع في تأمين الأجهزة والمواد والأدوات وكافة الاحتياجات الفنية والإدارية الضرورية.

مرحلة التنفيذ:

ومدتها ثلاث سنوات ويتم في هذه المرحلة:

- إلغاء كافة التشريعات الملوثة بالفساد، وتعديل كل ما يحتاج إلى تعديل وإصدار التشريعات الجديدة اللازمة لتحقيق أهداف الإستراتيجية.
- تخفيض حجم الترهل الإداري وتفعيل شعار البحث عن انسب الأشخاص للعمل الإداري.

وحال البدء في هذه المرحلة يفترض أن لا يتم التهاون في محاسبة كبار موظفي الدولة قبل صغارهم.

ويتولى ديوان الخدمة المدنية ومعهد الإدارة العامة في هذه المرحلة مهمة الإشراف على تدريب موظفي الدولة ومحو الأمية الحاسوبية.

كما يتم في هذه المرحلة استكمال توفير المستلزمات التي تتطلبها الإدارة وبرنامجها الإصلاحي.

مرحلة التصفية:

ومدتها سنة واحدة وتوجه الجهود في هذه المرحلة إلى تصفية الجيوب المتبقية من المرحلة الثانية، وبخاصة المتعلق منها ببرامج تدريب الموظفين التي قد لا تطال الجميع في المناطق البعيدة عن مراكز المحافظات واستكمال التشريعات التي يكتشف أثناء مرحلة التنفيذ ضرورة استكمالها.

وبذلك تعتبر مرحلة التصفية مرحلة مستمرة تواكب مستجدات العمل الإداري ومتطلباته التي لا تتوقف.

كما ويقدم كليتجارد إستراتيجية مناهضة للفساد وتكون كما يلي [1]:-

1. التمييز بين القضايا الظاهرة والإستراتيجية في محاربة الفساد: فالأمر الظاهر في محاربة الفساد ينطوي على الخطوات التالية من حيث المبدأ:

- إجراء تحليلا لمختلف أنواع التكاليف والفوائد المحتملة لمختلف أنماط السلوك غير المشروع.
- جمع أساليب مناهضة الفساد الممكنة.
- النظر إلى الفوائد على أنها تعني الحد من الفساد وتخفيض التكاليف المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن تنفيذ أساليب مناهضة الفساد هذه ضمن حدود مختلفة.
- اختيار السياسات المناهضة للفساد وطبقا إلى الحد الذي تكون عنده الفوائد الهامشية للحد من الفساد مساوية للتكاليف الهامشية الخاصة بتحقيق ذلك.

2. جمع التأييد السياسي: لا يوجد قضية يمكن لها أن تجمع تأييد ومؤازرة الجميع مثل موضوع الفساد، ولهذا إذا ما أمكن جعل السياسيين يرون أن التأييد الشعبي لهم سوف يزداد إذا أمكن السيطرة على الفساد الظاهر والمرهق للجميع، فأن هؤلاء السياسيين ربما أصبحوا أكثر استعدادا لوضع قواهم ونفوذهم خلف المعركة ضد النشاطات غير المشروعة.
3. حمل الجمهور على الوقوف وراء مكافحة الفساد: وذلك لان تعاون الناس هام للكشف عن النشاطات غير المشروعة وتقديمها للعدالة، ولأن الضغط الشعبي قد يكون أمرا حيويا في السياسة الخاصة بمحاربة الفساد
4. تحطيم ثقافة الفساد داخل المؤسسة: وتحطيم ثقافة الفساد في المؤسسة له جانبان الأول أن المسئول الإداري يجب أن يقوم بزعزعة مناخ الثقة اللازم

1 - كليتجارد، روبرت، ترجمة علي حسين حجاج، السيطرة على الفساد، مرجع سابق، ص ص 252 - 258.

للصفقات الفاسدة، والثاني يجب أن يحارب روح السخرية مـن عملـه وهـذا يعني أن مجرد الكلام عن قمع الفساد يجب أن يستكمل بالأفعال.

5. التحرك بطريقة ايجابيـة وبطريقـة سـلبية كـذلك: معالجـة الفسـاد تنطـوي في الغالب على إجراءات قاسية، ولذلك فان المؤسسة الـتي تقـوم بـذلك تشـعر وكأنها محاصرة، الأمر الذي يؤدي إلى تردي الأداء، لذلك فان الإسـتراتيجية البارعة تنطوي على حوافز ايجابية، وكذلك على العقوبات وهـي إجـراءات توضح أهمية قيم المؤسسة، وكذلك الخطوات التي تتخذها لتحطيم الفساد.
6. عمل ترابط بين إجراءات مكافحة الفساد ورسالة المؤسسة الرئيسية: إن ابسط سياسة يمكن تنفيذها عند محاربة الفساد، هي تلك التي تكون مرتبطة بصـورة طبيعية بأهداف المؤسسة اليومية.
7. تقـديم الـدعم والمسـاندة للموظـف النظيـف: كـثيرا مـا يقـال أن الفسـاد البيروقراطي لا يمكن الحد منه إذا كانت الزعامـة السياسـية فاسـدة، فاختيـار الموظفين الانقياء للقيام بمهام ذات مسؤوليات خاصة، سـيحدثون فرقـا بـين المؤسسة القديمة والمؤسسة الجديدة من ناحيتين، الطريقة التي يقومون بتحمـل المسؤولية من خلالها، والإشارات التي يرسلها اختيارهم هذا لبقيـة العـاملين في المؤسسة.

استراتيجيات مقاومة الفساد الإداري

وبنت الدكتورة ابتسام عبد الرحمن حلواني، في بحثهـا الفسـاد الإداري في الـدول النامية، استراتيجيات مقاومة الفساد الإداري، حيث يمكن تقسيم تلك الاستراتيجيات إلى ثلاث فئات رئيسية وهي [1]:

1. التركيز على التربية الدينية: حيث بينت الدراسة أن من أهم الوسائل التي تفيد في مكافحة الفساد الإداري هو غـرس تعـاليم الـدين الحنيـف ومقوماتـه في نفـوس الأطفال منذ الصغر، حتى يكونوا قادرين على الصمود في مواجهته والتعامل معه

[1] – حلواني، ابتسام عبد الرحمن، الفساد الإداري في الدول النامية، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص ص 36 – 51.

عند النضوج، كما أيدت الدراسة تدريس السيرة النبوية في جميع مراحل التعليم، حتى يتم الاقتداء بها عند ممارسة العمل الإداري فيما بعد، باعتبار أن الرسول ﷺ كان يمثل نموذجا فريدا في الإدارة الناجحة التي تقاوم الفساد وتتصدى له بقوة، كما نوهت الدراسة إلى أهمية تقوية الوازع الديني في نفوس الموظفين والمراجعين باستمرار، حتى لا يخضعوا لإغراء الفساد الإداري، مع أهمية العودة إلى تعاليم الدين الحنيف والالتزام بها عند اختيار الموظفين، وعند تقديم الخدمة وغير ذلك من الأمور التي يرتبط نجاحها بمدى توفر الأسس اللازمة لها منذ البداية.

2. مساهمة الإدارة العليا في الإصلاح: حيث يمكن هنا استعراض ثلاث استراتيجيات أساسية في المقاومة وهي:

أ- المكافحة من خلال الأنظمة والقوانين: وذلك بضرورة إيجاد أنظمة صريحة ومباشرة لمكافحة الفساد الإداري، واختيار أفراد مؤهلين لعملية المواجهة والمكافحة، مع ضرورة دعمهم وتأييد جهودهم حتى يتمكنوا من تحقيق الأهداف المحددة، مع ضرورة ضبط وقائع الفساد الإداري وإجراء المحاكمة وتطبيق العقوبات المفروضة، كما يعتبر ضروريا إقناع المسئولين في الإدارات العليا بالبحث عن حلول رسمية لمواجهة الفساد الإداري، ووضع استراتيجيات معتمده رسميا، وتجريم مظاهر الفساد بجميع أشكاله، ومنح أجهزة التحري والمقاضاة التمكين والاستقلال اللازمين لأداء عملها بشكل فعال، وضرورة قيام المحاكم الإدارية بتوفير علاج قانوني وفعال لمعاقبة الأعمال المخالفة.

ب- المكافحة من خلال التوعية: تعتبر التوعية مهمة كبيرة ويجب إسنادها إلى الجهات العليا، التي يمكنها بسلطتها وصلاحياتها وإمكانياتها تنفيذ متطلباتها وتحمل مسؤولياتها، وبذلك يجب اختيار منفذي حملات التوعية ضد الفساد الإداري بشكل جيد ودقيق، ومن ذوي المصداقية، الجديرين بالثقة، حتى يمكنهم تحقيق الهدف المنوط بهم، مع ضرورة إظهار مساوئ الفساد الإداري وربط الرسالة الإعلامية بالموقف الشرعي من الفساد والمفسدين.

ت- المكافحة من خلال نظام الخدمة نفسه: وذلك من خلال وضع تعليمات واضحة وصريحة للأداء في متناول الموظفين، حتى لا يفتح المجال أمام التلاعب والمماطلة، إضافة إلى أهمية تعديل الأجور بالشكل الذي يغني الموظف عن تلمس الطرق

الملتوية لتحقيق دخل إضافي، كما أكدت الدراسة على ضرورة تطوير نماذج تقييم الأداء حتى تكون أكثر فاعلية وتمثيلا للموظف ولمستوى أدائه، كما أكدت الدراسة على ضرورة إعادة هيكلة الأجهزة الإدارية وتصميمها بالشكل الذي يتناسب مع تطور أساليب الأداء الحديثة مما يقلل من فرصة الفساد الإداري، إضافة إلى أهمية قيام الأجهزة الإدارية العامة بتنمية الولاء في نفوس موظفيها تجاهها حتى يكونوا اشد حرصا على مصلحة العمل ومصلحة الإدارة التي يعملون بها.

3. دور القيادة الإدارية داخل التنظيمات في المقاومة: وذلك بضرورة تحفيز الإدارة للموظفين من خلال غرس الثقة فيهم وإشراكهم في صنع القرارات، وضرورة تبديل نظرة الإصلاح من مجرد إدخال التقنية فقط إلى حسن استخدامها والاستفادة منها للقضاء على فرص تعطيل المعاملات وتأخير انجازها، كما رأت الدراسة ضرورة تقديم القدوة الحسنة من المديرين لموظفيهم خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع أوجه الفساد وصوره، إضافة إلى أهمية تدريب الموظفين بشكل شامل للمهارات والمعارف المطلوبة فعليا، والاهتمام بالعلاقات الإنسانية والإشادة بأداء المتميزين من الموظفين تشجيعا لهم، مع اعتماد سياسة التدوير الوظيفي التي تمنع احتكار الخدمة وتتيح في الوقت نفسه فرصة إتقان العمل، وان يتم اختيار الموظفين استنادا لمبدأ الجدارة .

المنهج الشرعي العملي للقضاء على الفساد الإداري

أيضا في هذا المجال، أقام مركز البحوث والدراسات الإسلامية- مبدأ- في الجامعة الإسلامية / بغداد، ندوة علمية بعنوان (الفساد الإداري والمالي وسبل معالجته) في يوم الثلاثاء الموافق 15/ 12/ 2009 وقام المركز بنشر بحوث الندوة في ملحق مجلة الجامعة الإسلامية المحكمة، ومن البحوث التي تناولتها الندوة، البحث الذي قدمه الباحث الدكتور حسين عليوي الطائي، بعنوان الأساليب العلمية للقضاء

على الفساد- رؤية قرآنية، والذي يقدم من خلاله الباحث أربع محاور رئيسة مستمدة من المنهج الشرعي العملي للقضاء على الفساد الإداري والمبينة كما يلي [1]:

أولا: أساليب القرآن الكريم في النهي عن الفساد، وفضح المفسدين وإبطال زيف إدعاءاتهم، ودورها في القضاء على الفساد:

1) بيان أن المفسدين يدعون بأنهم مصلحون: بين القرآن الكريم بأنه يجب الحذر من أساليب المفسدين لأنهم أساس البلاء الذي يعم الأمم، ويتميزون بالوقاحة فيدعون ويصرحون بأنهم أهل الصلاح، ويدحض الله تعالى إدعائهم فيفضحهم فيقول الله ﷻ { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ۞ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَـكِن لاَّ يَشْعُرُونَ }البقرة11- 12.

2) التحذير من الفاسدين المفسدين وتصريحاتهم وزيف ادعاءاتهم: المفسدون ولا سيما الذين يتسلطوا على رقاب الناس، يسقطوا ما فيهم من سوء على المصلحين، فيعرض لنا القرآن الكريم حالهم وأمثلة من أعمالهم ليأخذ الناس العبرة، ومثال ذلك فرعون إذ يقول الله تعالى: {إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعاً يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ } القصص4، فيعرض القرآن الكريم حال هذا الفاسد وكيف يتجرأ على نبي الله موسى عليه السلام الصالح المصلح فيتهمه بالفساد، ويدعي انه يخاف على الناس من موسى، إذ يقول الله ﷻ {وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ }غافر26.

3) العبرة بالأفعال لا بالأقوال فالله ﷻ لا يحب الفساد: تعرض لنا آيات القرآن الكريم حال الفاسدين وعدم انطباق أقوالهم على أفعالهم إذ يقول الله ﷻ ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ

---

[1] - الطائي، حسين عليوي حسين، الأساليب العلمية للقضاء على الفساد- رؤية قرآنية، ملحق مجلة الجامعة الإسلامية العلمية المحكمة ندوة الفساد الإداري والمالي وسبل معالجتها 15/ 12/ 2009، الجامعة الإسلامية، بغداد، ملحق 6، 2010، ص ص 7 - 17.

وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ۞ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ ﴾ البقرة 204 - 205

4) التأكيد بأن الله ﷻ لا يحب المفسدين: الفاسدون يغترون بطغيانهم وعندهم الغاية تبرر الوسيلة فيتبعون الوسائل التي تجر الويلات على المجتمع تحقيقا لمصالحهم، يقول الله ﷻ {وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيراً مِّنْهُم مَّا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَاناً وَكُفْراً وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُواْ نَاراً لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ }المائدة64

5) النهي عن الفساد أمر الله ﷻ في الأنبياء وأقوامهم: يجب العمل على مواجهة وفضح المفسدين والنهي عن الفساد والإفساد، إذ يقول الله ﷻ { وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ } الشعراء183.

ثانيا: أساليب القرآن في بيان أحوال الفاسدين المفسدين والتحذير منهم وبيان سوء عاقبتهم، للتخلص من الفساد والإفساد:

1) بيان أن الجنة من نصيب المصلحين ولا نصيب فيها للمفسدين، يقول الله ﷻ { تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوّاً فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَاداً وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ } القصص83

2) التأكيد أن الله ﷻ بالمرصاد لفاسدين والمفسدين: يقول الله ﷻ ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ۞ إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ۞ الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ۞ وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ۞ وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ۞ الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ۞ فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ۞ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ۞ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ۞ ﴾ الفجر: 6-14.

3) التحذير من عاقبة الفساد والمفسدين والتذكير بها: يحذر الله ﷻ الناس من محاربة أهل الصلاح والإصلاح إذ يقول الله ﷻ ﴿وَلاَ تَقْعُدُواْ بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللّهِ مَنْ آمَنَ بِهِ وَتَبْغُونَهَا عِوَجاً وَاذْكُرُواْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً فَكَثَّرَكُمْ وَانظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴾ الأعراف86، والفاسدون المفسدون يظلمون أنفسهم بسيرهم في طر يق الفساد وهم يعلمون يقينا فساد

أعمالهم إذ يقول الله ﷻ ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُـوّاً فَـانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴾ النمل14.

4) توضيح أن النجاة في النهي عن الفساد: فسنة الله تعالى في خلقة أنه ينجي الذين ينهون عن السوء ويتصدوا للمفسدين المجرمين وينجيهم الله تعالى من العـذاب وهم قلة إذ يقول الله ﷻ ﴿ فَلَوْلاَ كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّـةٍ يَنْهَـوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الأَرْضِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مَا أُتْرِفُـواْ فِيهِ وَكَانُواْ مُجْرِمِينَ ﴾ هود116.

5) بيان أن الفاسدين أمِنوا العذاب فأساءوا الأدب: يزداد الفاسـدون في فسـادهم ولا يبالون بتحذيرات المصلحين ويتجاوزون علـى الخـالق ﷻ وقدرتـه ونـرى ذلك مع قوم لوط ؑ إذ يقول الله ﷻ ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنكَرَ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا ائْتِنَا بِعَذَابِ اللَّهِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ۞ قَالَ رَبِّ انصُرْنِي عَلَى الْقَـوْمِ الْمُفْسِـدِينَ ﴾ العنكبـوت 29 - 30.

6) الحث على الحزم في مواجهة المفسـدين والتشـديد في عقـوبتهم للـتخلص مـن الفساد: إذ يقول الله ﷻ ﴿ إِنَّمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَّبُواْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُـم مِّـنْ خِـلافٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَـذَابٌ عَظِـيمٌ ﴾ المائدة33. ويترجم رسول الله ﷺ المنهج الإلهي في تطبيق الحد على المفسد كائنا من يكون فروى البخاري في صحيحة عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنهـا (أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ فَقَـالُوا وَمَـنْ يُكَلِّـمُ فِيهَـا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَـامَةُ بْـنُ زَيْـدٍ حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ فَقَالَ رَسُـولُ اللَّـهِ صَـلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَـبَ ثُـمَّ قَـالَ إِنَّمَـا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمْ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ وَإِذَا سَـرَقَ فِـيهِمْ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ وَايْمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْـتُ يَدَهَا).

ثالثا: أساليب القرآن الكريم في الدعوة إلى الصلاح في المجتمع والتعريف بأهميته ودورها في تحديد الأساليب العملية للحد من الفساد:

يرى الباحث أن الصلاح هو الأسلوب العملي الرئيس لوقف الفساد، فهو أساس الأساليب العملية الأخرى كلها إذ يمثل نقيض الفساد، فبنشر الصلاح يمكن الحد من الفساد والقضاء عليه، ويرى أن الله ﷻ يريدنا صالحين ننشر الصلاح في المجتمع لنقضي على الفساد وذلك ببيان الجوانب الطيبة للصلاح وكما يلي:

1. بيان أن الصلاح سبيل الفلاح في الدنيا والنجاة في الآخرة: ودليل ذك قول الله ﷻ ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ النحل97.
2. التأكيد بأن الصلاح هبه ومنّة من الله ﷻ للأجيال يجب الحفاظ عليها: فصلاح الذرية أمنية الآباء لأن ذلك سبيل بعدهم عن الفساد والإفساد ومن ذلك بشارة الله ﷻ لإبراهيم عليه السلام إذ يقول الله ﷻ ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلّاً جَعَلْنَا صَالِحِينَ ﴾ الأنبياء72.
3. بيان أن للصالحين مكارم ربانية في الدنيا فضلا عن الآخرة: فلأجل صلاح الآباء سخر الله تعالى نبيا وعالما ربانيا ليعملا على حفظ كنز الأبناء إذ يقول الله ﷻ ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحاً فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْراً ﴾ الكهف82.
4. التوضيح بأن الصلاح والخلاص من الفساد يستوجب الشكر بالثبات على الصلاح: إذ يقول الله ﷻ ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلاً خَفِيفاً فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَت دَّعَوَا اللّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحاً لَّنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾ الأعراف189.
5. تزيين الشيطان للمفسدين أن فسادهم يوصلهم إلى الصلاح: فقصة يوسف عليه السلام وإخوته وكيف أن حظوظ النفس ونزغ الشيطان دفعهم إلى التفكير بقتل أخيهم ليحصلوا على عناية أبيهم، ومع عظيم الجرم الذي يقدمون عليه يتطلعون أن يكونوا صالحين، إذ يقول الله ﷻ ﴿ اقْتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضاً يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُواْ مِن بَعْدِهِ قَوْماً صَالِحِينَ ﴾ يوسف9.

6. التأكيد بأن الله تعالى يقبل توبة الفاسدين ويغفر لهم إن تداركوا أنفسهم وعادوا إلى ربهم: إذ يقول الله ﷻ ﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِن تَكُونُواْ صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غَفُوراً ﴾ الإسراء25، وقولة تعالى ﴿وَآخَرُونَ اعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُواْ عَمَلاً صَالِحاً وَآخَرَ سَيِّئاً عَسَى اللّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ التوبة102.
7. أمنيات المفسدين يوم القيامة تتركز في الخروج من النار ليعملوا صالحا: يقول الله ﷻ ﴿ وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَاءكُمُ النَّذِيرُ فَذُوقُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن نَّصِيرٍ ﴾ فاطر37.

رابعا: أساليب القرآن الكريم في نشر ثقافة الإصلاح في المجتمع وبيان أهميته ودور هذه الأساليب في إيقاف الفساد:

الإصلاح هو الأساس المكمل للصلاح للقضاء على الفساد وللإصلاح مميزات كثيرة منها :

1) التأكيد بأن الإصلاح سبيل النجاة من العذاب للأمم والأفراد: يقول الله ﷻ ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ هود117، ويبين القرآن الكريم أن الإصلاح يمثل الجانب العملي للإيمان، وبالإيمان والإصلاح يدخل الإنسان الجنة فلا يخاف ولا يحزن، والدعوة إلى الإصلاح سبيل أنبياء الله تعالى في القضاء على الفساد، فيقول الله ﷻ ﴿ وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ فَمَنْ آمَنَ وَأَصْلَحَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ الأنعام48.
2) بيان أن الإصلاح منهج الأنبياء للقضاء على الفساد: فالإصلاح يكون على قدر الاستطاعة فلا عذر لترك الإصلاح فهو مسؤولية الجميع فيقول الله ﷻ ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىَ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقاً حَسَناً وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ هود88.
3) الحث على التزام الإصلاح وعدم إتباع سبل الفساد وصية الأنبياء عليهم السلام: ويتجلى هذا الأمر في وصية موسى ﵇ لأخيه هارون ﵇ إذ يقول

الله ﷻ ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِـينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَـوْمِي وَأَصْـلِحْ وَلاَ تَتَّبِـعْ سَـبِيلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ الأعراف142.

4) التأكيد بأن الإصلاح سبب لقبول التوبة: إذ يقول الله ﷻ ﴿ فَمَن تَابَ مِن بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ المائدة39.

الفصل السادس

الجهات المهتمة بمكافحة الفساد

- الأمم المتحدة
- البنك الدولي
- صندوق النقد الدولي
- منظمة الشفافية الدولية
- منظمة التجارة العالمية
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد
- المنظمة العربية لمكافحة الفساد
- الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد
- الجهات المسئولة عن مكافحة الفساد محليا
- هيئة مكافحة الفساد
- ديوان المحاسبة
- مديريات الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية
- دور البرلمانات في القضاء على الفساد
- دور الإعلام في القضاء على الفساد
- دور المواطن و منظمات المجتمع المدني في القضاء على الفساد
- دور القضاء في مكافحة على الفساد

الجهات المهتمة بمكافحة الفساد عالمياً

الأمم المتحدة [1] United Nations

الأمم المتحدة هي منظمة دولية تم تأسيسها، عقب الحرب العالمية الثانية في عام 1945، فقد ظهرت فكرة إنشاء منظمة الأمم المتحدة في وقت الحرب، بانعقاد المؤتمرات في موسكو وطهران في سنة 1943، فقد اقترح الرئيس الأمريكي روزفلت تسمية الأمم المتحدة وكان أول استعمال لهذا التعبير في 1 يناير 1942 عند إعلان قيام منظمة الأمم المتحدة، وفي 25 إبريل/ نيسان سنة 1945 عقد مؤتمر الأمم المتحدة بحضور منظمات وهيئات عالمية في مدينة سان فرانسيسكو، ويقع المقر الرئيسي للأمم المتحدة في مدينة نيويورك، و له مكاتب فرعية واقعة في جنيف، ولاهاي، وفينا، ونيروبي، فيما تنتشر الوكالات والهيئات التابعة لنظام الأمم المتحدة في مواقع مختلفة من العالم.

دور الأمم المتحدة في مكافحة الفساد2

تستطيع المنظمة، نظرا لطابعها الدولي الفريد، والصلاحيات الممنوحة في ميثاق تأسيسها، أن تتخذ إجراءات بشأن نطاق واسع من القضايا، كما أنها توفر منتدى للدول الـ193 الأعضاء فيها، لتعبر فيه عن آرائها من خلال الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وغيرها من الأجهزة واللجان.

ويصل عمل الأمم المتحدة إلى كل ركن من أركان المعمورة، وعلى الرغم من أنه يعرف جيدا عن الأمم المتحدة عملها في مجالات حفظ السلام، وبناء السلام، ومنع النزاعات، والمساعدة الإنسانية، إلا أن هناك العديد من الطرائق الأخرى التي تؤثر من خلالها الأمم المتحدة ومنظومتها (الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج) في حياتنا، وجعل العالم مكانا أفضل، فهي تعمل على نطاق واسع من القضايا الأساسية،

---

1 - انظر http://www.un.org/ar/ وانظر أيضا، الأمم_المتحدة /ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ زيارة الموقع 3/ 3/ 2013.

2 - http://www.un.org/ar/aboutun/ تاريخ زيارة الموقع 3/ 3/ 2013.

ابتداء من التنمية المستدامة، والبيئة، وحماية اللاجئين، والإغاثة في حالات الكـوارث، ومكافحة الإرهاب، ونزع السلاح، وانتهـاء بتعزيـز الديمقراطيـة، وحقـوق الإنسـان، والحكم الرشيد، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والصحة الدولية، وإزالـة الألغـام الأرضية، والتوسع في إنتاج الأغذية، والكثير غيرها، وذلك في سعيها من أجل تحقيق أهدافها، وتنسيق الجهود من أجل عالم أكثر أمنا لهذا الجيل، والأجيال المقبلة.

المقاصد الأربعة الرئيسية للأمم المتحدة

- حفظ السلام في جميع أنحاء العالم.
- تطوير علاقات ودية بين الأمم.
- مساعدة الأمم على العمل معا لتحسين حياة الفقراء، والتغلب على الجـوع، والمرض، والأمية، ولتشجيع احترام حقوق الآخرين وحرياتهم.
- أن تكون مركزا لتنسيق الإجراءات التي تتخذها الأمم من أجل تحقيـق هـذه المقاصد.

إسهامات الأمم المتحدة في مجال محاربة الفساد:

ولعل ابرز إسهامات الأمم المتحدة في مجال محاربة الفساد، تبنيهـا لاتفاقيـة الأمـم المتحدة لمكافحة الفساد [1]، حيث دخلت اتفاقية الأمم المتحـدة لمكافحـة الفسـاد حيـز التنفيذ في منتصف كانون الأول (ديسمبر) 2005، وتعتـبر الاتفاقيـة الأكثـر شمـولا لمكافحة الفساد، سواء في نطاق الدول الأطراف و في نطـاق الأحكـام، و هـي تغطـي مجموعة واسـعة مـن الجـرائم، بمـا فيهـا الرشـوة علـى النطـاق المحلـي و الأجـنبي، و الاختلاس، و المتاجرة بالنفوذ، فضلا عن إخفاء وغسل العائدات المتأتية من الفسـاد، علاوة على ذلك، تتضمن أحكاما تغطي كشف ومعاقبـة الفسـاد، فضـلا عـن تعزيـز الشفافية والمساعدة الفنية.

---

[1] – http://www.business-anti-corruption.com/ar/about/about-corruption/un/
تاريخ زيارة الموقع 3/ 3/ 2013.

تطلب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من الدول الأطراف، وضع تدابير لمنع و تثبيط الفساد في القطاع العام، فضلا عن الأحكام القانونية لتجريم الفساد في القطاع العام.

ولمزيد من المعلومات حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، انظر فصل المعاهدات والاتفاقيات الدولية حول موضوع الفساد، في الفصل اللاحق من هذا الكتاب.

برنامج إدارة الحكم في الدول العربية

عمل برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي [1]، طوال ما يزيد على عقد من الزمن، مع الحكومات والبرلمانات والأجهزة القضائية والجهات غير الحكومية العربية لتعزيز الحكم الرشيد في المنطقة، ولم يبرز التركيز على موضوع مكافحة الفساد إلا في الفترة الممتدة بين سنتي 2003 و2004، وذلك في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في البلدان العربية المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنذ ذلك الحين، قام برنامج إدارة الحكم بدعم تحقيق عدد من النتائج الجيّدة التي ساعدت على زيادة حجم التعاون لمكافحة الفساد في المنطقة العربية، وخلقت فرصاً جديدة للقيام بالمزيد من الخطوات الإيجابية في هذا المجال، وسيعمل برنامج إدارة الحكم على توظيف هذه الإنجازات في إطار مشروعه الإقليمي الجديد في مجال مكافحة الفساد، لخدمة جهود البلدان العربية في مجال تعزيز الشفافية والنزاهة وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وذلك بغية تدعيم ممارسات الحكم الرشيد وتعزيز التنمية البشرية وأمن الإنسان في المنطقة.

---

1 - الشفافية والمساءلة: مكافحة الفساد

http://www.pogar.org/arabic/governance/anticorruption.aspx تاريخ زيارة الموقع 26/ 3/ 2013.

البنك الدولي [1] The World Bank

البنك الدولي هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية، وقد بدأ نشاطه بالمساعدة في أعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب العالمية الثانية في "بريتون وودز" بولاية نيو هامبشير الأمريكية، ويعد الأعمار في أعقاب النزاعات موضع تركيز عام لنشاط البنك، نظرا إلى الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية، واحتياجات إعادة التأهيل اللاحقة للنزاعات، والتي تؤثر على الاقتصاديات النامية، والتي في مرحلة التحول، ولكن البنك اليوم زاد من تركيزه على تخفيف حدة الفقر كهدف موسع لجميع أعماله، ويركز جهوده على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي تمت الموافقة عليها من جانب أعضاء الأمم المتحدة عام 2000، والتي تستهدف تحقيق تخفيف مستدام لحدة الفقر.

مجموعة البنك الدولي هي مجموعة مؤلفة من خمس منظمات عالمية هي:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- مؤسسة التنمية الدولية.
- مؤسسة التمويل الدولية.
- وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف.
- المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستشارية.

وهي مسئولة عن تمويل البلدان، بغرض التطوير وتقليل الفاقة، بالإضافة إلى تشجيع وحماية الاستثمار العالمي، وقد أنشئ مع صندوق النقد الدولي حسب مقررات مؤتمر بريتون وودز، وقد بدأ في ممارسة أعمالة في 27 يناير 1946.

وقد وضع البنك عدداً من الاستراتيجيات لمساعدة الدول على مواجهة الفساد، وكان الهدف النهائي لهذه الاستراتيجيات ليس القضاء النهائي على الفساد، ولكن مساعدة الدول على الانتقال من حالة الفساد المنظم، إلى بيئة ذات حكومة أحسن أداءً، مما يقلل من الآثار السلبية للفساد على التنمية.

[1] - البنك_الدولي/ar.wikipedia.org/wiki تاريخ زيارة الموقع 3/ 3/ 2013.

وتتضمن هذه الاستراتيجيات أربعة محاور رئيسية هي [1]:

1. منع كافة أشكال الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة من قبل البنك.
2. تقديم العون للدول النامية التي تعتزم مكافحة الفساد، ولا سيما فيما يتعلق بتصميم برامج المكافحة، وذلك بشكل منفرد أو بالتعاون مع المؤسسات الدولية المعنية، ومؤسسات الإقراض والتنمية الإقليمية، ولا يضع البنك الدولي برنامجاً موحداً لكافة الدول النامية، بل يطرح نماذج متفاوتة تبعاً لظروف كل دولة أو مجموعة دول.
3. اعتبار مكافحة الفساد شرطاً أساسياً لتقديم خدمات البنك الدولي، في مجالات رسم استراتيجيات المساعدة، وتحديد شروط ومعايير الإقراض، ووضع سياسة المفاوضات، واختيار وتصميم المشروعات.
4. تقديم العون والدعم للجهود الدولية لمحاربة الفساد، وقد قدر البنك الدولي أن الفساد يقضي على حوالي 7 ٪ من الاقتصاد العالمي سنوياً، أي ما يقدر بنحو 2.3 تريليون دولار، وهو ما يعادل مجموع الموازنة الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية.

إستراتيجية الحوكمة الرشيدة

في كلمة رئيس البنك الدولي في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية حول مكافحة الفساد [2] بتاريخ 30/ 1/ 2013 قال فيها: "الفساد يحوّل الموارد من الفقراء إلى الأغنياء، ويزيد تكاليف إدارة وتشغيل الأعمال، ويشوه الإنفاق العام، ويثبط همم المستثمرين الأجانب، إنه عائق رئيسي أمام التنمية السليمة والعادلة"، وبين خلال الكلمة أيضا كيفية معالجة البنك الدولي للمسائل المتعلقة بمكافحة الفساد كمايلي:

- بين أن جدول أعمال مكافحة الفساد يُعتبر جزءا مهما من حركة نظم الحوكمة الرشيدة الأوسع نطاقا، وينبغي النظر إليه في هذا الإطار، ومما لا

[1] – بوزيان، راضية، ظاهرة الفساد في المجتمع العربي: مرجع سابق، ص 32.

[2] – http://www.albankaldawli.org/ar/news/speech/2013/01/30/world-bank-group-president-jim-yong-kim-speech-anti-corruption-center-for-strategic-and-international-studies

شك فيه، أن الحوكمة الرشيدة هي إحدى أكثر القضايا أهمية بالنسبة لتحقيق التنمية والنمو المشترك، فالمؤسسات العامة تقدم خدمات حيوية مثل الصحة والتعليم، التي يعتمد عليها الفقراء بشكل خاص، والفساد يدمر جميع هذه الوظائف ويقوضها، وعلى هذا النحو فإنه يمثل عقبة رئيسية أمام التنمية، وفي هذا السياق، فإن مكافحة الفساد كانت وستظل واحدة من قمة أولويات البنك الدولي.

- وأضاف أنه كما تشير وثيقة البنك الدولي المحدثة لإستراتيجية الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، فإن جانبا كبيراً من عمل البنك في جدول الأعمال هذا يتعلق بإدارة المخاطر وليس تجنبها، إننا بحاجة إلى الانخراط في السياقات التي لا تحتل مرتبة عالية في المؤشرات العالمية لنظم الحوكمة الرشيدة، إننا بحاجة إلى مكافحة الفقر في المناطق التي يكون فيها الإطار القانوني لمكافحة السلوك الفاسد والسلوكيات غير المشروعة إطارا معيبا، والتي لا تعمل فيها المؤسسات المعنية بالمساءلة العامة بشكل جيد أو لا توجد على الإطلاق، إننا بحاجة إلى تشجيع الموظفين على تحمل المخاطر والابتكار في خدمة التنمية، طالما أنه يتم التفكير في هذه المخاطر بعناية بشكل مسبق وتتم إدارتها أثناء مرحلة التنفيذ، ويتعين أن تكون استجابتنا سريعة وحاسمة عند بدء ظهور المشاكل، التي ستظهر حتماً.

وبين أيضا، أن إستراتيجية الحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد الأخيرة، التي أقرها مجلس محافظي البنك الدولي بالإجماع، في مارس/آذار 2012، تؤكد على ست ركائز لمكافحة الفساد والنهوض بقضية الحوكمة الرشيدة، وهي تشمل:

1. إدماج قضايا الحوكمة الرشيدة بصورة أكثر انتظاما ضمن هذه الأدوات.
2. دعم المؤسسات الوطنية التي تتمتع بالقدرات وتتسم بالشفافية.
3. التركيز بشكل أكبر وأدق على تحقيق النتائج.
4. استهداف إدارة المخاطر على نحو أكثر فاعلية.
5. تحسين نظم الحوكمة على المستوى العالمي، بما في ذلك الدعم المستمر للمناقشات المهمة على مستوى مجموعة الثماني ومجموعة العشرين،

وكذلك المبادرات العالمية مثل مبادرة "استرداد الأموال المسروقة" ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

6. تيسير تنفيذ جدول أعمال نظم الحوكمة الرشيدة على نطاق عمليات البنك الدولي.

إقرارات الذمة المالية أداة فعّالَة لمكافحة الفساد

لمساندة البلدان في جهودها لمكافحة الفساد، أطلق البنك الدولي مكتبة على الإنترنت تحمل اسم مكتبة قوانين الإفصاح المالي [1]، وذلك لمساعدة واضعي السياسات والخبراء الممارسين على إرساء أنظمة قوية للإفصاح المالي، وتقوم المكتبة بتجميع أكثر من ألف قانون ولائحة تنظيمية للإفصاح المالي، والقيود على أنشطة الموظفين العموميين من 176 بلدا.

ويتيح الإفصاح المالي للموظفين العموميين لأجهزة إنفاذ القانون، الحصول على المعلومات والأدلة اللازمة، لمنع ممارسات الفساد والثراء غير المشروع، والجرائم الضريبية، والتحري عنها، ومقاضاة مرتكبيها، كما يمنح المواطنين أيضا ما يحتاجون إليه من معلومات، لمساءلة الموظفين العموميين عن تصرفاتهم وأفعالهم.

وتكشف المكتبة أنه ليس كل الموظفين العموميين مُلزَمين بالإفصاح عن ثرواتهم ومصالحهم، فالموظفون من المستويات العليا، تشملهم بوجه عام قوانين الإفصاح المالي، ففي 93 في المائة من البلدان التي تغطيها قاعدة البيانات، تُلزم القوانين أعضاء مجلس الوزراء بالإفصاح، وفي 91 في المائة من البلدان، تُلزم القوانين أعضاء البرلمان، وفي 62 في المائة منها تُلزم القوانين كبار ممثلي الادعاء والنيابة العامة بالإفصاح، غير أن 43 في المائة من البلدان فحسب، هي التي تتيح للجمهور حرية الاطلاع على إقرارات الذمة المالية للموظفين العموميين.

وكانت دراسة تحليلية للبنك الدولي نُشرت في وقت سابق، تحت عنوان (استخدام الإفصاح المالي في رصد الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم العامة)

---

[1] – 40 في المائة فقط من بلدان العالم تكشف عن أرصدة موظفي القطاع العام، تاريخ زيارة الموقع 26/ 3/ 2013 http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2012/11/08/only-fourty-three-percent-countries-disclose-public-officials-financial-assets-says-world-bank

قد أشارت إلى أن ما يصل إلى 93 في المائة من البلدان في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لديها أنظمة للإفصاح المالي، لكن هذه النسبة المئوية تنخفض إلى 53 في المائة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورغم وجود تفاوت كبير في التنفيذ والوصول إلى المعلومات فيما بين أنظمة الإفصاح المالي في بلدان العالم، فإن الأطراف المعنية تتفق على أن هذه الأنظمة ضرورية ولا غنى عنها.

وكشفت بيانات جديدة للبنك الدولي أنه مع أن 78 في المائة من البلدان المشمولة في قاعدة البيانات لديها أنظمة للإفصاح المالي، فإن 36 في المائة منها فحسب تُراجع بانتظام إقرارات الإفصاح المالي للموظفين العموميين لرصد أي مخالفات وتناقضات.

والواقع أن أنشطة البنك الدولي في مجال نزاهة أسواق المال، تُساند الأنظمة المالية التي تتسم بالشفافية والاشتمال، وجهود مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

يمكن الوصول إلى المكتبة على الموقع التالي:

www.worldbank.org/amlcft

صندوق النقد الدولي[1] International Monetary Fund (IMF)

وُضع حجر الأساس لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام 1944 أثناء مؤتمر لزعماء العالم في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية، وكان الهدف من "مؤسستي بريتون وودز"، كما يسميان أحياناً هو وضع الاقتصاد الدولي على الطريق الصحيح بعد الحرب العالمية الثانية، والجدير بالذكر أن عضوية البنك الدولي تتاح للبلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي.

يعتبر عمل كل من البنك والصندوق مكملا لبعضهما البعض، إلا أن دور كل مؤسسة على حدا مختلف، فالبنك الدولي مؤسسة إقراض غايتها مساعدة البلدان في دمج اقتصادياتها في الاقتصاد العالمي الأوسع نطاقا، وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى البعيد، الذي يساعد في تخفيف حدة الفقر في البلدان النامية، بينما يعمل صندوق النقد الدولي كمراقب للعملات العالمية من خلال المساعدة في الحفاظ على

[1] - صندوق_النقد_الدولي/ ar.wikipedia.org/wiki وانظر أيضا http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/0,,contentMDK:20443773~menuPK:762246~pagePK:51123644~piPK:329829~theSitePK:676331,00.html تاريخ زيارة الموقع 3/ 3/ 2013.

نظام متسق من المدفوعات بين جميع البلدان، كما إن الصندوق يقرض المال للبلدان الأعضاء الذين يواجهون عجزاً خطيراً في ميزان المدفوعات، أما قروض البنك الدولي فتخصص لإصلاح السياسات وتمويل المشروعات، ويولي صندوق النقد الدولي اهتمامه إلى السياسات فقط، ويوفر قروضا للبلدان الأعضاء التي تعاني على المدى القريب من مشكلة في الوفاء بمتطلبات مدفوعاتها الأجنبية، كما يسعى الصندوق على الحصول على قابلية تحويل كاملة بين عملات أعضائه، ضمن نظام أسعار الصرف المرنة المطبق منذ عام 1973.

ويقدم البنك الدولي قروضا للبلدان النامية، أو تلك التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول فقط، لكن بإمكان جميع البلدان الأعضاء في الصندوق (الغني منها والفقير) طلب خدماته وموارده، ولكي يتمكن الصندوق من القيام بوظيفته على الأغلبية الساحقة من بلدان العالم المشاركة في عمل الصندوق، ولأن التجارة الدولية والاستثمار يعبران الحدود، نجد أن كل دولة تقريباً تبيع وتشتري العملات الأجنبية لتمويل الواردات والصادرات، وهنا يقع دور صندوق النقد الدولي كمراقب لتلك المعاملات، ووسيط للتشاور مع البلدان الأعضاء، بشأن سبل مشاركتهم في نظام نقدي عالمي مرن ومستقر.

بدأ البنك نشاطاته بالتركيز على مشروعات فردية، حيث لا تزال توظف معظم موارد البنك، إلا أنه الآن يقدم قروضاً لإجراء تحسينات عامة في السياسات الاقتصادية، وتهدف قروض الإصلاح، ضمن أمور أخرى، إلى توجيه الموارد المحدودة إلى استثمارات أكثر فاعلية، بهدف تخفيض عجز الميزانية، أو كبح التضخم، أو تعزيز المؤسسات العامة، إذا تم تصحيح الخلل يمكن لقروض التكيف مساعدة اقتصاديات الدول النامية في استخدام الموارد بفعالية أكبر وضمان نمو طويل الأجل.

أحرز البنك والصندوق تقدما ملموسا بعد اتفاقهما على تخفيف أعباء ديون الدول الفقيرة، المثقلة بالديون بموجب مبادرة تخفيف ديون البلدان المثقلة بالديون التي أطلقت عام 1996، في سياق هذا التعاون، تركز كل مؤسسة على مجالها الخاص الذي تتمتع فيه بميزة نسبية، حيث يعد صندوق النقد الدولي مسئولا عن إجراء حوار مع سلطات البلد المعنية بسياسات الاقتصاد الكلي والقضايا الهيكلية ذات صلة، بينما يحتل البنك الدولي مركز الصدارة في القضايا الاجتماعية والهيكلية.

دور صندوق النقد الدولي في مكافحة الفساد

صندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي - أي نظام المدفوعات الدولية، وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة.

وأعلن صندوق النقد الدولي في عام 1996 أن "تعزيز الحكم الرشيد في جميع جوانبها، بما في ذلك ضمان سيادة القانون، وتحسين الكفاءة والمساءلة في القطاع العام، والتصدي للفساد، والعناصر الأساسية لإطار العمل الذي يمكن أن تزدهر من خلاله الاقتصادات" وصندوق النقد الدولي يرى أن سبب الفساد داخل الاقتصادات من الحكم غير فعالة للاقتصاد، إما التنظيم الكثير أو القليل جدا، للحصول على قروض من صندوق النقد الدولي، يجب على البلدان أن تخضع لبعض سياسات الحكم الرشيد التي يحددها صندوق النقد الدولي في كل مكان.

ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام، عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه - كما يتضح من اسمه - صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات، وتتضمن الأهداف القانونية لصندوق النقد الدولي، تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات، وإجراء تصحيح منظم لاختلال موازين المدفوعات التي تتعرض لها البلدان، ولتحقيق هذه الأهداف، يقوم الصندوق بما يلي:

- مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وعلى المستوى العالمي، وتقديم المشورة بشأن السياسات لأعضائه استناداً إلى الخبرة التي اكتسبها منذ تأسيسه.
- إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها، ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت، وإنما أيضاً لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية إلى حل مشكلاتها الأساسية.

- تقـديم المسـاعدة الفنيـة والتـدريب في مجـالات خـبرة الصـندوق، إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية.

مجال اختصاص الصندوق

يهتم صـندوق النقـد الـدولي في إشـرافه علـى السياسـات الاقتصـادية للبلـدان الأعضاء، بأداء الاقتصاد ككل - وهو ما يشار إليه في الغالب بأداء الاقتصاد الكلـي، ويشمل هذا الأداء الإنفاق الكلي (وعناصـره الأساسـية مثـل الإنفـاق الاسـتهلاكي واسـتثمارات الأعمـال) والنـاتج، وتوظيـف العمالـة والتضـخم، وكـذلك ميـزان المدفوعات في البلد المعني- أي ميزان معاملاته مع بقية العالم.

ويركـز الصـندوق أساسـاً علـى السياسـات الاقتصـادية الكليـة للبلـدان - أي السياسـات المتعلقـة بميـزان الحكومـة، وإدارة النقـد والائتمـان وسـعر الصـرف - وسياسات القطاع المالي، بما في ذلك تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والرقابة عليها، وإضافة إلى ذلك يوجه صندوق النقد الدولي اهتماماً كافياً للسياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي - بما في ذلك سياسات سـوق العمـل الـتي تـؤثر على سلوك التوظيف والأجور، ويقدم الصندوق المشورة لكل بلد عضو حول كيفيـة تحسين سياسته في هذه المجالات، بما يتيح مزيداً من الفاعلية في السعي لبلـوغ أهـداف مثل ارتفاع معدل توظيف العمالة، وانخفـاض التضـخم، وتحقيـق النمـو الاقتصـادي القابل للاستمرار - أي النمـو الـذي يمكـن أن يسـتمر بغـير أن يـؤدي إلى مصـاعب كالتضخم ومشكلات ميزان المدفوعات.

أهداف صندوق النقد الدولي

تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:

1. تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئـة دائمـة تهيـئ سـبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.
2. تيسير التوسع والنمـو المتـوازن في التجـارة الدوليـة، وبالتـالي الإسـهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليهـا، وفي

تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.

3. العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.
4. المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة لنمو التجارة العالمية.
5. تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها، دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)،

منظمة الشفافية الدولية [1]، هي منظمة دولية غير حكومية، معنية بالفساد، ومقرها في برلين، بألمانيا، تأسست في عام 1993 كمؤسسة غير ربحية، وتدعو لأن تكون منظمة ذات نظام هيكلي ديمقراطي متكامل، وتقول المنظمة عن نفسها(الشفافية الدولية هي منظمة مجتمع مدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد، وتجمع الناس معاً في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد على الرجال، والنساء، والأطفال حول العالم).

ومهمة الشفافية الدولية هي خلق تغيير نحو عالم من دون فساد، وترفض المنظمة فكرة تفوق الشمال فيما يتعلق بالفساد، وتلتزم بكشف الفساد حول العالم.

ومنذ العام 1995 بدأت بإصدار مؤشر فساد سنوي يعرف باسم مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perceptions Index)، وهي تنشر أيضاً تقرير فساد عالمي، هو بارومتر الفساد العالمي، ودليل دافعوا الرشوة، وغيرها من المؤشرات، ولمزيد من

1 - http://ar.wikipedia.org/wik تاريخ زيارة الموقع 3/ 3/ 2013.

المعلومات عن مقاييس منظمة الشفافية الدولية انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب آليات قياس الفساد.

والمنظمة لا تتولى التحقيق على قضايا فساد معينة، أو على الأفراد، بل تطور وسائل مكافحة الفساد، وتعمل مع منظمات المجتمع المدني، الشركات والحكومات لتنفيذها.

ويتمثل نجاح المنظمة بوضع موضوع الفساد على قائمة أجندة العالم، ومؤسساته الدولية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وتنظر المنظمة للفساد كعقبة رئيسية للتنمية، كما أن المنظمة لعبت أيضاً دور أساسي في تقديم ميثاق الأمم المتحدة ضد الفساد، واتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ضد الرشوة.

منظمة التجارة العالمية

تم إنشاء منظمة التجارة العالمية في 1995، وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً، حيث أن منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)، والتي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية [1].

وهكذا وبالرغم من أن منظمة التجارة العالمية مازالت حديثة، فإن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تم وضعه في الأصل تحت الجات قد بلغ عمره خمسون عاماً، وأحتفل النظام باليوبيل الذهبي في جنيف في 19 مايو 1998 بحضور العديد من رؤساء الدول وقادة الحكومات.

ولقد شهدت العشرون عاماً الماضية نموا استثنائيا في التجارة العالمية، فقد زادت صادرات البضائع بمتوسط 6٪ سنوياً، وساعدت الجات ومنظمة التجارة العالمية على إنشاء نظام تجاري قوي ومزدهر مما ساهم في نمو غير مسبوق،

ولقد تطور النظام من خلال سلسلة من المفاوضات أو الجولات التجارية التي انعقدت تحت راية الجات، فقد تناولت الجولات الأولى بصفة أساسية خفض التعريفات، وشملت المفاوضات التالية مواضع أخرى مثل مقاومة الإغراق

---

1 - http://www.wtoarab.org/page.aspx?page_key=about_us&lang=ar تاريخ زيارة الموقع 2013/3/4

والإجراءات التي لا تخص التعريفات، وأدت الجولة الأخيرة من 1986 إلى 1994 إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية.

ولم تنته المفاوضات عند هذا الحد، بل استمرت بعض المفاوضات بعد نهاية جولة أورجواي، في فبراير 1997 وتم الوصول إلى اتفاقية بخصوص خدمات الاتصالات السلكية اللاسلكية، مع موافقة 69 حكومة على إجراءات تحريرية واسعة المدى، تعدت تلك التي تم الاتفاق عليها في جولة أورجواي.

وفي نفس العام أتمت أربعون حكومة بنجاح مفاوضات خاصة بالتجارة بدون تعريفات خاصة بمنتجات تكنولوجيا المعلومات، كما أتمت سبعون من الدول الأعضاء اتفاقا خاصا بالخدمات المالية يغطى أكثر من 95٪ من التجارة البنكية والتأمين والأوراق المالية والمعلومات المالية.

كما وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية في الاجتماع الوزاري في مايو 1998 على دراسة مواضع التجارة الناشئة من التجارة الإلكترونية العالمية.

اختصاصات منظمة التجارة العالمية :

إن الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية، هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسله وبصورة متوقعة وبحرية.

وتقوم المنظمة بذلك عن طريق:

- إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة.
- التواجد كمنتدى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة.
- فض المنازعات المتعلقة بالتجارة.
- مراجعة السياسيات القومية المتعلقة بالتجارة.
- معاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية، من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب.
- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

الأهداف [1]:

1. إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام: فالمستهلك والمنتج كلاهما يعلم إمكان التمتع بضمان الإمداد المستمر بالسلع مع ضمان اختيار أوسع من المنتجات تامة الصنع ومكوناتها وموادها الخام وكذلك بخدمات إنتاجها، وبذلك يضمن كل من المنتجين والمصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائما لهم.
2. الثقة والضمان: أن يعرف المستهلكون والمنتجون أنهم يمكنهم أن ينعموا بإمدادات مضمونة واختيارات أوسع من المنتجات النهائية والمكونات والمواد الخام والخدمات التي يستخدمونها، وأن يعرف المنتجون والمصدرون أن الأسواق الأجنبية سوف تظل مفتوحة لهم.
3. نشوء عالم اقتصادي مزدهر يتمتع بالسلام ومسئول بصورة أكبر: يتم بصورة نموذجية اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية بإجماع الدول الأعضاء ويتم التصديق عليها بواسطة برلمانات الدول الأعضاء، ويتم الاعتراض بخصوص الخلافات التجارية عن طريق آلية فض المنازعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، حيث يتم التركيز على تفسير الاتفاقيات والتعهدات وكيفية ضمان التزام السياسات التجارية للدول بهما، وبهذه الطريقة تنخفض مخاطر أن تمتد الخلافات إلى نزاعات سياسية أو عسكرية، وبخفض الحواجز التجارية فإن نظام منظمة التجارة العالمية يزيل أيضاً الحواجز الأخرى بين الأفراد والدول.

وتتخذ القرارات في منظمة التجارة العالمية في العادة، بإجماع أصوات الدول الأعضاء، ثم يتم إقرارها لاحقاً من خلال برلمانات الدول، وتحول أية خلافات تجارية إلى آلية تسوية المنازعات في المنظمة، حيث يتم الاحتكام إلى الاتفاقيات والمعاهدات، لضمان أن النظم والسياسات التجارية للدول تتوافق معها، وبهذا الأسلوب فإن مخاطر تحول المنازعات إلى صراعات سياسية أو عسكرية تنخفض كثيراً، وبتقليل الحواجز في التجارة تؤدي أنظمة منظمة التجارة العالمية إلى تقليل الحواجز ما بين الأمم والدول.

---

[1] - http://doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/wiki_10.doc تاريخ زيارة الموقع 4/ 3/ 2013

النشاطات و المهام

إن الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسة وبصورة متوقعة وبحرية.

وتقوم المنظمة بذلك عن طريق:

أ- إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة.

ب- التواجد كمنتدى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة.

ت- فض المنازعات المتعلقة بالتجارة.

ث- مراجعة السياسيات القومية المتعلقة بالتجارة.

ج- معاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب.

ح- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

تضم منظمة التجارة العالمية أكثر من 150 عضو من دول العالم، نذكر منها من الدول العربية، مملكة البحرين، مملكة المغرب، دولة الكويت، تونس، جيبوتي، جمهورية مصر العربية، دولة قطر، الإمارات العربيّة المتّحدة، المملكة الأردنية الهاشمية، عُمان، المملكة العربية السعودية.

وقد أقرت المنظمة في شهر ديسمبر 1996 إنشاء وحدة عمل خاصة لمراقبة الشفافية في التبادلات الحكومية في الدول الأعضاء، وتهدف الوحدة إلى القيام بدراسة عن الممارسات الحكومية في هذا الصدد بغرض صياغة المواد الأساسية لاتفاقية حول الفساد، غير أنه من المستبعد إصدار وإقرار هذه الاتفاقية في المستقبل القريب، نظراً لوجود تباين واسع بين الدول الأعضاء في المنظمة بهذا الشأن.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:(OECD)

(Organization for Economic Co - operation and Development)

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [1] هي منظمة دولية، مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة، التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية، واقتصاد السوق الحر.

نشأت في سنة 1948 عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي العملية (آنفا) (OEEC)، التي يتزعمها الفرنسي روبير مارجولين، للمساعدة على إدارة خطة مارشال، لإعادة عمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلدان غير أوروبيه، وفي سنة 1960 تم إصلاحها لكي تكون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،

أهداف المنظمة

المنظمة تمنح فرصة تمكن الحكومات من مقارنة التجارب السياسة، والبحث عن إجابات للمشاكل المشتركة، وتحديد الممارسات الجيدة، وتنسيق السياسات المحلية والدولية، والمنظمة تشكل منتدى للضغط، والتي يمكن أن تكون حافزا قويا لتحسين السياسات وتنفيذها عن طريق سن قوانين غير ملزمة يمكن أن تؤدي أحيانا إلى المعاهدات الملزمة.

والتبادلات بين الحكومات المشتركة في المنظمة، تتم عن طريق تدفق المعلومات والتحليلات التي تقدمها الأمانة العامة في باريس، ومهمة الأمانة جمع البيانات ورصد الاتجاهات والتحليلات والتنبؤات الاقتصادية، كما تهتم بالبحوث المتعلقة بالتغيرات الاجتماعية، أو التطور في أنماط التجارة، والبيئة، والزراعة، والتكنولوجيا، والضرائب، والمجالات الأخرى.

وخلال العقد الماضي، عالجت المنظمة مجموعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك ساهمت في تعميق المشاركة مع دوائر الأعمال، ونقابات العمال، وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني، وعلى سبيل المثال المفاوضات في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، في المجال الضريبي والتسعير التحويلي، وقد مهدت الطريق للمعاهدات الضريبية الثنائية في جميع أنحاء العالم.

[1] – منظمة_التعاون_والتنمية_الاقتصادية / ar.wikipedia.org/wiki تاريخ زيارة الموقع 4/ 3/ 2013.

العناصر الرئيسية لاتفاقية و توصيات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية [1]:

- حظر رشوة المسئولين الأجانب.
- الالتزام من قبل الدول المصادقة على الاتفاقية، بمقاضاة الشركات التي يشتبه برشوتها لموظفين عموميين في الخارج.
- الالتزام من قبل الدول المصادقة على الاتفاقية، بإثبات مسؤولية الأشخاص الاعتباريين عن الرشوة.
- تعزيز التعاون بين سلطات إنفاذ القانون في البلدان الموقعة.
- التوصية بإنشاء آليات فعالة وآمنة للإبلاغ عن المخالفات.
- الرصد الدولي لتنفيذ الاتفاقية و التوصيات.
- فرض حظر على خصم الرشاوى من الضرائب على الموظفين العموميين الأجانب.

وتعتبر جهود المنظمة، من أهم وأشمل المبادرات الدولية المبذولة لمكافحة الفساد، وتتركز هذه الجهود في المجالات التالية [2]:

1. الرشوة في تبادلات الأعمال الدولية: يحتل هذا المجال أهمية خاصة في نشاط المنظمة، وترجع أول خطوة تم اتخاذها إلى عام1994، عندما أصدرت المنظمة مجموعة من توصيات عرفت بتوصيات عام 1994 بشأن الرشوة في تبادلات الأعمال الدولية، والتي دعت الدول الأعضاء إلى تحديد معايير فاعلة لمحاربة ومنع رشوة الموظفين الرسميين الأجانب، ونصت التوصيات، على أن تقوم لجنة الاستثمارات الدولية، والشركات متعددة الجنسية في المنظمة، بمتابعة التزام الدول بهذه التوصيات، ورفع تقرير بذلك إلى المنظمة، خلال ثلاث سنوات، وقد تم في شهر مايو 1997 مراجعة هذه التوصيات في ضوء التقرير المقدم من اللجنة، وتم إصدار توصيات جديدة

---

[1] - http://www.business-anti-corruption.com/ar/about-corruption/oecd/ تاريخ زيارة الموقع 4/ 3/ 2013.

[2] - بوزيان، راضية، ظاهرة الفساد في المجتمع العربي: مرجع سابق، ص 32.

عرفت بتوصيات عام 1997 بشأن الرشوة في تبادلات الأعمال الدولية، تميزت بأنها أكثر شمولية من سابقتها، وتضمنت تعهدات أكثر تحديداً في مجالات معينة مثل تحريم رشوة الموظفين الرسميين الأجانب، وحثت هذه التوصيات على التطبيق الدقيق لتوصيات عام 1996 المتعلقة بالإعفاء الضريبي للرشاوى المقدمة للموظفين الرسميين الأجانب، وقد دفعت الإنجازات التي تم تحقيقها على صعيد تطبيق التوصيات، إلى الانتقال لمرحلة أكثر تقدماً، تتمثل في قيام الدول الأعضاء في المنظمة، إضافة إلى خمس دول غير أعضاء، بتوقيع اتفاقية دولية لمكافحة رشوة الموظفين الرسميين الأجانب، المعنيين بتبادلات الأعمال الدولية، وذلك في السابع عشر من شهر ديسمبر1997.

2. الفساد في المشتريات الممولة بالمساعدات: أصدرت المنظمة في شهر مايو1996 التوصيات الخاصة بمكافحة الفساد في المشتريات الممولة بالمساعدات، والتي تدعو إلى اعتماد مجموعة من الشروط والتدابير لمنع الممارسات الفاسدة في المشتريات، التي يتم تمويلها بمساعدات خارجية، ودعت التوصيات الدول الأعضاء إلى التعاون مع الدول المستفيدة من التمويل، مع المؤسسة الإنمائية الدولية لتطبيق هذه التوصيات، بالإضافة إلى ذلك، تقوم المنظمة بمساعدة الدول الأعضاء على تطوير إطار عمل فاعل لتعزيز استقامة الموظفين الرسميين، وزيادة كفاءة أدائهم.

المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد :(GOPAC)

Global Organization of Parliamentarians Against Corruption

تأسست المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد [1] (GOPAC) في مؤتمر برلماني دولي عقد بكندا، في أكتوبر 2002، وهي منظمة معنية بتعزيز مبادئ المساءلة والنزاهة والشفافية، وقد جاءت نتيجةً لجهود برلمانيين من حول العالم، وقد توسعت المنظمة لتضم أكثر من 250 برلماني من 72 بلدا، حيث يعملون لتعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، وللمنظمة فروع في أنحاء العالم كافة، بعضاً منها ناشطة جداً في

[1] - http://www.arpacnetwork.org/showArticles_ar.aspx?aid=116 تاريخ زيارة الموقع 3/ 3/ 2013.

محاربة الفساد، وأخرى ما زالت قيد التأسيس، وتقوم المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد GOPAC بدور التنسيق العالمي، في حين تعمل الشبكات الإقليمية على تفعيل قدرة البرلمانيين في مواجهة قضايا الفساد، ويقوم المركز البرلماني الكندي بدور السكرتارية الدولية التي تقوم بدعم وتشجيع تأسيس هذه الفروع الإقليمية والوطنية للبرلمانيين.

وانبثق عن وجود المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد GOPAC، ظهور منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، وحتى الآن تم تأسيس عدة فروع في البلدان العربية التالية: اليمن، الكويت، الأردن، البحرين، المغرب، فلسطين، ولبنان.

وتسعى منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد لتحقيق أهداف عديدة أهمها:

1. العمل والتعاون مع الفروع الإقليمية الوطنية من أجل إنشاء المعايير الخاصة بالسلوك، والآيلة إلى تعزيز الشفافية والمحاسبة والحكم الجيد.
2. تعزيز حكم القانون ومحاسبة مؤسسات الدولة.
3. تطوير قدرات البرلمانات والبرلمانيين، من اجل الإشراف على أنشطة الحكومات والمؤسسات العامة الأخرى، وبالتالي محاسبتها بشكل أفضل.
4. تشجيع وتسهيل تبادل المعلومات والمعارف والتجارب بين مختلف أعضائها.
5. تقاسم المعلومات حول الدروس والممارسات الفضلى ذات الصلة بتدابير مكافحة الفساد.
6. تشجيع البرلمانات والبرلمانيين على سن التشريعات الهادفة إلى تعزيز الحكم الجيد والشفافية والمساءلة.
7. تعزيز التدابير الرامية إلى التعاطي بفعالية مع الفساد، وزيادة الوعي العام حول مسألة الفساد على جميع مستويات المجتمع.
8. توعية البرلمانيين وصانعي السياسات على وجود الفساد وطبيعته ووسائل مكافحته.
9. الدعوة إلى إدماج تدابير مكافحة الفساد في جميع برامج الحكومات وأعمالها، بهدف الارتقاء بقدرات المؤسسات الوطنية والإقليمية على التعاطي بفعالية مع الفساد.

10. العمل مع الهيئات الوطنية والإقليمية في مجال حشد الموارد اللازمة لبرامج مكافحة الفساد بما في ذلك:

- دعم أنشطة منظمات مماثلة وإقليمية أخرى.
- تقاسم المعلومات، من خلال استخدام مواقع الإنترنت، والبريد الإلكتروني، ووسائل أخرى.
- رعاية ورشات عمل لمكافحة الفساد، على المستويات الوطنية والإقليمية.
- الاتصال والعمل بالتعاون مع المنظمات الدولية، والمؤسسات البرلمانية، والمجتمع الأهلي، ومنظمات أخرى، في مختلف المواضيع الرامية إلى تعزيز الحكم الصالح، والشفافية والمساءلة.
- إجراء أبحاث ونشر معلومات حول الممارسات الفضلى.
- الترويج للقضايا ذات الصلة بالأعضاء، تأييداً لأهداف المنظمة وأغراضها.
- القيام بمختلف الأعمال الأخرى الثانوية، أو التي تصب في إطار دعم وتعزيز تحقيق أي من هذه المواضيع، بما فيها القدرة على جمع الأموال من مصادر عامة أو خاصة (سواء وطنية أو إقليمية أو دولية).

مشاريع المنظمة

- تعزيز الشفافية في الإنفاق السياسي في المنطقة العربية.
- مشروع الأخلاقيات السياسية وتضارب المصالح.
- مشروع الشفافية في الإيرادات.
- مشروع تفعيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- دعم القدرات الرقابية للبرلمانيين العراقيين في مجال الصناعات الاستخراجية.
- دعم البرلمانيين العرب في تطوير مدونات السلوك.

المؤتمرات

- المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين ضد الفساد – مانيلا، من ٣٠ كانون الثاني/ يناير حتى ٢ شباط/ فبراير ٢٠١٣.
- ورشة عمل الجمعية العمومية لمنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد.

- المؤتمر العالمي الرابع للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد – مكسيكو سيتي، المكسيك، ٢٠١١.
- الجمعية العمومية لمنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد – بيروت في أيار/ مايو ٢٠١٠.
- المؤتمر السنوي الرابع لمنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد.
- المؤتمر العالمي الثالث للبرلمانيين ضد الفساد: الكويت ٢٠٠٨، برلمانيون يقودون برنامجاً لمكافحة الفساد.
- مؤتمر الشفافية في الإيرادات.
- المؤتمر البرلماني العربي الثالث لمكافحة الفساد.
- مؤتمر الأخلاقيات البرلمانية وتضارب المصالح.

المنظمة العربية لمكافحة الفساد (AACO)

Arab Anti-Corruption Organization

المنظمة العربية لمكافحة الفساد [1]، مؤسسة خيرية مستقلة، لا تهدف إلى الربح، تأسست سنة 2005، وتم تسجيلها في المملكة المتحدة، واتخذت بيروت– لبنان مقراً عاماً لها، ولقد أصدرت الحكومة اللبنانية مرسوما جمهورياً رقم15579 بتاريخ13 حزيران2005، تم بموجبه منح المنظمة كافة الامتيازات والحصانات اللازمة لممارسة مهامها، أسوة بالمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في أطار الأمم المتحدة.

ولقد تأسست المنظمة إثر مؤتمر عقده مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، في الفترة 20-23 أيلول2004 حضره نخبة متقدمة من المفكرين وأصحاب المشورة والعاملين في الحقل العام، جمعهم اهتمامهم بأمور الشفافية و مناهضة الفساد، والحكم الصالح في الأقطار العربية، و ذلك تعزيزاً للقدرات من أجل تأسيس شبكة عربية متكاملة من مؤسسات متخصصة تعمل على دعم المجتمع الأهلي العربي، و مؤسساته المدنية.

[1] – www.arabanticorruption.org تاريخ زيارة الموقع 3/ 3/ 2013.

الغاية والمهمات

تسعى المنظمة العربية لمكافحة الفساد إلى تعزيز الحكم الصالح، والمفاهيم الديمقراطية في المجتمع العربي، من خلال ما يلي:

- إحداث الوعي وتوسيع الإدراك، بأهمية مناهضة الفساد وحماية المصالح العامة، والمال العام.
- تحليل التأثير السيئ للفساد على التماسك الاجتماعي، والسلم الأهلي، وعلى التنمية الاقتصادية المستدامة، وكشف الأضرار التي يلحقها بالاقتصاد الوطني، والثروة القومية.
- حفز المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني على الاهتمام والانخراط بالنشاط المانع للفساد، ومكافحة أسبابه، واستقطاب تعاون المواطنين ومؤسسات المجتمع لكشف مواطن الفساد وفضحها، وتعبئة الجهود لإصلاحها.
- تشجيع ثقافة وممارسات الشفافية والتداول الحر للآراء والمعلومات، وإرساء قواعد ومستلزمات الرقابة والمحاسبة، وتوازن الصلاحيات وسائر الضوابط المؤسسية المقاومة للفساد.
- رصد وتشخيص القصور الهيكلي المتيح للفساد في النظم الإدارية والمحاسبية، في الإدارات الحكومية وفي شركات ومؤسسات القطاع الخاص، والمجتمع المدني.

الوسائل

تتوخى المنظمة، من أجل تحقيق غايتها وتنفيذ مهماتها، سلوك الطرق واستعمال الوسائل التالية:

- رصد ودراسة وتحليل مظاهر الفساد في الحياة العامة، والعوامل البيئة المشجعة له، وجمع المعلومات عن ذلك من مختلف المصادر، وتنظيمها في قاعدة معلوماتية ومعرفية سهلة التناول والانتشار، ويشمل ذلك القوانين والأنظمة والممارسات المتبعة في الدول العربية، والتي تشكل البيئة المواتية أو المانعة للفساد.

- تنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية والمحاضرات، ونشر وإذاعة وقائعها ونتائجها.
- نشر دراسات وإذاعة المعارف التي تنمّي الوعي، وتشحذ المشاعر الأخلاقية الرافضة للفساد، والمقاومة لسلوكياته.
- زيارة الدول العربية والتداول مع مسئولي الأجهزة والمؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني فيها بما يخدم أغراض المنظمة.
- التواصل مع المؤسسات الدولية التي تعنى بمناهضة الفساد، والتنسيق معها وغير ذلك من وجوه المساهمة في النشاط الدولي المعني بمكافحة الفساد.
- إنشاء شبكات أكاديمية وإعلامية تساند أهداف المنظمة، وتتولى إدخال الثقافة المناهضة للفساد في سياسات ومناهج التربية والتعليم، والإعلام على مختلف المستويات.

المنهج

تنظر المنظمة إلى الفساد في الوطن العربي باعتباره مرضاً لا يفتك فقط في التركيب الأخلاقي و القيمي للمجتمع العربي، إنما يتجاوز ذلك لتهديد النمو الاقتصادي و حركة التنمية و الإنماء.

ففي مكافحتها للفساد، تسعى المنظمة لتحرير قطاعات النشاط الاقتصادي العامة منها والخاصة، من السلوكيات المرتبطة بالفساد، والمعيقة لنمو الديمقراطية، و حرية الرأي، و تبادل الأفكار، و توسيع نشرها، كما تسعى المنظمة على تشجيع الحكم الصالح، والذي بدوره يؤدي إلى إزالة معالم الفساد السياسي ومسلكيته الشائنة.

مصادر التمويل

تعتمد المنظمة العربية لمكافحة الفساد في تمويل نشاطها، على التبرعات غير المشروطة، التي تتلقاها من الأفراد و المنظمات الذين يدعمون أهداف المنظمة و برامجها، و تأمل المنظمة أن تستطيع من خلال نشاطها توسيع قاعدة المتبرعين لها، لتأكيد استمراريتها وفعاليتها.

تعقد المنظمة العربية لمكافحة الفساد، مجموعة من الندوات والحلقات الدراسية، وورش العمل، كما ويصدر عن المنظمة العربية لمكافحة الفساد نشرة الشفافية بشكل دوري، وأصدرت المنظمة مجموعة من الكتب منها:

كتاب الإعلام ومسيرة الإصلاح في الأقطار العربية:

ويضم هذا الكتاب بين دفتيه، النصوص الكاملة لأوراق البحث والتعقيبات، والمناقشات المفتوحة التي تلتها، والتي تمّ عرضها خلال ندوة الإعلام ومسيرة الإصلاح في الأقطار العربية، التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد في بيروت، خلال يومي 20- 21 أيار/ مايو 2010، وقد شارك في هذه الندوة عدد من المفكرين والإعلاميين والناشطين السياسيين، المهتمين بشؤون الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب من عدة أقطار عربية، ومن مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية، وإن الهدف الأساسي لهذه الندوة لا ينحصر في بحث الجوانب التقنية من الإعلام، بل يتعداه ليشمل تلمّس معالم رؤية صحيحة لتفعيل أدائه، لدعم الأهداف الوطنية والقومية التي تسعى إلى تحقيقها.

وصدر أيضا كتاب ***مؤشرات الفساد في الأقطار العربية"إشكاليات القياس والمنهجية***:

ويضم كتاب "مؤشرات الفساد إشكاليات القياس والمنهجية في الأقطار العربية" بين دفتيه، الأعمال والوقائع الكاملة للحلقة البحثية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، وبمشاركة المنظمة العربية للديمقراطية، في فندق "كراون بلازا" في بيروت يومي 15 – 16 أيار/ مايو 2009.

وصدر كتاب ***الخصخصة وتحديات التنمية المستدامة في الأقطار العربية***:

يضم هذا الكتاب بين دفتيه، الوقائع الكاملة للحلقة النقاشية حول "الخصخصة وتحديات التنمية المستدامة في الأقطار العربية"، التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد في بيروت يوم 05 آذار / مارس 2010.

وصدر كتاب ***الرقابة المالية في الأقطار العربية***:

ويضم هذا الكتاب بين دفتيه، الوقائع الكاملة لندوة "الرقابة المالية في الأقطار العربية"، التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، في بيروت يومي 23 – 24 نيسان / أبريل 2009، ذلك إن الهدف الأساس لهذه الندوة، كان قياس فاعلية نظم المتابعة المالية، وآليات الرقابة المتبعة حالياً من قبل أجهزة الدولة، المكلفة بالنشاط الرقابي على الإنفاق الحكومي، سواء من خلال الرقابة التشريعية، والرقابة القضائية، والرقابة المالية التي تمارسها أجهزة الرقابة المالية، وأيضاً الرقابة الشعبية التي تمارسها هيئات المجتمع المدني، بما في ذلك الإعلام والصحافة.

الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET)

Arab Anti-Corruption and Integrity Network

تمثّل الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET) [1]، منبراً إقليمياً رائداً للتشبيك المعرفي، وتنمية القدرات، وحوار السياسات في مجالات اختصاصها، وهي تضم مؤسسات رسمية معنية بمكافحة الفساد من مختلف أرجاء المنطقة العربية، بالإضافة إلى جهات غير حكومية بارزة، منضوية تحت لواء مجموعات غير حكومية، تعمل كعنصر مستقل من عناصر الشبكة العربية، تأسست الشبكة العربية في عمّان (الأردن) بتاريخ 30 تموز/ يوليو 2008 بحضور مسئولين رفيعي المستوى يمثلون جهات معنية بمكافحة الفساد من 16 بلد عربي، وهي ثمرة النتائج الإيجابية التي تحقّقت في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في البلدان العربية، المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقد نشأت نتيجة سلسلة من المشاورات الإقليمية والوطنية المكثفة، التي جرى إطلاقها تحت مظلّة إعلان البحر الميت الثاني، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه، ومن بينهم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وجامعة الدول العربية، وفي ختام هذه المشاورات،

---

[1] – http://www.arabacinet.org/index.php?lang=ar تاريخ زيارة الموقع 3/ 3/ 2013.

تمّت صياغة واعتماد الوثائق التأسيسية للشبكة التي تـنظّم أعمالها، وتشـمل الميثـاق، ونظام العمل، والإعلان التأسيسي.

وبعد ثمانية شهور من التحضيرات الداخلية، اعتمـدت الشـبكة العربيـة برنـامج عملـها الأوّل في 2 نيسـان/ أبريـل 2009، وأطلقـت دورة أعمالهـا لسـنة (2009-2010) برئاسة الأردن، وبتاريخ 27 تموز/ يوليـو 2010، اعتمـدت الشـبكة العربيـة برنامج عملها الثاني وأطلقت دورة أعمالها لسنة (2010-2011) برئاسة اليمن.

وتتولى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفسـاد، تنظـيم نشـاطات مختلفـة لدعم أعضائها، وتعمل على تقديم المساعدة التقنية اللازمة لهم، أو تقوم بتيسير ذلك عند الإمكان، وتصدر الشبكة أيضاً موجزاً إخبارياً شهرياً ومنتجات معرفيـة أخـرى، وتشجّع تبادل المعلومات عن بعد، بين المعنـيين مـن خـلال أدوات متنوعـة، وتنسّـق مختلف هذه النشاطات "وحدة الـدعم الإقليميـة" الخاصـة بالشـبكة، والـتي يستضـيفها برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مكاتبه في بيروت (لبنان).

الجهات المسئولة عن مكافحة الفساد محليا

إما محلياً في الأردن، فهناك مؤسسات رقابة تعمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي وهي:-

هيئة مكافحة الفساد:

أنشأت هيئة مكافحة الفساد الأردنيـة، بموجـب القـانون رقـم 2006/62 وتـرتبط برئيس الوزراء، وتتمتع بشخصية اعتباريـة ذات اسـتقلال مـالي وإداري، ولهـا بهـذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها، وحق إبـرام العقـود والتقاضي، وينوب عنها في الإجراءات القضائية المحامي العام المدني، و رئيس النيابـة العامة الإدارية، في الدعاوى الإدارية.

تهدف الهيئة في مجال مكافحة الفساد إلى ما يلي [1]:

[1] - انظر قانون هيئة مكافحة الفساد الأردني رقم 62/ 2006 .

- وضع وتنفيذ وترسيخ سياسات فعالة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لمكافحة الفساد والوقاية منه.
- الكشف عن مواطن الفساد بجميع أشكاله، بما في ذلك الفساد المالي والإداري، وكذلك الواسطة والمحسوبية، إذا شكلت اعتداء على حقوق الغير وعلى المال العام.
- توفير مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة.
- مكافحة اغتيال الشخصية.
- التعاون في تقديم وطلب المساعدة القانونية الدولية، حال توافر شروط تقديمها من خلال القنوات الرسمية.

تتولى الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها المهام والصلاحيات التالية:-

أ- التحري عن الفساد المالي و الإداري، والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة والمعلومات الخاصة بذلك، ومباشرة التحقيقات والسير في الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لذلك.

ب- ملاحقة كل من يخالف أحكام القانون، وحجز أمواله المنقولة وغير المنقولة، ومنعه من السفر، وطلب كف يده عن العمل من الجهات المعنية، ووقف راتبه وعلاواته وسائر استحقاقاته المالية إذا لزم، وتعديل أي من تلك القرارات أو إلغائها، وفق التشريعات سارية المفعول.

ت- للهيئة أن تبدأ في إجراء التحريات اللازمة لمتابعة أي من قضايا الفساد من تلقاء نفسها، أو بناء على إخبار يرد من أي جهة، وإذا تبين بنتيجة التحري أو التحقيق، أن الإخبار الوارد إلى الهيئة كان كاذباً أو كيدياً، يتم تحويل مقدمه إلى الجهات القضائية المختصة وفقاً للأصول القانونية المتبعة.

ث- بالرغم مما ورد في أي تشريع آخر، تلتزم الهيئة بإصدار قراراتها في موعد أقصاه ثلاثة أشهر، من تاريخ بدء إجراءات التحقيق والتحري في الشكوى.

يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية:

1) رسم السياسة العامة لمكافحة الفساد، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.

2) توعية المواطنين بآثار الفساد الخطيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

3) نشر تقارير دورية، تبين مخاطر الفساد والواسطة والمحسوبية على مؤسسات الدولة وإداراتها العامة.

4) التعاون والتنسيق مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية، لتعزيز التدابير الخاصة بمكافحة الفساد وتطويرها، واقتراح البرامج والمشاريع الرامية لتحقيق ذلك.

5) الموافقة على الاتفاقيات والعقود التي تبرمها الهيئة، وتفويض من يقوم بالتوقيع عليها نيابة عنها.

6) اتخاذ القرارات اللازمة للتعاقد مع الخبراء والمختصين، فيما يتعلق بأعمال الهيئة.

7) اتخاذ القرارات اللازمة بخصوص قضايا الفساد، بما في ذلك إحالتها للجهة القضائية المختصة.

8) إقرار الهيكل التنظيمي للهيئة، وجدول تشكيلات الوظائف فيها، وإصدار التعليمات التنظيمية اللازمة لذلك.

9) اقتراح مشروعات التشريعات الخاصة بعمل الهيئة، ورفعها لمجلس الوزراء لاستكمال الإجراءات اللازمة بشأنها.

10) تأليف لجنة، أو أكثر، تكن ضرورية لعملها على أن تحدد مهامها في قرار تأليفها.

11) إقرار موازنة الهيئة، ورفعها إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها.

12) إقرار التقرير السنوي للهيئة، ورفعه إلى مجلس الوزراء ومجلس الأمة.

13) أي مهام أخرى ذات علاقة بعمل الهيئة وأهدافها يعرضها الرئيس عليه.

وللمجلس المساهمة في استرداد الأموال المتحصلة عن أفعال الفساد، سواء كانت الأموال داخل المملكة أو خارجها، وتسليمها لمستحقيها.

القيود التي ترد على حق النيابة العامة أو الهيئة في تحريك دعوى الحق العام [1]:

القيد الأول: ما ورد في المادة (6) من قانون هيئة مكافحة الفساد، حيث نصت على مايلي: (تسري الأحكام الخاصة الواردة في التشريعات ذات العلاقة، في حال كان المشتكي عليه بالفساد احد الأشخاص الذي يستوجب الدستور أو التشريعات ذات العلاقة شكلاً أو إجراءات خاصة للتحقيق معهم، أو ملاحقته قضائياً) .

وهذا النص يشكل قيداً على هيئة مكافحة الفساد والإدعاء العام المنتدب لديها في التحقيق في قضايا الفساد، فيما إذا كان المشتكى عليه احد الأشخاص الذين يستوجب الدستور أو القانون التحقيق معه، أو إذا تطلب القانون الحصول على إذن من الجهات المعنية لتحريك الشكوى.

وعلى الرغم من إن النيابة العامة هي صاحبة الاختصاص، الأصيل في تحريك ومباشرة الدعوى العامة، إلاّ أن المشرع وفي أحوال خاصة، ارتأى أن يقيد حرية النيابة العامة في تحريك هذه الدعاوي وتلك القيود مصدرها القانون الذي حددها.

حيث نصت المادة (2/ 1) من قانون أصول المحاكمات الجزائية، تختص النيابة العامة بإقامة دعوى الحق العام ومباشرتها ولا تقام من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون:-

وعبارة لا تقام من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون، تشكل قيد على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى العامة ومباشرتها .

ومن الأمثلة على ذلك :-

الحصانة البرلمانية: نصت المادة 86 من الدستور الأردني لا يوقف احد أعضاء مجلس الأعيان، والنواب، ولا يحاكم خلال مدة اجتماع المجلس، ما لم يصدر عن المجلس الذي

---

1 - الضمور، علي، ورقة عمل دور الجهاز القضائي في مكافحة الفساد، المؤتمر الإقليمي الأول ،تعزيز المواطنة ومكافحة الفساد في المنطقة العربية، عمان 12-13 شباط 2013، مركز الرؤى للدراسات التنموية والإستراتيجية، ص ص 14 – 15.

هو منتسب إليه قرار بالأكثرية المطلقة، بوجود سبب كافي لتوقيفه أو لمحاكمته أو ما لم يقبض عليه في حال التلبس بجريمة جنائية ... الخ .

الحصانة القضائية :المادة (29/ أ) من قانون استقلال القضاء .

في غير حالات التلبس بالجريمة، لا يجوز القبض على قاضي وتوقيفه إلا بعد الحصول على إذن من المجلس القضائي .

المادة (10) من نظام التفتيش القضائي (تقدم الشكوى ضد القاضي من ذي المصلحة إلى الرئيس أو الوزير الذي له أن يحيلها إلى المدير).

ولا يعتد بأي شكوى مقدمة ضد القاضي، ما لم تكن مشتملة على اسم مقدمها وتوقيعه، ومتضمنة وقائع محددة منسوبة للقاضي.

حصانة الوزراء :

المادة (57) من الدستور (لمجلس النواب حق إحالة الوزراء إلى النيابة العامة مع إبداء الأسباب المبررة لذلك، ولا يصدر قرار الإحالة إلا بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب).

القيد الثاني :

ما ورد في المادة (61) من قانون الجرائم الاقتصادية، حيث نصت على مايلي: (لرئيس الوزراء إحالة أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلى محكمة امن الدولة بمقتضى الصلاحيات المقررة له بموجب أحكام قانون محكمة أمن الدولة) .

في حين أن الأصل في الاختصاص للنظر في الجرائم الاقتصادية هي محكمة البداية خاصة، وان الجرائم الاقتصادية تشكل إحدى أفعال الفساد الواردة في المادة الخامسة من قانون هيئة مكافحة الفساد .

القيد الثالث :

ما ورد في المادة (3/ 11) من قانون محكمة أمن الدولة، والتي ورد فيها اختصاص المحكمة بالنظر بأي جريمة أخرى ذات علاقة بالأمن الاقتصادي يقرر رئيس الوزراء إحالتها إليها.

وهذا النص أحياناً يسلب اختصاص الهيئة، والادعاء العام المنتدب في التحقيق في جرائم الفساد الواردة في قانون هيئة مكافحة الفساد .

ومن انجازات هيئة مكافحة الفساد الأردنية ما يلي [1]:

- بتاريخ 12/ 4/ 2011 ضبطت هيئة مكافحة الفساد بالتنسيق مع دائرة الجمارك، فواتير ووثائق تهرب من الرسوم والضرائب والغرامات بلغت حوالي 11مليون و264 ألف دينار أردني، لدى شركة نُقل للسيارات في عمان، وقال رئيس هيئة مكافحة الفساد سميح بينو أن كوادر الهيئة والجمارك، تمكنت من ضبط هذه الفواتير والوثائق المتعلقة بعمليات استيراد سيارات إلى المملكة لدى هذه الشركة، وأضاف أنه تبين بعد تدقيق المعاملات الجمركية العائدة للشركة، أنها تقوم بتقديم فواتير غير صحيحة، وبقيمة مخفضة لغايات تخفيض الرسوم والضرائب المستحقة للخزينة.
- ومن أهم القضايا التي أحالتها الهيئة إلى القضاء، ملف أمانة عمان الكبرى، والذي تخللته العديد من قضايا الفساد، ومن أوجه الفساد في ملف أمانة عمان، ما يتعلق بالعطاء الخاص بالباص السريع، حيث نشر أن أمانة عمان طرحت عطاء يتعلق بشراء 500 سلة مهملات، وما يقارب 1000 كرسي، وعشرات غرف الانتظار، وان ثمن سلة المهملات وصل إلى 2230 دينار للسلة الواحدة، وان الأمانة تمكنت من شراء 150 سلة قبل التوقف عن استكمال مشروع الباص السريع، في حين بلغ ثمن كرسي الانتظار 3200 دينار للكرسي الواحد، بينما بلغ ثمن غرفة الانتظار، والتي يقدر ثمنها الحقيقي بحوالي 500 دينار فقط بلغ ثمنها في عطاء أمانة عمان 13 ألف دينار.
- كما قرر مجلس هيئة مكافحة الفساد، مخاطبة رئيس الوزراء لتحويل ثلاث قضايا، من قضايا صندوق المشاريع التنموية والاستثمارية الخاصة بشركة موارد، إلى النيابة العامة في محكمة أمن الدولة، سندا للصلاحيات المخولة له، بموجب قانون الجرائم الاقتصادية رقم 11 لسنة 1993، و قانون محكمة أمن الدولة رقم 17 لسنة 1959، وتشمل هذه القضايا، مشروع جدار عمان في وادي صقره، ومشروع منتجع وادي العنبر/خشم جعوان في البحر الميت، ومشروع مبنى نادي ضباط القوات المسلحة في دابوق وكما يلي-:

---

1 - بني عامر، نسيم محمد، مكافحة الفساد في الأردن بين مجلس النواب وهيئة مكافحة الفساد، جامعة اليرموك، اربد، 2012، ص 168 – 171

- ❖ قضية جدار عمان (وادي صقره)، التي تتلخص في قيام صندوق المشاريع التنموية والاستثمارية الخاصة بشركة موارد، بالتعاقد مع عدد من الشـركات الاستشـارية والمقاولين، لإقامة مجموعة من المبـاني والأبـراج في منطقـة أسـفل وادي صـقره، حيث تم شراء مجموعة من قطـع الأراضـي بمبلـغ يتجـاوز ثلاثـة ملايـين دينـار، لتضاف إلى أراض أخرى يملكهـا الصـندوق، كمـا تم التعاقـد مـع شـركة عالميـة للحصول على حق استخدام علامة (بودا بار) لتقديم خدمات الطعام والشراب، وقد تم انجاز التصاميم للأبراج والفنادق المراد بناؤها، وكذلك حفر الأرض وبناء بعض الأساسات، إلا انه لم يتم تسويق المشروع، حيث توقف العمل به بعد دفـع مبالغ طائلة للعديد من الشركات الاستشارية والخدمية والهندسـية، فيمـا لم تتبـع أصـول العطـاءات الصـحيحة وإجراءاتهـا، حيـث كانـت تسـتدعى الشـركة أو الشخص ويتم التعاقد معه مباشرة، وقد بلغ مجموع المبالغ المصروفة على المشروع الذي لم يرى النور منه سوى الحفريات ،نحو 30 مليون دينار .
- ❖ قضية مشروع المنتجع السياحي خشم جعـوان/ البحـر الميـت، وتـتلخص في أن المشروع يتمثل برغبة الصندوق في إنشاء منتجع سياحي في منطقة خشم جعـوان، الكائنة على الشاطئ الشرقي للبحر الميت، وفي منطقـة تسـبق منطقـة الفنـادق، وبطريقة تختلف عن منتجع شاطئ سويمة السياحي، بحيث تحتوي فنـدقا سـياحيا، وقد تم التعاقد مع إحدى شركات التعهدات للقيـام بـالحفر، وصـرف لهـا مبلـغ مليون و 257 ألفا و 774 دينارا، كما تم التعاقد مع مكتب للتصاميم الهنـدسىة، ولغايات وضع التصاميم، دفع مبلغ مليون و486 ألفا و 709 دولارات، وكذلك التعاقد مع شركة عالمية للمنتجعات والفنادق، للقيام بدراسـة جـدوى تشـغيلية، دفع لها مبلغ 193500 دولار مقابل الدراسة، ولقاء إقامة ناد صحي، كما تم دفـع مبلـغ 141030 دولارا لصـالح شـركة عالميـة مقابـل تقـديم خـدمات، ومبلـغ 123966دينارا لصالح شركة أخرى للإدارة الهندسـية، مقابـل أتعـاب تـرخيص مساحات، ورسوم تدقيق لجان وتحضير مخططات.
- ❖ قضية مشروع مبنى نادي الضباط / دابوق، وتـتلخص بقيـام الصـندوق بـإجراء الدراسات والتصاميم لإنشاء ناد للضباط في الموقع المحدد لإنشاء القيادة العامة في دابوق، وقد ابرم المفوض العـام للصـندوق عـدة اتفاقيـات مـع شـركات محليـة

وتركية، لإعداد تصاميم هندسية للمشروع على قطع من الأرض مساحتها بحدود 40دونما، وبمساحة بناء تقدر بحدود 23 ألف متر مربع، وقد بلغت تكلفة هذه الدراسات نحو مليون و800 ألف دينار، وتدل القراءات الأولى للجنة الخبراء المشكلة لتقييم هذه الدراسات وتحديد تكلفتها، إلى وجود مبالغة فيها بنحو 600 ألف دينار.

وبينت التحقيقات ارتكاب العديد من المخالفات في هذه القضايا، أهمها عدم إتباع الإجراءات التي يحددها نظام الصندوق وتعليماته، بخصوص إحالة العطاءات على المقاولين والمستشارين، وكان التعامل يتم بشكل مباشر معهم، حيث لوحظ تكرر نفس الأسماء في هذه المشروعات، ومشاريع الصندوق الأخرى، وهذا يؤكد غياب مبدأ الشفافية والرقابة والإشراف من هيئة إدارة الصندوق والمفوض العام، مما جعله يتصرف بهذه المبالغ وبهذه المشاريع ،وكأنها مشاريع خاصة، وليس كأموال عامة، وتعتبر هذه المخالفات جرائم يعاقب عليها القانون بجرم استثمار الوظيفة، خلافا للمادة 175من قانون العقوبات والمساس بالمال العام، وخلافا للمادة (5/ د) من قانون الهيئة، وتم توقيف المفوض العام للصندوق، ومجموعة من الموظفين على اثر هذه القضايا.

ديوان المحاسبة

يعتبر ديوان المحاسبة [1] من الأجهزة الرقابية المباشرة على الدوائر الحكومية، لمطابقة نتائج الأعمال الفعلية، مع المعايير الموضوعة لانجاز تلك الأعمال، وقد مر تأسيس ديوان المحاسبة في الأردن بثلاثة مراحل، ارتبطت بشكل وثيق بتطور الظروف السياسية والاقتصادية والتشريعية في المملكة.

المرحلة الأولى:

وتعود إلى شهر كانون ثاني عام 1928، حينما تم إنشاء فرع في شرق الأردن سمي بدائرة "مراجعة الحسابات" وذلك من أجل التدقيق في الحسابات المالية في الإمارة، وفي أواخر عام 1930، تم استبدال هذا الفرع بمسمى آخر هو " دائرة تدقيق الحسابات"

1 - قانون ديوان المحاسبة الأردني رقم 28 / 1952، وانظرwww.audit-bureau.gov.jo تاريخ زيارة الموقع 2013 /3 /3

وذلك بموجب القرار الوزاري المنشور في الجريدة الرسمية رقم (271) تاريخ 9/ 8/ 1930.

المرحلة الثانية:

وتعود إلى عام 1931 حينما صدر قانون تدقيق وتحقيق الحسابات، حيث تم بموجب هذا القانون تأسيس دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات، استناداً إلى المادة (19) من القانون الأساسي لأمارة شرق الأردن، وكانت مهمة هذه الدائرة فحص الحسابات الحكومية المتعلقة بالإيرادات والنفقات والأمانات والسلفات، بما في ذلك الأموال الخاصة الداخلة في القيود المالية للدولة، ومع أن هذا القانون قد حدد ارتباط دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات برئاسة الوزراء، إلا أن هذا الارتباط لم يكتب له الاستمرار، فقد تم فك ارتباط تلك الدائرة من رئاسة الوزراء وربطها بوزارة المالية عام 1939، وفي عام 1942 أعيد فك الارتباط كما كان عليه في عام 1931 وتم ربط الدائرة برئاسة الوزراء، واستمر هذا الارتباط حتى عام 1949 حينما تم فك الارتباط من رئاسة الوزراء وربطها ثانية مع وزارة المالية والاقتصاد، وبقي الارتباط على هذا الحال حتى عام 1952، واستمر تطبيق قانون تدقيق الحسابات إلى أن صدر قانون ديوان المحاسبة رقم (28) لسنة 1952.

المرحلة الثالثة:

مع صدور الدستور الأردني بتاريخ 8/ 1/ 1952، تكون المرحلة الثالثة لتأسيس ديوان المحاسبة بصفته الدستورية، قد دخلت حيز التنفيذ، حيث نصت المادة (119) من الدستور (يشكل قانون ديوان محاسبة لمراقبة إيراد الدولة ونفقاتها وطرق صرفها)، وفي ضوء هذه المادة الدستورية، فقد صدر قانون ديوان المحاسبة رقم(28) لسنة 1952 في عدد الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ 16/ 4/ 1952، وعمل بهذا القانون بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وقد صدرت خمسة تعديلات على هذا القانون خلال الخمسين عاماً المنصرمة، وجاءت هذه التعديلات لتواكب التوسع في النشاط الحكومي، والتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهده الأردن خلال هذه الفترة، وما تبع ذلك من تطور في أنواع وأساليب الرقابة، وأهدافها، ونطاقها، ومتطلبات ممارستها، والتقنيات المستخدمة فيها.

واكب ديوان المحاسبة التطورات الإقليمية والدولية في مجال الرقابة وكل ما يتعلق بعمله وصولاً إلى الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، أسوة بالأجهزة الرقابية في الدول المتقدمة، فتم رفع مشاريع تعديل لقانونه وفقاً للتطورات الاقتصادية والمعلوماتية التي تشهدها المملكة، إلى أن تم عام 2002 إجراء التعديل على قانون ديوان المحاسبة.

وجاء هذا التعديل بموجب القانون المؤقت المعدل رقم (3) لسنة 2002، ويمثل هذا التعديل نقلة نوعية في قانون ديوان المحاسبة، حيث شملت التعديلات التي جاء بها هذا القانون المؤقت عدة نواحي من أبرزها:-

- تدقيق النفقات لاحقاً، وعكس ذلك فإن الأمر يتطلب موافقة رئيس الوزراء على ذلك، حيث كانت النفقات تدقق وفق المنظور السابق تدقيقاً مسبقاً للمبالغ التي تزيد عن (5000) دينار، حيث كان الديوان ينتهج أسلوب التحول التدريجي من التدقيق السابق إلى التدقيق اللاحق، في كافة إجراءات التدقيق.
- إضافة الرقابة الإدارية، كنوع جديد من الرقابة التي يمارسها الديوان، بالإضافة إلى الرقابة المالية، علماً بأن الديوان يمارس هذه الرقابة منذ تأسيسه على القرارات والإجراءات الإدارية التي لها علاقة أو ارتباط بالأمور المالية.
- إضافة رقابة البيئة، للتأكد من سلامة تطبيق التشريعات البيئية المعمول بها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى ممارسة رقابة الأداء.
- اتساع نطاق الرقابة التي يمارسها الديوان، فقد أضيفت إلى مظلة الديوان الرقابية المؤسسات العامة.
- كما تم بموجب التعديل المشار إليه، إعطاء الحق للديوان الاستعانة بالمستشارين والخبراء والاختصاصين في الأمور التي تستدعي معرفتها خبرة فنية.
- تم إخضاع الموظفين والمستخدمين للمساءلة القانونية في حالة امتناعهم عن تقديم الوثائق لمدققي الديوان لغاية تدقيقها، أو في حالة عدم الرد على استيضاحات الديوان ضمن المدة المسموح بها في القانون.

مهام ديوان المحاسبة :-

تبرز مهام ديوان المحاسبة على النحو التالي:

أ- مراقبة واردات الدولة ونفقاتها، وحساب الأمانات والسلفات والقروض والتسويات والمستودعات على الوجه المبين في هذا القانون.

ب- تقديم المشورة في المجالات المحاسبية للجهات الخاضعة لرقابة الديوان.

ت- الرقابة على الأموال العامة، للتأكد من سلامة إنفاقها بصورة قانونية وفاعلة.

ث- التأكد من سلامة تطبيق التشريعات البيئية المعمول بها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

ج- التثبت من أن القرارات والإجراءات الإدارية في الجهات الخاضعة لرقابة الديوان تتم وفقا للتشريعات النافذة.

يكون ديوان المحاسبة فيما يتعلق بالواردات مسئولا عن:

1) التدقيق في تحقيقات الضرائب والرسوم والعوائد المختلفة، للتثبت من أن تقديرها وتحقيقها قد تم، وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها.

2) التدقيق في معاملات بيوع الأراضي والعقارات الأميرية وتفويضها وتأجيرها.

3) التدقيق في تحصيلات الواردات على اختلاف أنواعها، للتثبت من أن التحصيل قد جرى في أوقاته المعينة وفاقا للقوانين والأنظمة المتعلقة بها، ومن أن قانون جباية الأموال الأميرية قد جرى تطبيقه على المكلفين الذين تخلفوا عن الدفع، ومن أن التحصيلات قد دفعت لصندوق الخزينة وقيدت في الفصول والمواد المخصصة لها في الميزانية العامة.

4) التدقيق في معاملات شطب الواردات والإعفاء منها، للتثبت من عدم إجراء شطب أو إعفاء في غير الحالات والأصول المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المعمول بها.

يكون ديوان المحاسبة فيما يتعلق بالنفقات مسئولا عن:

أ- التدقيق في النفقات، للتثبت من صرفها للأغراض التي خصصت لها، ومن أن الصرف قد تم وفاقا للقوانين والأنظمة.

ب- التدقيق في المستندات والوثائق المقدمة تأييدا للصرف، للتثبت من صحتها ومن مطابقة قيمها لما هو مثبت في القيود.

ت- التثبت من أن إصدار أوامر الصرف، تم حسب الأصول الصحيحة، ومن قبل الجهات المختصة.

ث- التثبت من أن النفقات قيدت في الفصول والمواد المخصصة لها في الميزانية العامة.

ج- التثبت من عدم تجاوز المخصصات المرصودة في الميزانية، إلا بعد الترخيص بذلك من الجهات المختصة.

ح- التثبت من أسباب عدم الصرف لكل أو بعض المخصصات التي رصدت للأعمال الجديدة.

خ- التثبت من تنفيذ أحكام قانون الميزانية العام وملاحقه، ومن صحة الأوامر المالية والحوالات الصادرة بمقتضاه.

ويكون ديوان المحاسبة فيما يتعلق بحسابات الأمانات والسلفات والقروض والتسويات، مسئولا عن تدقيق جميع هذه الحسابات، للتثبت من صحة العمليات المتعلقة بها، ومن مطابقة قيمها لما هو مثبت في القيود، ومن أنها مؤيدة بالمستندات والوثائق اللازمة، ومن استرداد السلفات والقروض في الأوقات المعينة لاستردادها، مع الفوائد المترتبة للخزينة.

من أهم الأهداف التي يسعى الديوان إلى تحقيقها ما يلي:-

- المحافظة على المال العام والتأكد من سلامة استخدامه بصورة قانونية وفاعلة.
- العمل على تطوير إدارة المال العام، والتحقق من صحة الصرف طبقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات سارية المفعول.
- التنبيه إلى أوجه النقص في التشريعات المالية أو الإدارية المعمول بها، واقتراح وسائل معالجتها.
- التعاون مع المؤسسات المحلية والإقليمية والعالمية للارتقاء بالعمل الرقابي.

▪ التأكد من سلامة تطبيق التشريعات البيئية المعمول بها.

▪ التثبت من أن الإقرارات والإجراءات الإدارية تتم وفقاً للتشريعات النافذة.

مديريات الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية :

وفيما يتعلق بالرقابة الداخلية [1]، فقد بدأ الاهتمام بها منذ عام 1951 بصدور النظام المالي رقم 1/ 1951 الذي عدل في عام 1955، والغي في عام 1978 وحل محله النظام رقم 38/ 1978، ونتيجة للتوسع في حجم الأنفاق الحكومي، ومراعاة الاهتمامات الحديثة في مجالات الرقابة والتقييم والمساءلة، وانسجاماً مع توجهات الحكومة بشأن تحسين مستوي الخدمة العامة، وإحكام الرقابة على استخدام المال العام، وتفعيل أنظمة الضبط الداخلي، وتسهيل مهمة الرقابة الخارجية من قبل وزارة المالية، وديوان المحاسبة، وديوان الرقابة والتفتيش الإداري، ومكاتب التدقيق الخاصة.

وعليه فقد أصدر رئيس الوزراء البلاغ الرسمي رقم 25/ 1992 بتشكيل لجنه مختصة لوضع إطار موحد لنشاط وحدات الرقابة الداخلية في مختلف الوزارات والدوائر، والبلاغ الرسمي رقم 31/ 1992 الخاص بتنفيذ توصيات اللجنة ووضعها موضع التنفيذ، وقد تضمن الإطار العام للرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة الرسمية ما يلي:

1. إنشاء وحدة للرقابة الداخلية تابعة للوزير أو المدير العام في المؤسسات الرسمية العامة، تتكون من قسمين الأول: قسم التدقيق والرقابة المالية، والثاني: قسم التدقيق والرقابة الإدارية.
2. تم تحديد أهدافها ونطاق عملها ومجالاتها والمهام والمسؤوليات والصلاحيات لمديرها ورؤساء الأقسام، والشروط الواجب توافرها في العاملين فيها، والإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الدوائر المعنية.

---

[1] – جمعة، احمد حلمي، غالب عوض الرفاعي، مدخل مقترح لتطوير التدقيق الحكومي لمكافحة الفساد في العالم العربي في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الدولي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية / جامعة الزيتونة الأردنية وموضوعة: اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية (المحور الرابع: اقتصاد المعرفة والفساد) والذي يعقد في عمان – الأردن في الفترة من 25-27/ 4/ 2005، ص 20 – 21

ولعل أهم ما تضمنه النظام المالي رقم 3/ 1994 الذي حل محل النظام رقم 38/ 1978 في المواد 48-51 بشأن الرقابة المالية ما يلي:

1. أن الوزير هو المسئول عن حسابات الدائرة ومعاملاتها المالية ومراقبتها.
2. أن الدائرة مسئولة عن المحافظة على موجوداتها المختلفة وتأمين الوسائل الكافية لذلك لحمايتها من الضياع وسوء الاستعمال والاختلاس.
3. تشكل وحدة للرقابة المالية في كل دائرة بقرار من الوزير، وتتكون من موظف أو أكثر من موظفي الوزارة، تناط بها مسؤولية مراقبة تطبيق أحكام هذا النظام والقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة، وللوزير إناطة هذه المهمة بوحدات الرقابة الداخلية المشكلة في الدائرة نفسها، إذا ما تبين بان هذه الوحدات تستطيع القيام بذلك بكفاءة.
4. على الدائرة وضع التعليمات التنظيمية والتطبيقية لوحدات الرقابة الداخلية وتطوير أعمالها.

كما تضمنت التعليمات التطبيقية للشؤون المالية رقم 1/ 1995 في المواد 136-139 بشان الرقابة المالية، بالإضافة إلى مسؤوليات وحدة الرقابة المالية ما يلي:

1) لا يجوز لأي دائرة يوجد فيها وحدة رقابة مالية صرف أي مستند قبل تدقيقه وأجازته من قبل رئيس وحدة الرقابة المالية المعتمدة لديها.
2) يعين وزير المالية خلال شهر كانون الثاني من كل سنة لجان للتفتيش والجرد، وتقوم بالأعمال التي يحددها وزير المالية، والتي تشمل عمليات الفحص، والجرد للصناديق والمستودعات، والطوابع، والأذون البريدية، والأوراق ذات القيمة المالية، على أن ترفع اللجان تقاريرها إلى وزارة المالية في موعد أقصاه عشرة أيام من تاريخ تكليفها، ليتم تحليلها وتقييمها ومعالجة أي انحرافات.

وبناء على ما تقدم، يتضح أن هناك وحدة للرقابة الداخلية مشكلة من موظفي الوحدة الإدارية، ووحدة للرقابة المالية مشكلة من موظف أو أكثر من موظفي وزارة المالية.

والرقابة الداخلية في الأردن مازالت تعاني من الخلل والضعف، وبالتالي عدم قدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، ويعود ذلك الخلل والضعف إلى الأسباب التالية :

1. عدم التزام معظم الوزارات والدوائر ببلاغ رئيس الوزراء رقم (31) لسنة 1992 وعدم متابعة المقصرين ومساءلتهم.
2. مخالفة بعض الوزارات والدوائر في تنفيذ بلاغ الرئيس المشار إليه أعلاه، من ناحية المؤهلات المطلوبة في أفراد وحدات الرقابة، أو في ارتباطها برأس الهرم الإداري، الأمر الذي نتج عنه عدم تفعيل دورها بالمستوى المطلوب.
3. قيام وزارة المالية بإناطة أعمال الرقابة المالية في الوزارات والدوائر ذات الاستقلال المحاسبي بموظف واحد، والذي بدوره لن يستطيع أن يقوم منفرداً بأعمال الرقابة الداخلية على أنشطة الوزارة / الدائرة التي يراقب أعمالها، الأمر الذي أدى إلى تحويل الرقابة الداخلية إلى رقابة شكلية.
4. ضعف مستوى أداء بعض العاملين في وحدات الرقابة، حيث لا تتوفر فيهم الكفاءة والخبرة في أعمال المحاسبة والتدقيق.
5. عدم وجود دليل شامل للتدقيق والرقابة يغطي كافة مناحي الأنشطة المالية والمحاسبية.
6. ضعف الأجهزة المالية في الوحدات الإدارية الحكومية.

كما أن مهنة المحاسبة وخاصة مهنة التدقيق الحكومي، يمكن أن تلعب دوراً عظيماً لمنع، أو اكتشاف، أو تصحيح عمليات الفساد، الذي ربما يعود إلى ضعف أو غياب أو عدم تفعيل أو عدم ملائمة أنظمة الرقابة الداخلية، والمعايير المناسبة في البيئة العربية عموما، والأردنية خصوصاً، وبمعني أخر لا يوجد تنسيق، أو إطار متكامل لمهنة التدقيق الحكومي بين الجهات الرقابية المختلفة، ومن هنا تبرز أهمية تطوير مهنة التدقيق الحكومي، من خلال اقتراح مدخل متكامل للتطوير بين الوزارات والدوائر الحكومية وديوان المحاسبة في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث أن المدققين الحكوميين مؤهلين لمحاربة وقتال الفساد، من خلال السياسات الحكومية المناسبة وتعزيز الأداء، والشفافية الكافية والتأكيد على المساءلة المحاسبية للحكومة لمصلحة المواطن، فتلك

الأدوات كافيه لمكافحة قوية لنظام الفساد، كما أنها تخدم في تحسين الأداء الحكومي ككل، واحترام الشعب، وتحسين ثقته في الحكومة.

الهدف العام للرقابة الداخلية

تهدف وظيفة الرقابة الداخلية إلى مساعدة الإدارة العليا في التأكد من أن الأهداف المحددة قد تم انجازها وفق الخطط والسياسات المرسومة، وتزويدها بالمعلومات والبيانات عما يجري في الواقع، لغايات إحكام الرقابة والتقييم والمساءلة.

كما وتهدف وحدات الرقابة المالية في الدوائر والوحدات الحكومية، إلى المحافظة على المال العام، والموجودات العامة، والتأكد من حسن استخدامها بالشكل الأمثل.

و تتولى وحدة الرقابة المالية، في سبيل تحقيق أهدافها، المهام التالية [1] :-

1. التأكد من صحة ودقة القيود والبيانات والمعلومات المحاسبية والبيانات المالية.
2. التحقق من فاعلية العمليات المالية المتبعة وكفاءتها.
3. حماية الموارد المالية والأصول من سوء الاستعمال.
4. التأكد من مدى الالتزام بالتشريعات النافذة، للحد من الأخطاء واكتشافها في حال وقوعها.
5. الالتزام بالسياسات المالية المعتمدة للدوائر والوحدات الحكومية.

وتلتزم وحدة الرقابة المالية في الدائرة والوحدة الحكومية بما يلي :-

أ- إعداد خطة سنوية للتدقيق المالي، ورفعها إلى الوزير المختص أو المجلس للمصادقة عليها، وذلك قبل نهاية شهر تشرين الثاني من كل سنة.

ب- تقديم تقرير شهري، وكلما دعت الحاجة، عن أعمال الرقابة المالية والانجازات والملاحظات، بما في ذلك الملاحظات التي لم تصوب، إلى الوزير المختص أو المجلس، على أن يقدم تقرير سنوي مماثل للوزير خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة التالية.

---

1 - انظر نظام الرقابة المالية الأردني رقم 3 / 2011

ت- إعداد دليل إجراءات التدقيق المالي ورفعه للوزير للمصادقة عليه.

دور البرلمانات في القضاء على الفساد

بين الدكتور علي الصاوي، في الورقة المعنونة بـ"دور المجالس العربية في محاربة الفساد" المقدمة في مؤتمر "برلمانيون ضد الفساد: تعزيز الشفافية والمحاسبة في العالم العربي"، الذي تنظمه "المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد" GOPAC، بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية International Transparency، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP، والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية LTA، في بيروت، 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2004، مبررات "ولاية البرلمان" في مسألة مكافحة الفساد والتي صاغها على النحو التالي [1]:

أولا، يلعب البرلمان دورا رقابيا في معظم الدول، ولهذه الرقابة ثلاثة معانٍ رئيسية، أولها هو المعنى الدستوري (أي ما هي سلطات وصلاحيات المجلس النيابي في مجال الرقابة على أعمال الحكومة)، والثاني هو المعنى الفني/ التنظيمي (أي ما هي الإجراءات والقواعد المنظمة لممارسة أعضاء المجالس اختصاصهم الرقابي، وما هي الأصول الفنية لهذه الممارسة)، والثالث هو المعنى السياسي (أي هل يقوم البرلمان بدور الحاضن لفكرة سيادة الشعب على الحكم، ووكيلا عن الناخبين في التعاقد مع الحكومة لتنفيذ سياسات تحقق المصالح العامة، وكذلك مراقبة أعمال الحكومة وتقييم أدائها كهيئة تنفيذية).

ثانيا، فمن المعروف أن الغرض من الوظيفة الرقابية للبرلمان هو جعل السلطة التنفيذية تمارس مهامها في إطار من الدستور والقانون لتحقيق الصالح العام للمواطنين، وهذا من خلال وضع أعمال الحكومة تحت مراقبة البرلمان، فيما يسمى الرقابة والتوازن بين السلطات، ويتم تجسيده في قوانين العمل البرلماني، أو اللائحة الداخلية أو النظام الأساسي للمجلس، ويتضمن ما يعرف اصطلاحا باسم "الوسائل أو الأدوات الرقابية" مثل السؤال والاستجواب وتقصى الحقائق وطرح الثقة.. إلا أن الرقابة البرلمانية لا تستهدف فقط ضبط الإيقاع الحكومي في تنفيذ مشروعات خطة التنمية، وضمان

---

[1] - الصاوي، علي، دور البرلمانات في مكافحة الفساد واقع و تجارب من العالم العربي، برلمانيون عرب ضد الفساد، http://arpacnetwork.org/arpdocs/act1.pdf تاريخ زيارة الموقع 8/ 3/ 2013.

توجيه الاعتمادات المالية للأغراض المخصصة لها، وإنما تساعد المجلس على ممارسة قدر من القوة والنفوذ يوازن به ما لدى السلطة التنفيذية، فلا تنفرد إحدى السلطتين بمقاليد الأمور، لأن الإنفراد ربما يقود إلى الفساد.

ثالثا، أن البرلمان يتمتع بما يمكن تسميته "الولاية العامة" في تمثيل مصالح المجتمع، والتي تمتد إلى مختلف الأنشطة والمؤسسات، وإن كانت تأخذ صورا مختلفة، فهناك الولاية الدستورية المباشرة للمجلس على أعمال السلطة التنفيذية، وتأخذ صورة المناقشة وسلطة إقرار سياسات الحكومة قبل تنفيذها (مثل "مناقشة وإقرار برنامج الحكومة" والموازنة المالية أو "إبداء الثقة في تشكيل الحكومة") وأثناء تنفيذها من خلال وسائل الرقابة مثل السؤال والاستجواب وتشكيل لجان تقصى الحقائق ولجان الاستماع..)، وبعد تنفيذ هذه السياسات أيضا (مثل اعتماد الحساب الختامي للموازنة، والتصديق على القرارات والمعاهدات).

رابعا، هناك "الولاية التشريعية للبرلمان"، والتي تمتد إلى أعمال السلطة التنفيذية وأنشطة المؤسسات والهيئات والأفراد..، بل وتمتد إلى وضع القوانين التي تعمل السلطة القضائية في إطارها، ودون التدخل في أحكام القضاء من الناحية الموضوعية، لأن البرلمان نفسه يعمل في ظل دستور ويخضع بالتالي في ممارسة دوره التشريعي لرقابة سلطة قضائية أعلى ومستقلة (مثل المحكمة الدستورية العليا).

خامسا، هناك "الولاية السياسية للنواب"، وتمتد إلى مضمون السياسات وليس فقط إلى سلامة الإجراءات في أعمال الحكومة وتوجيه الموارد المادية والبشرية للمجتمع بما يحقق مصالحه ويحترم إرادته، سواء على مستوى السياسات الداخلية أو الخارجية.

الأدوات الرقابية في مكافحة الفساد

(1) السؤال

تهدف الأسئلة كما جاء في اللوائح الداخلية لعدد من الدساتير العربية إلى استفهام عضو البرلمان عما يجهل أو التحقق من واقعة، وتضيف بعض اللوائح الداخلية - كما هو الأمر في مصر والأردن- إلى ذلك "التعرف على نية الحكومة"، وهى غاية تؤكد حق موجه السؤال في الاطلاع على مشاريع السلطة التنفيذية، وتسمح له بالتوسع في مناقشة هذه المشاريع، وتضع اللوائح الداخلية عددا من الشروط لتنظيم عملية تقديم

الأسئلة، فأكثرها يشدد على ضرورة الإيجاز في صياغة السؤال، وبعضها ينبه إلى ضرورة الحفاظ على وحدة الموضوع، فلا يتشعب السؤال وتضيع الغاية الرئيسية منه، وذلك بقصد إفساح المجال للنظر في أكبر عدد من الأسئلة في الفترات المخصصة لهذا الغرض، كما يطلب في لوائح أخرى عدم تكرار الأسئلة.

(2) طلب الإحاطة

طلب الإحاطة معناه أن العضو يطلب إحاطة الحكومة علماً بأمر قد تجهله، أو يطلب منها إحاطته علما بأمر هو يجهله، ولذا فهذه الوسيلة بمثابة مبادرة من العضو ذاته لكشف مواطن الخلل والفساد أينما كان، وتضفى طلبات الإحاطة قدراً من الفاعلية على الوظيفة الرقابية لمواجهة قضايا الفساد، فهي تعكس في واقع الأمر تجاوباً فورياً مع نبض الشارع، فقضايا الفساد من القضايا الساخنة التي تتطلب تصدى سريع من قبل الأعضاء، ولذا فهذه الأداة تحتل موقعاً متميزاً بين آليات الرقابة البرلمانية.

(3) الاستجواب

والاستجواب يكون مقيد بشروط وآليات، ففي بعض الدول مثل الكويت يحق لأي عضو من أعضاء مجلس الأمة حق تقديمه، وكذلك في مصر، ولبنان، والأردن، ويرتفع عدد النواب المطلوب لتقديم استجواب إلى الحكومة في بعض الدول العربية مثل الجزائر، ويحق في مجلس النواب اللبناني للنائب وللحكومة ولكل وزير طرح الثقة في أعقاب انتهاء مناقشة الاستجواب، وفى برلمانات عربية أخرى، يشترط في طلب سحب الثقة من الوزير أن يصدر عما لا يقل عن عشرة نواب مثل دولة الكويت، وجمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية.

بعض الاستجوابات المهمة التي وجهها مجلس النواب الأردني [1]:

ومن الاستجوابات المهمة التي وجهها مجلس النواب الأردني، انه وفى صىف 1995 وجهت لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين في المجلس انتقادات إلى الحكومة الأردنية لما اعتبرته تجاوزات من قبل المؤسسات الأمنية، وأثارت لجنة الزراعة والمياه في المجلس في صيف 1998 مسألة تلوث مياه الشرب التي يتلقاها الأردن من إسرائيل،

---

[1] – بني عامر، نسيم محمد، مكافحة الفساد في الأردن بين مجلس النواب وهيئة مكافحة الفساد، جامعة اليرموك، اربد، 2012 ، ص ص 100 – 101

واتسمت هذه القضية بالحساسية، لصلتها بالعلاقة مع إسرائيل، وبسبب حاجة الأردن الماسة إلى مياه الشرب خاصة في فترات الصيف، وطالبت اللجنة بإقالة وزير المياه والري لما اعتبرته تقصيرا منه في هذا المجال.

ومن الاستجوابات المقدمة خلال فترة انعقاد المجلس النيابي السادس عشر كانت كالتالي:

- استجواب رقم (1) حول أعمال المخطط الشمولي لمدينة عمان، ويتعلق مباشرة بالمساءلة والفساد وموجه مباشرة إلى رئيس الوزراء.
- استجواب رقم (2) حول العقود الخاصة ببيع وخصخصة شركة توليد الكهرباء المركزية.
- استجواب رقم (3) حول تعيينات الموظفين في دائرة الاستثمار بمؤسسة الضمان الاجتماعي.
- استجواب رقم (4) حول موضوع الوحدة الاستثمارية في الضمان الاجتماعي.
- استجواب رقم (5) حول موضوع المفاعل النووي.
- استجواب (6) حول عقد شركة زين للاتصالات.
- استجواب (7) حول قيمة الرديات المدفوعة من ضريبة المبيعات إلى الشركات الكبرى.
- استجواب(8) حول موضوع استئجار مبنى الإذاعة وتلفزيون.
- استجواب (9)حول اكتشاف الغاز في حقل الريشة.
- استجواب(10) حول عمل الأردنيات في المقاهي والنوادي الليلة.
- استجواب(11) حول بناء مديرية تربية جرش.

إلا انه ومع كل هذه الاستجوابات التي وجهت للحكومة خلال هذا المجلس، لم يحدث أن تطور أي منها إلى طرح الثقة بالحكومة، أو بأحد الوزراء، أو إحالة أي من الوزراء للتحقيق واتهامه على أثرها.

(4) لجان تقصي الحقائق (التحقيق البرلماني)

تعتبر لجان تقصى الحقائق آلية من آليات الرقابة التي عن طريقها يمكن الوقوف على حقيقة ما يثار من موضوعات ومشاكل مالية وإدارية [1]، أو بيان مواطن الفساد في نشاط إحدى المصالح العامة، أو وحدات الإدارة المحلية، أو أي جهاز تنفيذي أو إداري أو أي مشروع من المشروعات العامة، التي قد تكون عرضه لأعمال فساد أو اختراق القانون، ويتم تكليف إحدى لجان البرلمان أو تشكيل لجنة خاصة للوقوف على حقيقة الأمر، أو لتقصى الحقيقة عن الأحوال والأوضاع المالية أو الإدارية أو بيان مدى الالتزام بالقانون أو الخطة، أو الموازنة العامة للدولة، وعلى العضو الذي يلجأ إلى تفعيل آلية لجان تقصى الحقائق، أن يأخذ في اعتباره التأكيد والمناداة بحيادية تشكيل اللجنة، حيث أنه من النادر أن تراقب الحكومة ذاتها بحيادية ونزاهة، وأن يطالب دوماً بأن يكون تشكيل اللجنة باعثاً على كشف كافة جوانب الموضوع، كذلك على العضو أن يفند مدى دقة تقرير اللجنة، وهل رصدت السلبيات فقط أم وضعت خطة للإصلاح وعلاج الفساد.

ومن الأمثلة على لجان التحقيق النيابية التي شكلت من قبل مجالس النواب المختلفة في الأردن مايلي [2]:

- لجنة التحقيق في قضية الكابسات المتعلقة بوزير البلديات وآخرون.
- لجنة التحقيق بقضية توسعة مصفاة البترول الأردنية.
- لجنة تحقيق في العطاء المحال على المكتب الهندسي لزوجة رئيس منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.
- لجنة تحقيق بقضية فساد وتعبيد طريق الجفر بالاسمنت.
- لجنة تحقيق بقضية عطاء إنشاء كازينو البحر الميت.
- لجنة تحقيق في مشروع سكن كريم.

---

[1] – الصاوي، علي، دور البرلمانات في مكافحة الفساد واقع و تجارب من العالم العربي، برلمانيون عرب ضد الفساد، http://arpacnetwork.org/arpdocs/act1.pdf تاريخ زيارة الموقع 8/ 3/ 2013.

[2] – بني عامر، نسيم محمد، مكافحة الفساد في الأردن بين مجلس النواب وهيئة مكافحة الفساد، جامعة اليرموك، اربد، 2012 ، ص ص 103 – 104

- لجنة تحقيق في مشروع الباص السريع.
- لجنة تحقيق حول شبهة فساد في شراء مبنى الضمان الاجتماعي/ اربد.
- لجنة التحقق لبيع شركة توليد الكهرباء وشركة توزيع الكهرباء.
- لجنة التحقيق المتعقلة بوزارة التعليم العالي.
- لجنة التحقيق المتعلقة بملف أمانة عمان الكبرى.
- لجنة التحقيق المتعلقة بهيئة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- لجنة التحقيق النيابية المتعقلة بشركات البورصات.
- لجنة التحقيق النيابية بملفات خصخصة شركة مناجم الفوسفات الأردنية.
- لجنة التحقيق بسفر خالد شاهين.
- لجنة التحقيق بقضايا وزارة الأشغال العامة.
- لجنة التحقيق بقضايا وزارة الزراعة.
- لجنة التحقيق بموضوع فشل سد الكرامة.
- لجنة التحقيق في أعمال سلطة مفوضية العقبة الاقتصادية الخاصة.
- لجنة التحقيق في قضايا وزارة الصحة.
- لجنة التحقيق لتدقيق سجلات دائرة الأراضي والمساحة، لمعرفة الأراضي المسجلة بأسماء مسئولين سابقين.
- لجنة تحقق في موازنة عام 2010 وملاحقها، وملاحق موازنة عام2009 .

عناصر دعم فعالية البرلمان في مكافحة الفساد [1]:

- التخفيف من القيود التي تضعها بعض اللوائح الداخلية على بعض أشكال الرقابة البرلمانية التي تتضمن أثراً عقابياً، مثل الاستجواب أو طرح الثقة.
- تزويد النواب بالمساعدين من الباحثين وأصحاب الاختصاص، وكذلك الإداريين.

[1] – الصاوي، علي، دور البرلمانات في مكافحة الفساد واقع و تجارب من العالم العربي، برلمانيون عرب ضد الفساد، http://arpacnetwork.org/arpdocs/act1.pdf تاريخ زيارة الموقع 8/ 3/ 2013.

- تنمية عمل اللجان البرلمانية، نظرا إلى أهمية دورها في مجال المراقبة، وذلك عن طريق ضمان استمرارية النواب فيها حتى تنمو خبراتهم في حقل اختصاصها، وتخفيض عددهم من اجل توفير إمكانات أفضل للمناقشة الجادة في الموضوعات التي يبحثونها.
- تزويد المجالس النيابية العربية بالمكتبات أو تطويرها، بحيث تتوفر فيها المراجع الأساسية والضرورية والسريعة للنواب، وكذلك بالأجهزة الإلكترونية التي تساعد النواب على الحصول على المعلومات الضرورية لعملهم في حقل الرقابة البرلمانية.
- تنظيم برامج ودورات ثقافية للنواب العرب، الذين يرغبون في تطوير قدراتهم في مجال العمل الرقابي، والاطلاع على التطورات العالمية في هذا المجال.
- عقد المزيد من الندوات الإقليمية العربية للنواب، مع المزيد من التركيز على الموضوعات المختصة في مجال مراقبة الأداء الحكومي.
- تشجيع الجمعيات الأهلية المستقلة والمنظمات غير الحكومية، خاصة هيئات المصالح الاقتصادية، والاتحادات النقابية، والجمعيات الممثلة للمستهلكين، والنوادي الثقافية والفكرية، على القيام بمساهمات أوسع في الانتخابات العامة، وفى الاضطلاع بمهام مراقبة الأداء الحكومي، ومراقبة أداء البرلمانيين ومدى اضطلاعهم بمهام مراقبة السلطة التنفيذية.

دور الإعلام في القضاء على الفساد

يرى الدكتور نبيل الشريف أن وسائل الإعلام تستطيع أن تفعل الكثير لمنع ومكافحة الفساد، فبإمكانها أن تقوم بحملات توعية ضد الفساد وأخطاره على المجتمع، وتوضيح حجم خسارة المجتمع نتيجة استشراء تلك الظاهرة، كما تستطيع أن توعي الناس ضد هذا الخطر، بنشرها الدراسات العلمية المتخصصة، وبتسليط الضوء على تجارب الدول الأخرى التي نجحت في التصدي لهذه الآفة الشريرة .

أما الدور الأهم لوسائل الإعلام حسب وجهة نظره في هذا المجال، فيكمن فيما يلي [1]:

1. التصدي للفاسدين وكشف ممارساتهم قبل أن تقع، وتجنيب المجتمع أخطار الفساد.
2. كما أن مؤسسات الإعلام الحرة الواعية لدورها ورسالتها تقوم بتعقب الفاسدين وفضح ممارساتهم وتنبيه السلطات المعنية لذلك، كي تقوم بواجبها في ملاحقتهم قضائيا، ولكن على وسائل الإعلام أن تفعل ذلك بأعلى درجات الانضباط والمهنية، كي لا تقع في مصائد التعدي على حقوق الأبرياء.
3. إن على وسائل الإعلام التحلي بالمعايير المهنية الصارمة عند قيامها بدورها الوطني في ملاحقة الفساد والفاسدين، فمصداقية هذه الوسائل هي أثمن ما تمتلكه، وعليها عدم التضحية بهذه المصداقية تحت أي ظرف، وذلك بعدم نشر المعلومات غير الدقيقة وعدم اغتيال شخصيات الأبرياء، وعدم التعميم في هذه القضايا، وهنا تبرز الحاجة لتوفير المعلومات لوسائل الإعلام بشكل مؤسسي ومستمر.
4. كما أن المؤسسات الصحفية والإعلامية مطالبة بتقديم دورات تدريبية متخصصة للصحفيين حول طرق المتابعة المهنية، والتحري الصحفي لقضايا الفساد، مع إيضاح كيفية متابعة أية معلومة مهما صغرت، فقد يوصله ذلك إلى كشف الملامح الكاملة لقضية كبيرة يخدم فيه مهنته ووطنه، ولعل هذا هو الدور الأهم للصحافة في خدمة المجتمع.
5. إن العمل على ملاحقة هذه القضايا صحفيا، يحتاج إلى كثير من الصبر والأناة، ويجب على المؤسسات الإعلامية أن تقدم لصحفييها الذين يقومون بمتابعة قضايا الفساد كل الدعم المعنوي والمادي، وعليها أن تتفهم أسباب انقطاعهم عن العمل لفترات طويلة، فالمهمة التي يقومون بها تعود على مؤسساتهم الإعلامية وعلى وطنهم بأفضل العوائد.

---

[1] – الشريف، نبيل، دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد، http://www.ahkelak.com/page.aspx?pg=7&si=7&ni=30140&md=newsdetail تاريخ زيارة الموقع 8/ 3/ 2013

6. إن توعية الصحفيين أنفسهم بأخطار الفساد على الدولة والمجتمع، وبطرق التحايل التي يلجأ إليها الفاسدون، تعد من المسؤوليات الهامة التي يجب أن تنهض بها المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال دعم الحريات الصحفية، فكثيرا ما يلجأ الفاسدون إلى التغطية على جرائمهم بالترويج لمصطلحات مخففة للجرائم التي يرتكبونها، فيطلقون على جريمة الرشوة مثلا مصطلح "المال السياسي".
7. وثمة حاجة ماسة لتدريب العاملين في الإعلام الإلكتروني، ومواقع التواصل الاجتماعي، حول السبل والمعايير المهنية التي تمكنهم من القيام بدورهم بشكل مسئول وناجح، إن مؤسسات الإعلام الواعية لدورها في منع ومكافحة الفساد، يمكن أن تقوم بدور بالغ الأهمية في هذا المجال، فتجنب مجتمعها شرور هذه الآفة التي استفحلت وانتشرت كالنار في الهشيم.

وقامت بعض الدول بتوقيع اتفاقيات دولية من أجل عمل تشريعات قانونية وقواعد أخلاقية تهتم بدور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد [1]، كما قامت منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافية، والمجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة، إلى الاهتمام بدور وسائل الإعلام في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، والعمل على دعم حقوق الإنسان واحترامها.

وأشارت خمسة مواثيق فقط إلى واجب وسائل الإعلام في كشف هذه الانحرافات والفساد في المجتمع، من بين المواثيق التي تم تحليلها وعددها 62 ميثاقاً بنسبة (8.1٪)، وذلك بالرغم من أن هناك وظيفة أساسية كلاسيكية لوسائل الإعلام في الفكر الغربي، أو ما يطلق عليه قضية كلب الحراسة Watch dog :

دور وسائل الإعلام في المجتمعات المتقدمة ومكافحة الفساد:

لعبت وسائل الإعلام في المجتمعات المتقدمة، دوراً هاماً في كشف كثير من قضايا الفساد على النحو التالي :

[1] – حلمي، وجدي، http://gogo2000.elaphblog.com/posts.aspx?U=5137&A=71724 تاريخ زيارة الموقع 8/ 3/ 2013.

الفساد في الولايات المتحدة الأمريكية :

كشفت الصحف الأمريكية الممارسات الفاسدة، فقد نجحت صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية في كشف فضيحة ووتر جيت، وتورط الرئيس الأمريكي السابق نيكسون في التجسس على المقر الانتخابي للحزب الديمقراطي، وهو الحزب المنافس للحزب الجمهوري الذي ينتمي إليه، وانتهت الحملة الصحفية باستقالة الرئيس الأمريكي من الرئاسة عام 1974، كما كشفت الصحف الأمريكية فضيحة صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران، وتحويل أرباحها إلى متمردي "الكونترا" في نيكاراجوا دون معرفة الكونجرس بها، وكذلك إجراء تحقيق مع وزير العدل "أدوين ميس" المتورط في أعمال الرشوة في عهد الرئيس ريجان، ونجحت الصحف الأمريكية أيضاً بالكشف عن تهرب "سبيرو أجينيو" نائب الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون من دفع الضرائب، وحصوله على رشاوى من بعض كبار رجال المال، لتسهيل صفقاتهم مع الحكومة، بالإضافة إلى توجيه تهم أخرى، وانتهى الأمر بإجباره على تقديم استقالته.

الفساد في ألمانيا :

كشفت مجلة Der Spiegel الألمانية، مع بداية الثمانينات أن مجموعة شركات Flickقامت من خلال رئيس مجلس إدارتها، ايبرهارد فون Eberhard von Brauchitsch بتيسير حصول جميع الأحزاب في بون، على مبالغ ضخمة قدمت تحت بند تبرعات خيرية، وذلك حتى تتهرب الشركات من دفع مستحقاتها الضريبية، وقد أقر وزير الاقتصاد، والذي كان من الحزب الاشتراكي الديمقراطي للصحافة حصول رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي ورئيس الوزراء في ذلك الوقت فايلي براندت Willy Brandt على مليون مارك ألماني، كتسهيلات وتم اتهامه بالفساد.

وقد نجحت بعض الصحف الألمانية، أن ترسل أحد وزراء الدفاع السابقين إلى المحاكمة، لتقاضيه رشاوى من بعض الشركات التي تتعامل مع وزارة الدفاع، وفي يناير عام 1991، كشفت إحدى المجلات الألمانيةتورط رئيس الوزراء لوثر سبايت Lother Spaeth وهو من الحزب الديمقراطي المسيحي بذهابه مع أفراد أسرته برحلات للخارج، تحملت بعض الشركات الخاصة تكلفتها، في مقابل حصولها على تسهيلات مادية من الحكومة، وقدم استقالته بعد اكتشاف قيامه بتقاضي رشاوى، وكذلك قيام

وزير الاقتصاد جيوجني موليمار Juergen Moellemanr من حزب FDP باستغلال منصبه لخدمة أحد أقاربه بفتح جريدة له، وقدم استقالته عام 1993، وقيام جيونتار كاريوس Guenther Karuse آخر وزير خارجية في ألمانيا الشرقية وقبل إعلان الوحدة الألمانية بأيام بمنح تسهيلات بنكية لواحد وأربعين مطعماً في ألمانيا الشرقية، بدون إجراء مناقصة عليها، وقدم استقالته عام 1993.

الفساد في إيطاليا:

كشفت وسائل الإعلام الإيطالية، النقاب عن قصص الفساد التي تتجاهلها الوكالات الرسمية المكلفة بالرقابة الاجتماعية، ففي عام 1992 لعبت الصحف الإيطالية دور مهم في كشف فضيحة تانجينتوبولي، وتم القبض على أحد الموظفين المنتمين إلى الحزب الاشتراكي، في قضية تتعلق بجمع أموال عن طريق الابتزاز، في إطار تعاقد على تولي نظافة أحد مراكز إيواء المحالين للمعاش التابعة للبلدية، وكانت الرشوة 10 مليون ليرة، وأدى هذا إلى تلويث سمعة الحزب الاشتراكي، الذي تعرض بعض أعضائه المرموقين للتحقيقات في قضايا تتعلق بالفساد السياسي.

ونجحت الصحف الإيطالية في الكشف عن فضيحة مالية كبرى تورط فيها الرئيس الإيطالي جيوفاني ليوني، وقد انتهى الأمر باستقالة الرئيس الإيطالي.

الفساد في انجلترا:

شغلت قضية الفساد الحكومي في انجلترا الرأي العام والصحف البريطانية منذ عام 1948، الأمر الذي أدى إلى توجه رئيس الوزراء آتلي Attlee "إلى مجلس العموم للتحقيق حول الإدعاءات بالفساد الموجهة إلى بعض الوزراء في حكومته وبعض مساعديهم من الموظفين العموميين.

وكشفت الصحف البريطانية فضيحة بروفيمور وزير البحرية البريطانية، الذي تورط في علاقة غير مشروعة مع كريستين كيلر، وقد استغل أحد الجواسيس السوفيت هذه العلاقة للحصول على معلومات عن الجيش البريطاني.

الفساد في اليابان:

لعبت وسائل الإعلام اليابانية دوراً هاماً في كشف النقاب عن كثير من قضايا الفساد، منها قضية شوا دينكو في انتخابات1949، وكانت فضيحة بناء السفن مشكلة

في انتخابات 1955، وتعرضت انتخابات 1967 بسلسلة من الفضائح التي أطلقت عليها وسائل الإعلام اسم "الضباب الأسود"، كما كان لفضيحة لوكهيد تأثيرها على الانتخابات في كل من عام 1976 وعام 1983، وكان لها تأثير على برامج تقوم فيها الحكومة بتخصيص حصص إنتاج للشركات بالطريق المباشر، وكان صدور الحكم بالإدانة على رئيس الوزراء السابق تاناكا كاكوي هو السبب في التأثير على انتخابات 1983، وكان لفضائح ساجاوا كيوبين وكيوا وزينيكون تأثيرها في تورط الأحزاب في الفضائح وقضايا الفساد في عام 1993، وقد ساعدت أزمات الفساد على تغيير النظام الحزبي في اليابان.

دور وسائل الإعلام في المجتمعات النامية ومكافحة الفساد :

الفساد في الجزائر :

قبل العام 1990، كان الخوض في مسألة الفساد من المحرمات، والواقع أنه عندما أثيرت هذه القضية على الملأ في مارس 1990، قدرت مبالغها آنذاك بحوالي 26 بليار دولار في العشرين سنة الأخيرة، ومنذ ذلك الحين لم تتطرق الصحافة أو السلطة إلى موضوع الفساد حتى العام 1999 عندما قدرت جريدة" الوطن" الأموال المشبوهة التي يملكها الجزائريون في البنوك الأجنبية بحوالي 30- 35 مليار دولار أمريكي، إثر ذلك، وفي حملته من أجل الاستفتاء حول الوفاق المدني في سبتمبر 1999، طرح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة علنا قضية الفساد الشائكة، وفي شهر أكتوبر 1999، صرح الرئيس الجزائري أن الفساد قد أضر بالبلاد أكثر مما أضر بها الإرهاب، وكشفت الصحف الجزائرية الفساد في خصخصة قطاع المحروقات البترولية لصالح الشركات الأجنبية عام 1991، وكذلك حالات الاستيراد المغشوشة لمنتجات استهلاكية بتواريخ منقضية، وتسببها في الموت أو التسمم بجميع أنواعه، بالإضافة إلى توقيع الصفقات العسكرية مع الخارج لمحاربة الحركة الإسلامية عام 1992.

الفساد في الأردن :

لعبت وسائل الإعلام الأردنية في كشف كثير من قضايا الفساد، منها قضية تسرب امتحانات الثانوية العامة عام 2004، مما أرغم الحكومة على تأجيل امتحانات الثانوية العامة، واتضح تورط أحد كبار مديري التربية وموظفين آخرين في تسريب أسئلة

الامتحانات وبيعها لخمس مدارس خاصة، كما كشفت الصحف أيضاً تورط شخصيات مسئولة في الدولة واختلاسها للمال العام، والتي عرفت بفضيحة التسهيلات المالية.

الفساد في لبنان:

كشفت الصحف اللبنانية، أن الفساد في لبنان اليوم يشمل تقريباً كافة مرافق الحياة العامة، كما أنه تعمم حتى وصل إلى مجالات الحياة الخاصة، من اقتصادية واجتماعية، بحيث أن أجيالاً بدأت تتقن ثقافة الفساد كوسيلة فضلى لكسب العيش والترقي الاجتماعي والسياسي، وأشهر هذه القضايا، قضية تليفزيون لبنان، الذي اشترى مسئول كبير حوالي خمسين بالمائة من أسهمه، ثم عاد المسئول وباع حصته للدولة مرة أخرى بنسبة ربح كبيرة، وتوزيع رخص الإعلام المرئي (التليفزيون) على أصحاب النفوذ من كبار المسئولين، وإقفال محطات تليفزيونية لا تتمتع بحماية صاحب النفوذ، وتوزيع رخص المقالع والكسارات بين كبار النفوذ، وشركة سوليدير (الشركة العقارية) التي يساهم فيها كبار المسئولين، والتي تحتكر التصرف بمجموع العقارات في قلب بيروت، بالإضافة إلى قضايا الفساد المختلفة بوزارة التربية والتعليم العالي، والجامعة اللبنانية ووزارة الإعلام، والقضاء بمختلف أنواعه ودرجاته.

مظاهر الفساد الإعلامي:

ونظرا لهيمنة الحكومات على كثير من المؤسسات الإعلامية، ولقبضتها القوية والمحكمة على المؤسسات الإعلامية غير الحكومية، تفشى الفساد في المؤسسات الإعلامية، ففقد فقدت كثير من مصداقيتها وموضوعيتها، وأصبحت المؤسسات الإعلامية في العالم العربي تقوم بادوار معززة لوجود الفساد وتسهم في نشره وذلك من خلال الصور التالية [1]:

- ❖ تنزيه الحاكم وتبرئته، التي أصبحت عنوان الصفحة الأولى في كل رسالة إعلامية.
- ❖ تضليل المواطن العربي وإشغاله، والتغطية على فساد أكبر، عن طريق قنوات الفيديو كليب واللهو.. الخ، والداخل في تمويليها جهات دولية.

---

[1] - بوزيان، راضية، ظاهرة الفساد في المجتمع العربي: مرجع سابق، ص 17.

❖ تفريغ الشحنة العاطفية والثقافية، عن طريق القنوات المضادة، التي تثير بعض الفضائح السياسية، حتى يشعر معها المواطن بأنها مختلفة ونزيهة، لكنها في الحقيقة تؤدي نفس الدور، وهو السيطرة على العقول.

إن خطورة الفساد لا تتوقف عند أشكال الرشوة والسرقة، بل تمتد إلى إفساد العقول، وخراب القيم، وهدم الأخلاق والمُثل، وتحويل مبادئ العلم والمنافسة والإبداع، إلى صفقات وخداع وابتزاز، وإلى أشكال مختلفة من الاحتيال والنهب والنفاق، وتحول الفساد إلى نهج في الحياة، يلازم الأنظمة الفاسدة، ويعيش في ثنايا البيروقراطية والمحسوبية والانتهازية، ويؤسس لتنمية شكلية فوقية تُحسب تفاصيلها لأغراض تحقيق المنافع لهذه الفئة أو الجماعة، أو تلك، ويهدف ذلك، ليس إلى تأسيس منهج فاسد فحسب، بل وإلى ضمان استمراره أيضاً.

وقد قام مجلس التبادل العالمي للأبحاث بتطبيق أول مؤشر سنوي لدعم وسائل الإعلام على عشرين بلد في أيار مايو 2001 علما هذا المؤشر يمكن تطبيقه أيضا على أي بلد في العالم، وقد تم من خلال هذا المؤشر طرح أسئلة على محترفين إعلاميين وخبراء عالميين في تطوير وسائل الإعلام من اجل تقييم خمسة أوجه أساسية لأجهزة وسائل الإعلام وهي [1]:

نوعية الصحافة، والبيئة القانونية والتنظيمية ، وتعددية مصادر الأنباء، والدعم المادي لوسائل الإعلام، وتنمية جمعيات ومنظمات غير حكومية واتحادات لها علاقة بوسائل الإعلام.

وتبين أن فئتان من المؤشر لهما دلالة على مدى استعداد وسائل الإعلام لمكافحة الفساد، احدهما يقيس مدى صلاحية المعايير الاجتماعية والقانونية لحماية وتعزيز التعبير الحر، والوصول إلى المعلومات الرسمية، فيما تبحث الأخرى في أمر تطبيق الصحافة لمقاييس المهنية الجيدة.

---

[1] – رشيد، بتول عبدالعزيز، دور الصحافة في تدعيم تنفيذ آليات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، الكلية التقنية الإدارية، جامعة بغداد، ص 18.

وتبين من البحث تميز عينة الدراسة بين فئتين لهما دلالاتهما في تدعيم وسائل الإعلام في مكافحة الفساد، هي الحق في الوصول إلى المعلومات، ووجود الصحافة الاستقصائية.

ثم إن نجاح الجهد الإقناعي لأجهزة الإعلام يرتبط بالمتطلبات الآتية [1]:

1) ربط أهداف هذا الجهد بالمصلحة الوطنية العليا في التنمية الاجتماعية ومستقبل الوطن.
2) توضيح هذه الأهداف للموظفين وللمواطنين في آن واحد.
3) إثبات موضوعية هذا الجهد وتطابقه مع الوقائع.
4) استخدام هذا الجهد لعنصر التحفيز المرتبط بالدوافع الفيزيولوجية والنفسيه مثل: تحسين وضع العملة، رفع مستوى التقديمات الاجتماعية، تحقيق العدالة الاجتماعية، رفع قيم المجتمع وفضائله.
5) تسليط الضوء الإعلامي على دور الرقابة الإدارية في ضبط أعمال الفساد والتصدي لها.
6) عرض آراء قادة الرأي والنخبة في المجتمع في أجهزة الإعلام توخياً لتعزيز المصداقية وعمق التأثير في الجمهور.
7) استخدام الوسائل الإعلامية الموثوقة والأشخاص الذين يتمتعون بمصداقية مؤكّدة، وإلاّ جاء التأثير سلبياً انطلاقا من قاعدة "التبرع بالدم الفاسد" الإعلامية.
8) استخدام الوسائل الإعلامية بطريقة "التوارد" في اتجاه المسألة الواحدة.
9) الترويج للدعوة إلى تطبيق صور الإصلاح الإداري بأنه عمل تحرري من رواسب اجتماعية كالمحسوبية والأنانية، هو عمل تنظيمي بنيوي مستمر، هو وحدة كاملة لا تتجزأ في أبعادها السياسية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية.

---

[1] - النهار، علي نجيب عوّاد، دور الإعلام في مكافحة الفساد، http://www.mokarabat.com/m714.htm تاريخ زيارة الموقع 3/ 3/ 2013

10) تجنب المبالغة في الترغيب بالثواب والتلويح بالعقاب المترتب على سلوك الفرد دون تطبيقهما، وهذا ما يؤدي إلى "تسهيل نفسي" لاستفحال الفساد .

11) الترويج لدعم حتمية فصل السياسة عن الإدارة، وأن الوظيفة العامة هي صورة اجتماعية وطنية سليمة أولاً، ثم وسيلة ارتزاق ثانيا.

12) مواكبة تنفيذ الجهد الإعلامي بعملية تقويم دورية تسمح بتعديل الأسلوب والمضمون والوسيلة في الوقت المناسب، وتكثيف الجرعات أو تخفيفها.

وعلينا التأكيد أنه ليس هناك من حصانات تكبح الجهد الإعلامي ولو كانت حصانة النظام، إن مسألة النظام قد تمثل إستراتيجية وقائية للفساد، ويلزمها رأي عام متيقظ ينتج عن جهد إعلامي هادف، يربطه اهتمام مشترك بنزاهة الحكومة والمحافظة على حقوق المواطن الأساسية، بحيث يقتضي المضمون الوارد آنفاً، وجود نظام سياسي يرتكز على قاعدة "القانون فوق الجميع، ولا استثناء لجرائم المسئولين، والعدالة الاجتماعية للجميع".

دور المواطن و منظمات المجتمع المدني في القضاء على الفساد

الفرد أساس المجتمع، وبصلاح الفرد يتحقق صلاح المجتمعات، ثم إن الأفراد وفي مختلف مواقعهم يمكنهم المساهمة بشكل كبير في القضاء على الفساد وتجفيف منابعه، وأيضا كشفه عند لحظة ظهوره، فالمسئول الذي يهتم بالقضاء على أي مظهر من مظاهر الفساد يمكنه عمل الكثير بهذا الصدد، والموظف البسيط الذي يعمل في أي وظيفة، ويطلع على أي حالة فساد، فيمكنه اتخاذ موقف ايجابي بالتبليغ عن هذه الحالة للجهات المختصة، والتي بدورها تعمل على التحقق واتخاذ الإجراءات المطلوبة بهذا الصدد.

فمسؤولية مكافحة الفساد مسؤولية جماعية، لا يمكن أن يستثنى منها احد، ابتداء من التربية الأسرية، مرورا بالتأديب وزرع القيم الأخلاقية في مراحل التعليم، ووصولا إلى الالتزام بالسلوكيات الخلاقة أثناء العمل، فالفرد ومؤسسات المجتمع

يمكنهم عمل الكثير لمكافحة الفساد، ومن أهم أدوار منظمات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد يمكن التركيز على مايلي [1]:

- تنسيق العمل وتنظيمه بحيث لا يتسبب في تداخل وتقاطع لاختصاصات للأجهزة العامة العاملة، إذ تتحدد وظائف منظمات المجتمع المدني في مجال النزاهة والشفافية في مجالات الرصد والتثقيف والتوعية، وإعداد الدراسات والبرامج التدريبية، وتقديم الاستشارات، وتقديم المساعدات القانونية للموظفين، أو لأطرهم المتشكلة للدفاع عن المصالح العامة في مواجهة الفساد والتصدي له، كونه يؤثر بصورة واضحة على تحسين نوعية أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.
- السعي لتحقيق التكامل بين مختلف المهتمون بمناهضة الفساد، وتنسيق الجهود حرصا على عدم إهدار الإمكانيات، بالعمل في نفس القضايا أو المجالات.
- العمل على مواكبة النشاطات الإقليمية والدولية، والاستفادة من الخبرات والمعارف والإمكانيات للمنظمات العاملة في مناهضة الفساد.
- دعوة وتشجيع المواطنين والمنظمات الشعبية والنقابية والمهنية والحزبية والتجارية المختلفة، لتقديم الدعم المادي والمعنوي لتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في مناهضة الفساد، حماية لاستقلالها المهني ودفاعا عن مصالح المواطنين.

ومن أدوار المنظمات المدنية والأهلية:

- تبني الأساليب العلمية والمنهجية في وضع الخطط والبرامج والأدوات الموجهة لمناهضة الفساد، من قبل منظمات المجتمع المدني، وكذا في المتابعة والرصد والتقويم وتنفيذ نشاطاتها.
- الالتزام بالقوانين واللوائح النافذة، والعمل على تعديلها إذا كانت تعيق مناهضة الفساد.
- الاستفادة من جميع المنظمات النظيرة في الساحة العربية والدولية من خلال:

---

[1] – الشرجبي، عبد الحكيم، دور منظمات المجتمع المدني اليمنية في مكافحة الفساد، http://www.snaccyemen.org/print.asp?catid=409 تاريخ زيارة الموقع 8/ 3/ 2013.

- التحقق كميا من مدى ما تـوفره مناهضـة الفسـاد مـن مـوارد محسـوبة، وذلـك بحساب حجم الفاقد المادي من الميزانية العامة، وحسـاب فاقـد التنميـة البشـرية وتحقيق عدالة التوزيع.
- سد فجوات الفساد القانونية والإجرائيـة والمدركـة، مـن خـلال بـرامج التوعيـة والتثقيف القيمي والأخلاقي، وكذا التدريب لتفـادي الوقـوع في هاويـة الفسـاد الإدارية .
- توفير فرص الوصول للمعلومات للمواطنين والمنظمات المدنية.
- العمل على استصدار القوانين واللوائح والأحكام التي تحمي المواطن من ويلات الفساد، في المجالين المتصلين بالقطاع العام والخاص.
- إصـدار الأدلـة والنشـرات والمـواد الإعلاميـة، والملصـقات والإعلانـات الـتي تستهدف التوعية والتثقيف بمخاطر الفساد.
- عقد الندوات والمؤتمرات وإعداد التقارير، بما فيها تقارير المـواطنين وغيرهـا مـن الفعاليات اللازمة.

وتتبنى خلال هذه المرحلـة منظمـات المجتمـع المـدني تنفيـذ براجمهـا وخططهـا في التوعيـة والتثقيـف والتـدريب، مسـتهدفة فئـات مختـارة مـن المـوظفين، والمحاسـبين، والقانونيين، والتربويين، والإعلاميين، للتحاور حول طرق وأساليب مكافحة الفساد، والعمل على وضع قواعد قيمية سلوكية للعاملين وللمواطنين وللطلاب عموما.

والقيام بحملات إعلامية وتثقيفية للجمهور الواسـع مـن المـواطنين، عـن طريـق أجهزة الأعلام المختلفة.

بالإضافة إلى القيام بالمهـام المحـددة للمشـاركة العمليـة لمنظمـات المجتمـع المـدني، لمناهضة الفساد مـن خـلال الرصـد والمتابعـة، وتقـديم الـبرامج واقتراحهـا، وتـوفير خدمات الوصول للمعلومـات، والقيـام بالمسـوح التقييميـة والدراسـات والأبحـاث، ووضع المعايير الخاصة بالقيم المهنيـة، ومواثيـق الشـرف المهـني والتجـاري، والأمـني والقيام بورش العمل، والقيام بممارسـة أدوار التـأثير الإيجـابي علـى صـناع القـرار، والمشرعين، وأجهزة النيابة، والقضاء، وأجهزة الضبط الإداريـة الأخـرى، مـن أجـل تعزيز مستويات النزاهة .

أيضا يمكن للمجتمع المدني العربي الإسهام في الحد من ظواهر الفساد في الحياة العامة من خلال [1]:

تعزيز المساءلة والشفافية والمحاسبة في أجهزة الدولة الرئيسة والقطاع العام، وذلك من خلال تعزيز المساءلة والشفافية والمحاسبة لإصلاح النظام السياسي، والإسهام في صياغة السياسات العامة، وتعزيز فعاليته ومشاركته في الشؤون العامة، وتقوية حكم القانون وتعزيز الحكم السليم.

تعزيز علاقة المؤسسات الأهلية مع السلطات التشريعية والتنفيذية في الدولة، والمتابعة القضائية لحالات الفساد، وتشكيل التحالفات لتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والحكم الصالح.

المساهمة في توفير المعلومات والمصادر القانونية، التي تمكن من القيام بدور فعال في مراقبة التمويل السياسي للأحزاب أو للمرشحين للانتخابات، للتأكد من التزامها بأعلى مستويات الشفافية.

العمل على مطالبة الحكومات بنشر المعلومات حول قضايا الفساد، لمساهمتها في نشر الوعي حول قضايا الفساد، ونشر ثقافة مقاومة للفساد لتمكينها من مقاومة الفساد بشكل فعلي، والعمل على عرض تدابير إصلاحية على الحكومات بالمبادرة إلى ذلك وبالضغط من اجل تنفيذ برامج الإصلاح .

تطوير العلاقة مع الدولة بحيث لا يفهم أن تقوية مؤسسات المجتمع المدني واستقلالها سيكون على حساب إضعاف الدولة، ومعالجة قضايا تطوير التشريعات القائمة، وإلغاء القيود المفروضة على مؤسسات المجتمع المدني لضمان استقلاليتها وديمقراطيتها الداخلية، والتأكيد على أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني علاقة جدلية، والتأكيد على التكامل بين الدولة والمجتمع المدني، فلكل منهما دوره الخاص الذي يتطلب التعاون بين الطرفين لتحقيق هذا التكامل، وتحديد الأطر والآليات التي تكفل صياغة العلاقة بينها على أسس موضوعية ومؤسسية تنعكس إيجابياً على المجتمع.

---

[1] – المرجع فودة، سامي، دور المجتمع المدني في محاربة الفساد،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=181518 تاريخ زيارة الموقع 3/ 3/ 2013

ويمكن للمجتمع المدني مساعدة البرلمانات، التي تقع على عاتقها مراقبة نشاط الحكومة وتعزيز مبادئ المساءلة والشفافية، في الرقابة ورصد انتهاكات السلطة التنفيذية للحريات العامة، والحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية، ومراقبة الأداء الحكومي وانسجامه مع الدستور والقوانين والتشريعات ومراقبة حالات الفساد، كما ويحق للمجتمع المدني مساءلة البرلمانات حول حالات الفساد باعتباره احد مرجعياته الانتخابية.

شراكة المجتمع المدني في صياغة الأنظمة والتشريعات والقوانين والسياسات العامة المنظمة لحياة الأفراد في المجتمع، وتوطيد علاقاتها بالبرلمانات وتبادل المعلومات بينها والضغط عليها لإقرار سياسات عادلة وديمقراطية تنسجم مع حاجات وأولويات ومصالح مجتمعاتها المحلية، حيث أن وجود نصوص قانونية تحمل تعريفاً واضحاً لتضارب المصالح، يوفر أداة في أيدي نشطاء المجتمع المدني لإثارة الوعي حول ظاهرة الفساد، إضافة إلى المطالبة بإعداد وثيقة شرف المهنة لتحمل صفة توعوية تحدد مسؤوليات موظفي الدولة والقطاع الخاص، كما أن على المجتمع المدني مطالبه السلطة التشريعية بإقرار تشريعات، بحيث يتم من خلالها مساءلة ومحاسبة من لا يلتزم بتلك الأخلاقيات، تعديل التشريعات المنظمة للعمل الأهلي والمدني بحيث توفر استقلالية حقيقية في ممارسة النشاط.

مشاركة المجتمع المدني من خلال الشراكة المجتمعية في دعم التشريعات والإطار القانوني المتعلق بالتمويل السياسي، الذي من شأنه توفير إمكانية الوصول إلى المعلومات المطلوبة، والأخذ بمقترحات المجتمع المدني عند صياغة تلك التشريعات، التي من شأنها الحد من مظاهر الفساد السياسي.

أما فيما يخص السلطة القضائية، فإن على المجتمع المدني ممارسة دوره في ضمان استقلال السلطة القضائية وتمكين الجهاز القضائي ومراقبه أدائه، ومتابعة حالات الفساد التي تطرح أمامه، لبحثها بما ينسجم مع احترام الحريات العامة، والحقوق السياسية والمدنية للأفراد، والدستور ومبادئ العدالة والنزاهة، وتوفير البيئة الحقوقية التي تحدد الوضع القانوني لمؤسسات المجتمع المدني في المجتمع، وتكسبها الشرعية والاعتراف بها وتجديد شكلها القانوني.

دور القضاء في مكافحة على الفساد

إن الحاجة للعدل تفوق كثير من الحاجات الإنسانية، ووجود نظام عدلي قوي ومستقل في أي دولة، يعتبر مقياس ومؤشر للتقدم الحضاري الذي وصلت إليه تلك الدولة، وان عزوف القضاة عن تلقي الرشاوى والهبات، أو الركون والانقياد لمنظري السياسة والانسياق لهم، عند البت في القضايا المنظورة أمامهم، وخصوصا تلك القضايا المتعلقة بجرائم الفساد، تعتبر انتكاسة تجر كثير من الويلات على الشعوب والمجتمعات، فمن غير الممكن لقضية فساد أن تنتهي أمام القضاء بالبراءة، في حين أن أدلتها واضحة للعيان، وفي الوقت نفسه من غير الإنصاف أن تُجمع أدلة الاتهام لتكون حجة أمام القضاء، يستند إليها أو يتخذها ذريعة لإصدار الحكم بالإدانة، فالفراسة، والقدرة، والأمانة، عناصر مهمة يجب أن يتمتع بها القاضي.

ثم إن نجاح القضاء في مهمته في مكافحة الفساد يقتضي توفير الضمانات القانونية والمادية لاستقلاله ويتطلب ذلك مايلي [1]:

- استقلال القضاء كسلطة، وفقاً لمبدأ الفصل بين السلطات، بحيث لا يجوز لآي من السلطتين التشريعية والتنفيذية، التدخل في عمل القضاء بأي وجه من الوجوه، وهو ما أكد عليه الدستور الأردني بقوله (السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر جميع الأحكام وفق القانون باسم الملك).
- استقلال القضاء كأشخاص، وذلك باستقلال القضاة في شؤونهم الإدارية والمالية والوظيفية، وعدم التأثير عليهم بأي طريقة من طرق التأثير من السلطتين المشار إليهما وبخاصة السلطة التنفيذية، بل أكثر من ذلك يجب أن تنتقل من الدور السلبي بالامتناع عن التأثير على القضاة إلى الدور الايجابي بأن تعمل ضامنا لهذا الاستقلال، ولم تكن هذه الضمانات متوفرة في الدستور الأردني قبل التعديل، حيث جرى بان نص الدستور المعدل على انشأ مجلس

[1] – بني عامر، نسيم محمد، مكافحة الفساد في الأردن بين مجلس النواب وهيئة مكافحة الفساد، جامعة اليرموك، اربد، 2012 ، ص 55 – 56

قضائي يتولى جميع الشؤون المتعلقة بالقضاة النظاميين، ويكون له الحق وحده في تعينهم.

- ضمان سلامة العمل القضائي: إذ ينبغي الحرص على سلامة ومشروعية أعمال وقرارات وأحكام القضاء، وهو ما نص عليه الدستور بقوله) القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.

وتنبع أهمية استقلال القضاء في مكافحة الفساد من حيث كونه [1]:

- ضمان رئيسي لتحقيق العدالة في المجتمع.
- ضمان أساسي لحريات المواطنين وحقوقهم.
- ضمان أساسي لحماية سيادة القانون.
- ضمان حقيقي لتوفير المحاكمة العادلة.
- ضمان حقيقي لمبدأ الفصل بين السلطات.
- ضمان لتحقيق الإصلاح والاستقرار السياسي.

ومفهوم استقلال القضاء محور الاهتمام العالمي، ويستند إلى الكثير من المبادئ الأساسية الصادرة عن الأمم المتحدة بهذا الشأن، بالإضافة إلى ما تضمنته دساتير دول العالم، حيث تؤكد جميعها على استقلال القضاء انطلاقاً من مبدأ الفصل بين السلطات.

والدولة التي تكفل استقلال السلطة القضائية، ينص دستورها على ذلك وتنظيم شؤونها بموجب قوانين تصدر لهذه الغاية .

فقد تناول الدستور الأردني استقلال القضاء في المواد (97) وما بعدها ونصّ على المبادئ التالية :-

- القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.
- ينشأ بقانون مجلس قضائي يتولى جميع الشؤون المتعلقة بالقضاة النظامين.

1 - الضمور، علي، ورقة عمل دور الجهاز القضائي في مكافحة الفساد، المؤتمر الإقليمي الأول ،تعزيز المواطنة ومكافحة الفساد في المنطقة العربية، عمان 12-13 شباط 2013، مركز الرؤى للدراسات التنموية والإستراتيجية ص 2 – 3.

- المحاكم مفتوحة للجميع ومصونة من التدخل في شؤونها.
- المتهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قطعي.
- تمارس المحاكم النظامية في المملكة حق القضاء على جميع الأشخاص، في جميع المواد المدنية والجزائية، بما فيها الدعاوي التي تقيمها الحكومة، أو تقام عليها، باستثناء المواد التي قد يفوض فيها حق القضاء إلى محاكم دينية، أو محاكم خاصة، بموجب أحكام هذا الدستور، أو أي تشريع آخر نافذ المفعول .

قانون استقلال القضاء :

نص المادة (3) (القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون)

إلا إن هناك بعض الممارسات في الجهاز القضائي، والتي يمكن أن تسهم بظهور الفساد، إن لم يتم الانتباه لها والعمل على تلافيها، عبر آليات فاعلة، والتركيز على تخصيص أدوات رقابية مناسبة للحد منها، والتي يمكن تصورها كما يلي [1]:

- تركيز الأدوار التنظيمية الداخلية، بيد عدد محدود من صانعي القرار في المحكمة (مثل: القضاة الذين يسيطرون على عدد من الأدوار الإدارية والقضائية ضمن دائرتهم).
- عدد وكثرة التعقيدات في الخطوات الإجرائية مقرونة بالنقص في شفافية الإجراءات المتبعة في المحاكم.
- شك كبير مرتبط بالمعتقدات السائدة والقوانين والأنظمة (مثل: ازدياد التناقض في تطبيق القانون في المحاكم بسبب قلة توفر قواعد البيانات القانونية وأنظمة المعلومات الدفاعية في المحاكم).
- قلة المصادر البديلة لحل النزاع.
- وأخيراً، وجود مجموعات الجريمة المنظمة (مثل: كارتل المخدرات).

هذه العناصر الخمسة المرتبطة بالفساد، توفر دليلاً واضحاً لصنع السياسات العامة، فقد سنت بعض البلدان النامية مثل تشلي وأوغندا قوانين إجرائية، وأدخلت

1 - بسكاغليا، ادغاردو، ا لفساد القضائي في الدول النامية : أسبابه ونتائجه الاقتصادية، مؤتمرات البرنامج العالمي لمكافحة الفساد، فينا، أيار 2001، ص 11

بدائل لحل النزاع، شهدت نقصاً في التقارير حول فساد المحاكم، وزيادة على ذلك فإن التجارب الناجحة في سنغافورة، وكوستاريكا، قد أثبتت أن الفساد قد قل كنتيجة لإنشاء مكاتب إدارية متخصصة تساند المحاكم في قضايا مرتبطة بإشعارات المحاكم والموازنة وإدارة الموارد، والسيولة النقدية، ولهذه المكاتب الإدارية المساندة التي تشاركت فيها عدة محاكم نظام إداري لا مركزي لاتخاذ القرار، ويجري العمل على تقليص المهام التنظيمية غير المراقبة والمتركزة في أيدي القضاة.

الفصل السابع

أهم الاتفاقيات والوثائق الدولية والعربية المتعلقة بالفساد

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- وثيقة الإسكندرية

أهم الاتفاقيات والوثائق الدولية والعربية المتعلقة بالفساد

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

قد تكون اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أكثر اتفاقية دولية متخصصة في مجال مكافحة الفساد واكتسبت شرعيتها من انضمام دول العالم لها وتبني تلك الدول للمتطلبات الواجب إجرائها بموجب هذه الاتفاقية.

وقد عقدت الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خلال الفترة من 11-14 كانون الأول/ ديسمبر 2006 في عمّان بالأردن 1 ، والدورة الثانية في نوسا في بالي بإندونيسيا خلال الفترة من 28 كانون الثاني/ يناير إلى الأول من شباط/ فبراير 2008، والدورة الثالثة في الدوحة بقطر خلال الفترة 9-13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، وذلك بجدول أعمال محدد لوضع آلية لاستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

هذا وقد دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيز التنفيذ في منتصف كانون الأول (ديسمبر) 2005، وتعتبر الاتفاقية الأكثر شمولا لمكافحة الفساد 2، سواء في نطاق الدول الأطراف و في نطاق الأحكام، و هي تغطي مجموعة واسعة من الجرائم، بما فيها الرشوة على النطاق المحلي و الأجنبي و الاختلاس و المتاجرة بالنفوذ، فضلا عن إخفاء و غسل العائدات المتأتية من الفساد. علاوة على ذلك، تتضمن أحكاما تغطي كشف و معاقبة الفساد، فضلا عن تعزيز الشفافية و المساعدة الفنية.

تطلب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من الدول الأطراف وضع تدابير لمنع و تثبيط الفساد في القطاع العام، فضلا عن الأحكام القانونية لتجريم الفساد في القطاع العام.

---

1 - التحديات في مكافحة الفساد: دور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،
http://www.aalco.int/Corruption-Arabic-Final%202010.doc، تاريخ زيارة الموقع 11/ 3/ 2013

2 - http://www.business-anti-corruption.com/ar/about/about-corruption/un/ تاريخ زيارة الموقع 3/ 3/ 2013.

تحتوي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أيضا على عدة أحكام مماثلة لاتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، غير أنه على النقيض من اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، تحتوي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أحكاما لمنع و تجريم الرشوة في القطاع الخاص، بما في ذلك الوعد بتقديم الرشوة و قبولها، والمشكلة فيما يتعلق بهذه الأحكام هو أنها الوحيدة التي توصي الدول الأطراف بتنفيذ تدابير لفرض عقوبات مدنية أو إدارية أو جنائية مناسبة و رادعة، و دراسة مصادقة التشريعات الجنائية ذات الصلة.

إن من بين نقاط الضعف الرئيسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هو عدم وجود آلية لاستعراض التنفيذ من أجل تقييم درجة تنفيذ الأعضاء الموقعين على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، و مع ذلك، في تشرين الثاني 2009، وافق مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على آلية من هذا القبيل، بالرغم من أن ذلك تم على أساس طوعي فقط.

وقرر المؤتمر أن آليات المراجعة ستنفَذ على مرحلتين تستغرق كل منهما 5 سنوات وأن كل مرحلة سوف تغطي قضايا محددة ومحدودة و مواد من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تقتضي المراجعة من البلد المتطوع جمع قائمة مرجعية بالتقييم الذاتي، والتي سيتم بعد ذلك تقييمها من قبل فريق من الخبراء من البلدان الأخرى الموقعة، يتم توحيد نتائج المراجعة في التقرير الخاص بالبلد المعني الذي يسلط الضوء على الإنجازات وكذلك التحدَيات، وقد تولى فريق المراجعة صياغة التقرير الخاص بالبلد المعني، و لكن تمَ بعد ذلك وضع الصَيغة النَهائية بالتعاون مع البلد قيد المراجعة، والذي يمتلك أيضا القرار النهائي فيما يتعلق بنشر التقرير أم عدمه.

فقد اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد [1] في قرارها 58/ 4 المؤرخ 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2003، وقد وقّعت 95 دولة هذه الاتفاقية خلال المؤتمر السياسي الرفيع المستوى للتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي عقد في ميريدا، المكسيك، من 9 إلى 11 كانون الأول/ ديسمبر 2003، وأودعت دولة واحدة صك تصديقها.

1 - تقرير الأمين العام لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية الدورة الرابعة عشرة فيينا، 23-27 أيار/ مايو 2005

ورحّبت الجمعية العامة، في قرارها 59/ 155 المؤرخ 20 كـانون الأول/ ديسـمبر 2004، والمعنون "إجراءات مكافحة الفساد: تقديم المساعدة إلى الـدول في مجـال بنـاء القدرات بغية تيسير بدء سريان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذها لاحقاً"، بالتوقيع على الاتفاقية من قبل عدد كبير من الدول الأعضاء؛ وحثّت الدول الأعضاء على النظر في توقيع الاتفاقية والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن لإتاحة المجال لبدء سريانها مبكرا وتنفيذها لاحقا، وشجّعت الدول الأعضاء على تقديم تبرعـات كافيـة إلى صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية من أجل تزويد البلدان الناميـة والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية بما قد يلزمها من المساعدة التقنيـة لتنفيـذ الاتفاقية؛ وطلبت إلى الأمين العام العمل علـى تزويـد مكتـب الأمـم المتحـدة المعـني بالمخدرات والجريمة بـالموارد اللازمـة لتمكينـه مـن الترويـج لبـدء سـريان الاتفاقيـة وتنفيذها؛ كما طلبت إليه أن يقدّم تقريرا إلى لجنـة منـع الجريمـة والعدالـة الجنائيـة في دورتها الرابعة عشرة.

وفي قرارها 59/ 159 المؤرخ 20 كانون الأول/ ديسمبر 2004، والمعنون "تعزيـز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما قدراته في مجـال التعـاون التقني"، أكـدت الجمعيـة العامـة مـن جديـد علـى دور مكتـب الأمـم المتحـدة المعـني بالمخدرات والجريمة في تزويد الدول الأعضاء، بناء على طلبها وعلى سبيل الأولويـة، بالتعاون التقني والخدمات الاستشارية وغير ذلك من أشكال المساعدة في ميـدان منـع الجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك في مجالي منع الفساد ومراقبته؛ ودعت الكيانـات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وإلى مواصلة زيادة تفاعلها مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للإفادة مـن أوجـه التـآزر وتفـادي الازدواجيـة في الجهود ولضمان أن يتم، حسب الاقتضاء، إدراج الأنشطة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، بما فيها الأنشطة المتصلة بمنع الفساد، في خططها المتعلقـة بالتنميـة المسـتدامة، وأن يتم على الوجه الأوفى استخدام خبرة المكتب؛ وطلبـت إلى الأمـين العـام اتخـاذ جميع التدابير الضرورية وتوفير الدعم الكافي لمكتب الأمم المتحـدة المعـني بالمخـدرات والجريمة من أجل تمكينه من العمل على الترويـج لبـدء نفـاذ اتفاقيـة الأمـم المتحـدة لمكافحة الفساد على وجـه السـرعة؛ وشـجّعت الـدول علـى تقـديم تبرعـات كافيـة ومنتظمة لبدء نفاذ الاتفاقية من خلال آلية الأمم المتحدة للتمويل المنصوص عليهـا في

الاتفاقيـة خصيصـا لـذاك الغـرض أو عـبر تقـديم الـدعم المباشـر لتنفيـذ الأنشـطة والمبادرات.

قام المكتب الإقليمي التابع لمكتب الأمـم المتحـدة المعـني بالمخـدرات والجريمـة في القاهرة بترجمة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى اللغـة العربيـة لمنطقـة الشـرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بمكافحة الفساد، والذي تم تبنيه في شهر كـانون الأول 2003 في المكسيك هو أول آلية دولية تحتوي على بنود كـثيرة لمكافحـة الفسـاد يمكـن تبنيها على المستوى الوطني، كما أنها ستساعد علـى زيـادة التعـاون الـدولي في مجـال مكافحة الفساد و تعزيز الآليات التنفيذية، ويأتي هذا الاهتمام في إطار الاقتناع بعـدد من الأمور، وهي [1]:

1. أن قضية الفساد تهدد استقرار وأمن المجتمعات ، وتحد مـن قـيم الديمقراطيـة ، وتعرقل معدلات التنمية الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية .
2. أن الفساد يرتبط بباقي أشكال الجريمـة ، وبالتحديـد الجريمـة المنظمـة والجريمـة الاقتصادية بما في ذلك قضية غسيل الأموال.
3. أن الفساد أضـحى ظـاهرة عـابرة للحـدود القوميـة، وتتـأثر كافـة المجتمعـات والاقتصاديات، وبالتالي يصبح التعاون الدولي للسيطرة عليهـا و منعهـا أمـرا هاما.
4. القناعة بأنه يجب تطوير معايير لتقديم المساعدات التقنية للارتفاع بمستوى نظم الإدارة العامة وتعزيز قيم الشفافية و المساءلة.
5. من منطلق القناعة بأن الترتيبات الحالية لمقاومة الفساد على المستويات القوميـة والدولية يجب أن يعاد النظر فيهـا بشـكل دوري، وأن يـتم تحـديثها باسـتمرار لضمان مواجهة المشكلات الناجمة عن كل صور الفساد المعاصرة.

من هذه المنطلقات صدر عن الأمم المتحدة العديـد مـن القـرارات لمواجهـة هـذه الظاهرة، فهنـاك القـرار 121 / 45 في 14 كـانون الأول / ديسـمبر 1990 والقـرار

---

[1] – بوزيان، راضية، ظاهرة الفساد في المجتمع العربي: الجزائر نموذجا: مقاربة سوسيولوجية تحليلية للفساد واستراتيجيات الإصلاح في ظل العولمة، قسـم علم الاجتمـاع- المركز الجامعـي بالطـارف- الجزائر ص 31.

152 / 46 في كـــانون الأول / ديســـمبر 1991 وقـــرارات المجلـــس الاقتصـــادي والاجتماعي 22 / 1992 في 30 يوليو 1992 و 32 / 1993 في 27 يوليو 1993، ثم قرار المجلس الاقتصادي والاجتمـاعي 14 / 1995 في 24 يوليـو 1995 بشـأن إجـراءات مقاومـة الفسـاد، و16 / 1998 في يوليـو 1998 أيضـاً بشـأن إجـراءات مقاومة الفساد.

الخصائص المميزة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)

إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفسـاد تسـير في أعقـاب عـدد مـن الاتفاقيـات الدولية التي تم اعتمادها تحت رعاية مختلف المنظمات الحكومية الدولية [1]، بما في ذلـك منظمة التعاون الاقتصـادي والتنميـة، ومجلـس أوروبـا، ومنظمـة الـدول الأمريكيـة، والاتحاد الأوروبي، ولئن كانت هذه المبادرات مهمة كما كانت، لا بد من الإشارة إلى أن اتفاقية مكافحة الفساد هي أول صك عالمي حقيقي لمكافحة الفسـاد وشـامل أكثـر من أي شيء، وإن اتفاقية مكافحة الفساد هي فريدة من نوعها ليس فقـط في تغطيتهـا لجميع أنحاء العالم، بل أيضا في اتسـاعها وتفاصـيل أحكامهـا الـتي تعتـبر ذات أهميـة خاصة بالنسبة للبلدان التي لا تغطيها الاتفاقيات الإقليمية.

إن اتفاقية مكافحة الفساد توفر إطارا شاملا ومتماسكا للعمل المحلـي والإقليمـي والدولي لمكافحة الفساد، وعلى الرغم من أنها تتضـمن أحكامـا محـددة تتطلـب مـن الدول الأطراف وضع تدابير وقواعد وأنظمة لإقامة هياكل منع الفساد وأدوات لازمة لضمان نظام تنفيذ فعال، إلا أنه يمكن تضييق جوهر الاتفاقية إلى أربع ركـائز أساسـية هي: المعايير الوقائية، التجريم وتطبيق القانون، واسترداد الأصول، والتعاون الدولي.

المعايير الدولية [2]

1. احترم مبدأ سيادة الدولة وتفويض آلية تنفيـذ سياسـة مكافحـة الفسـاد للسـلطة التشريعية (القانون الداخلي) لكل دولة عضو في الاتفاقية المادة(4/ 5).

---

[1] – التحديات في مكافحة الفساد: دور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، http://www.aalco.int/Corruption-Arabic-Final%202010.doc، تاريخ زيارة الموقع 11/ 3/ 2013

[2] – الطائي، حمزة حسن خضر حسـن شيخو،رسـالة ماجسـتير في القـانون العـام، الفسـاد الإداري في الوظيفـة العامـة، 2010، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص ص 65 -66

2. المراجعة الدولية لتقييم نسب الفساد المادة (5).
3. تشكيل هيئة وطنية في داخل كل دولة عضو في الاتفاقية تقوم بوضع خطط لمكافحة الفساد ووضعها موضع التنفيذ المادة (6/ 1).
4. تأكيد مبدأ استقلالية ودعم عمل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المادة (6/ 2).
5. اعتماد مبادئ الشفافية والكفاءة والنزاهة في اختيار أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والعمل على تطوير مستوى أدائهم، المادة (7).
6. نشر وتطوير الوعي الاجتماعي حول إجراءات الدولة في جميع القطاعات المادة (10) .
7. التأكيد على مبدأ استقلالية أعضاء الهيئة القضائية المادة (11).
8. تقليص حجم فرص الفساد في القطاع الخاص عن طريق إخضاعه للمراقبة والمحاسبة والعقاب المادة (12/ 1).
9. تعزيز التعاون بين أجهزة تنفيذ القانون وكيانات القطاع الخاص المادة (12/ 2).
10. تقييد ممارسة الموظفين العموميين لفترة زمنية معقولة لأنشطتهم المهنية في القطاع الخاص عند استقالتهم أو تقاعدهم وخاصة تلك التي لها صلة بوظائفهم السابقة المادة (12/ 2).
11. اعتماد مبدأ المشاركة بين الدولة والمجتمع في المسؤولية لمكافحة الفساد المادة (13).
12. تخفيف العقوبة ضد المتهم الذي يقدم عونا كبيرا للسلطات المختصة في عمليات التحقيق والملاحقة ومنحه الحصانة أثناء ذلك المادة (37/ 5).
13. تحقيق التناسق بين عمل سلطات الدولة المختلفة لمكافحة ظاهرة الفساد المادة (38).
14. اعتماد مبدأ الإقليمية لتحديد الولاية القضائية لمحاكم الدولة المادة (42) وهو من المبادئ المستقر عليها عالميا في الفقة والتشريع والقضاء.
15. اعتماد مبدأ تقويم الذمة المالية للموظفين العموميين وضرورة متابعتها المادة (52).

المعايير الوقائية [1]

إن الفساد يمكن ملاحقته بعد وقوعه، ولكنه وقبل كل شيء يتطلب الوقاية، وبموجب المادة (5) من الاتفاقية فإن كل دولة طرف تقوم، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بوضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة ومنسقة لمكافحة الفساد والتي تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون، والإدارة السليمة للشؤون العامة والممتلكات العامة، والنزاهة، والشفافية، والمساءلة.

ويشكل الفصل الثاني من الاتفاقية المواد من5-14، ويتناول بصورة شاملة التدابير الوقائية من الفساد، ويتضمن هذا الفصل أحكاما متعلقة بالسياسات الوقائية لمكافحة الفساد، والممارسات، وإنشاء هيئة أو هيئات وقائية لمكافحة الفساد، كما يشمل كذلك أحكاما للكفاءة والشفافية، ومدونات سلوك وجدارة لعمليات توظيف الموظفين العامين، كما يقوم هذا الفصل كذلك بصياغة المبادئ التوجيهية للشفافية والمساءلة في مجال الخدمات العامة والمالية العامة.

كما يتناول المتطلبات المحددة للوقاية من الفساد، وخاصة في المجالات الحيوية للقطاع العام مثل السلطة القضائية والمشتريات العامة، وتدعو الاتفاقية الدول إلى العمل بنشاط على تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية والعناصر الأخرى للمجتمع المدني، ورفع مستوى الوعي العام لمكافحة الفساد، وبالإضافة إلى ما ذكر فإن هذا الفصل ينص على التدابير المحددة لمنع غسيل الأموال.

التجريم وتطبيق القانون

يضم الفصل الثالث من اتفاقية مكافحة الفساد المعنون "التجريم وتطبيق القانون" المواد من 15-59، والذي يجرم أفعال رشوة الموظفين العموميين المحليين، رشوة الموظفين العموميين الأجانب والموظفين العموميين في المنظمات الدولية، الاختلاس، توزيع أو سوء استخدام الممتلكات العامة، النفوذ التجاري، سوء استعمال الوظائف، الإثراء غير المشروع، الرشوة في القطاع الخاص، اختلاس ممتلكات القطاع الخاص، غسيل العائدات المتأتية من الجريمة، التكتم، عرقلة سير العدالة بما في ذلك المشاركة في

---

1 - التحديات في مكافحة الفساد: دور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، http://www.aalco.int/Corruption-Arabic-Final%202010.doc، تاريخ زيارة الموقع 11/ 3/ 2013

ومحاولة، عن قصد، في أي جريمة من هذا القبيل منصوص عليها في الاتفاقية، تحديد مسؤولية الأشخاص عن تلك الجرائم والعقوبات الجنائية أو غير الجنائية، بما في ذلك الغرامات المالية، توسيع نطاق قانون التقادم في حالة فرار الجناة من وجه العدالة.

استرداد الأصول

الفصل الخامس من اتفاقية مكافحة الفساد يضم المواد من 51-59، ويعلن صراحة عن استرداد الأصول على أنه "مبدأ أساسي من مبادئ الاتفاقية"، وتقوم الأحكام الموضوعية عقب ذلك بتعيين سلسلة من الآليات بما في ذلك إجراءات الاسترداد المدنية والجنائية، والتي بموجبها يمكن تتبع الأصول وتجميدها ومصادرتها وإعادتها، وثمة مسألة أخرى وهي ما إذا كان ينبغي إعادة الأصول إلى من يطلبها من الدول الأطراف أو مباشرة إلى الضحايا من الأفراد إذا كان من الممكن تحديدهم أو من يسعون في المطالبة بها، وكانت النتيجة سلسلة من الأحكام التي تفضل عودة الأصول إلى الدولة الطرف المطالبة اعتمادا على كيفية ارتباط الأصول بها في المقام الأول.

التعاون الدولي

إن الفصل الرابع من الاتفاقية يشمل المواد من 43-49 وهو مكرس للتعاون الدولي، يتعين على الدول الأطراف، حيثما كان ذلك مناسبا ومتسقا مع نظامها القانوني الداخلي مساعدة بعضها البعض في التحقيقات والإجراءات الخاصة بالمسائل المدنية والإدارية ذات الصلة بالفساد، وإن الأطراف ملزمة بتقديم أشكال محددة من المساعدة القانونية المتبادلة في مجال جمع ونقل الأدلة لاستخدامها في المحكمة، ولتسليم المجرمين ونقل الأشخاص المحكوم عليهم. كما يطلب أيضا من الدول الأطراف اتخاذ تدابير من شأنها أن تدعم تعقب وتجمد وتحجز وتصادر العائدات المتأتية من الفساد. تنص المادة 43 على: "في مسائل التعاون الدولي، كلما اشترط توافر ازدواجية التجريم وجب اعتبار ذلك الشرط مستوفى بصرف النظر عما إذا كانت قوانين الدولة الطرف متلقية الطلب تدرج الجرم المعني ضمن نفس فئة الجرائم التي تدرجه فيها الدولة الطرف الطالبة أو تستخدم في تسميته نفس المصطلح الذي تستخدمه الدولة الطرف الطالبة، إذا كان السلوك الذي يقوم عليه الجرم الذي تُلتمس بشأنه المساعدة يعتبر فعلا إجراميا في قوانين كلتا الدولتين الطرفين".

آليات الحد من آثار الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وتُلزم اتفاقية مكافحة الفساد الدول بما يلي [1]:

- منع الفساد (من خلال إنشاء هيئات مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية والأحزاب السياسية، وتعزيز النزاهة في الخدمة العامة، وتعزيز الشفافية والمساءلة في المالية العمومية والاشتراء العمومي والقضاء).
- جعل الفساد جريمة جنائية – وليس فقط الرشوة واختلاس الأموال العمومية بل أيضا المتاجرة بالنفوذ وإخفاء عائدات الفساد وغسلها، وتشمل الاتفاقية أيضا الفساد في القطاع الخاص.
- التعاون على مكافحة الفساد، البلدان ملزمة بموجب الاتفاقية بتقديم أشكال محددة من المساعدة القانونية المتبادلة، وتيسير تسليم المطلوبين، ودعم تعقّب وتجميد وضبط ومصادرة عائدات الفساد.
- إعادة الموجودات المسروقة، استرداد الموجودات (الأصول) مبدأ أساسي من مبادئ الاتفاقية، وتتضمن الاتفاقية تدابير مبتكرة تُلزم البلدان بإعادة الموجودات المسروقة إلى أصحابها الشرعيين، وينبغي أن لا تعود قوانين السرية المصرفية عائقا أمام العدالة، وتستطيع المساعدة القانونية المتبادلة أن تخترق البيروقراطية لتجمع الأدلة اللازمة للإمساك بالمذنبين واستعادة الموجودات المسروقة.

نظمت الاتفاقية مجموعة من الإجراءات التي تتخذ عند وقوع صورة من صور الفساد وذلك لمحاولة محاصرة الفساد وتقليل آثاره وتحقيق الردع لكل من تسول له نفسه ارتكاب صورة من صور الفساد وسوف نتناول بصورة موجزة أهم هذه الآليات وفقاً للاتفاقية [2]:

1- http://www.unodc.org/unodc/ar/press/releases/2008-01-15.html تاريخ زيارة الموقع 11/ 3/ 2013

2 – الهرمي، إسراء أحمد عبد العاطي، الفساد في ضوء الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد والتشريع المصري، ص ص 41 – 43

التجميد والحجز والمصادرة:

نصت الاتفاقية على التدابير المتخذة عند وقوع صورة من صور الفساد ونتج عنها عائدات إجرامية فحثت الدول على اتخاذ تدابير للكشف عن أي عائدات إجرامية وتتبعها، ثم مصادرة العائدات الإجرامية ما دامت متحصله من جرائم وفقاً لهذه الاتفاقية وفي حالة عدم وجود هذه العائدات يتم مصادرة ممتلكات تعادل قيمتها، وإذا ما كانت هذه العائدات قد بُدّلت لممتلكات أخرى وجب إخضاع تلك الممتلكات للمصادرة ولو تم خلطها بمصادر مشروعة وجب مصادرة الجزء غير المشروع فقط، كما تتم مصادرة أي منافع نتجت من هذه المصادر الإجرامية، كما يتم إلزام الجاني ببيان المصدر المشروع في حالة إدعائه بذلك على ألا يضر بحقوق الأطراف حسنة النية، كما تتم إجراءات الحجز والمصادرة لأي ممتلكات كانت قد استخدمت في ارتكاب أفعال مجرمة في هذه الاتفاقية، وذلك وفقاً للمادة 31 من الاتفاقية.

حماية الشهود والخبراء والضحايا:

إن القضاء على الفساد لا يمكن أن يتم بفاعلية إلا مع وجود نظام محكم لحماية الشهود الذين سيقدمون الأدلة التي تدين المجرمين والمفسدين وذلك لأن بعض صغار الموظفين لديهم معلومات يكون هدفها إدانة المجرمين حيث يجب على الدول التعهد باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لكفالة حماية الشهود والخبراء من أي خطر يتعرض لهم أو لأسرهم.

فيجب توفير حمايتهم بتغيير أماكن إقامتهم والسماح بعد إفشاء أي معلومات تتعلق بهويتهم وأماكن تواجدهم، والسماح لهم بإدلاء معلومات بوسائل خاصة لحمايتهم وتوفير السرية.

ينبغي استقبال الشهود وطمأنتهم للحفاظ على سرية المعلومات المقدمة منهم، إذاً الأمر يتطلب الآتي:

- كفالة سرية محل إقامتهم.
- كفالة سرية الأقوال التي يدلون بها وعدم الكشف عن هويتهم.
- توفير الحماية الآمنة اللازمة للشاهد.

ويسري ذلك على الضحايا ما داموا شهود، حيث أن نظام محكم لحماية الشهود مهم لمكافحة الفساد حيث انه يساعد في جمع الأدلة وتقديم المدانين للمحاكمة، وبدون هذه الحماية لا يمكن ضبط هؤلاء المجرمين، وذلك وفقاً للمادتين 32، 33 من الاتفاقية.

التعاون:

نصت على صور مختلفة للتعاون ومن بينها:-

1- تعاون فيما بين من شارك في ارتكاب فعل مجرم مع سلطات إنفاذ القانون: أوصت الاتفاقية الدول باتخاذ تدابير لتشجيع الأشخاص الذين يشاركون في ارتكاب فعل مجرم وقام بتقديم معلومات مهمة في أغراض التحقيق والعمل على استرداد عائدات من نشاط إجرامي، وقد تتخذ الدول من ضمن وسائل التشجيع إمكانية تخفيف عقوبة المتهم أو قد يمنح حصانة من الملاحقة القضائية وذلك وفقاً للقانون الداخلي لكل دولة، وفقاً للمادة 37 من الاتفاقية.

2- تعاون بين السلطات الوطنية: كل دولة طرف في الاتفاقية تتخذ التدابير اللازمة لتشجيع التعاون بين الإدارات العمومية والموظفين العموميين وبين الجهات المسئولة عن التحقيق في جرائم الفساد وملاحقة مرتكبي الجرائم وذلك بقيام الإدارات بالإبلاغ عن أي جريمة فساد عند حدوثها وتقديم المعلومات المتعلقة بها وذلك على النحو الموضح بالمادة 38، أيضاً اتخاذ تدابير لتشجيع التعاون بين القطاع الخاص خصوصاً المؤسسات المالية والسلطات المعنية بالتحقيق وأيضاً تشجيع الأشخاص للإبلاغ عن جرائم الفساد وفقاً للمادة 39.

3- التعاون الدولي: دعت الاتفاقية الدولي إلى تفعيل سبل وإجراءات التعاون القضائي في مجال مكافحة الفساد وإصدار تشريعات لتنظيم تسليم المجرمين وتوسيع نطاق المساعدة المتبادلة ولذا على الدول مساعدة بعضها في التحقيقات والإجراءات الخاصة بالفساد، كما يجب العمل على إحكام حلقات مكافحة الفساد وملاحقة مرتكبيه حيث تسهيل الحصول على الأدلة ، تبليغ المستندات القضائية، تقديم المعلومات، تحديدات عائدات إجرامية واقتفاء أثرها، واسترداد الممتلكات في مجال المصادرة، تيسير مثول الأشخاص طواعية وذلك وفقاً للمواد 43، 44، 46، 48، 53، 54 من الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

وثيقة الإسكندرية

إن وثيقة الإسكندرية، تعد واحدة من أهم المشروعات التي أنجزها الفكر العربي المعاصر عند مطلع القرن الواحد والعشرين [1]، بل تكاد تكون المأثرة النخبوية الوحيدة بين الأفكار المطروحة منذ خمس سنوات.

لقد جمعت عناصرها في أربع من الركائز المهمة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لقد كانت الأفكار قد تبلورت اثر اجتماعات جادة لنخبة عربية مفكّرة، وجدت أن من الحكمة الشروع بتقديم مشروع عربي داخلي بديلا عن أي مشروع أجنبي خارجي، انه المؤتمر الأول الذي بدا العرب عقلاء فيه بعيدا عن الشعارات والمخاطبات الإنشائية، إذ تميز بنوعيته عالية المستوى، بمشاركة 170 مفكرا ومثقفا عربيا ظهروا وهم يمثلون ألوان الطيف السياسي والفكري والإيديولوجي، وينحو معظمهم نحو الاستقلالية عن السياسات الحكومية ... وسكت في أروقته أولئك الذين يزايدون ولا يتفكرون، ويتوهمون ولا يتحققون .. وأجد أن العرب ينجحون إذا ما توفّرت عندهم عللا وتحديات أساسية فضلا عن مناخ ملائم وأرضية مشتركة، خصوصا، وان هذه النخبة التي تمثل صفوة المجتمعات العربية المعاصرة، إن جاز التعبير، وكانت قادرة على البحث عن إجابة واضحة للأسئلة الصعبة التي طرحتها عليهم المشاريع الغربية.

لمحة عامة عن مؤتمر مكتبة الإسكندرية :

يعد مؤتمر مكتبة الإسكندرية (12- 14 مارس 2004) حول قضية الإصلاح (الرؤية والتنفيذ) [2] مبادرة عربية غير مسبوقة سدت فراغا هائلا في عملية الإصلاح العربي، وليس أدل على هذا من وثيقة المؤتمر التي تعبر عن رؤية المجتمع المدني العربي.

---

1 - الجميل، سيار، http://www.sayyaraljamil.com/printarticle.php?id=1628 تاريخ زيارة الموقع 10/ 3/ 2013

2 - القرعي، احمد يوسف، دور المجتمع المدني في الإصلاح العربي،
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221119&eid=970 تاريخ زيارة الموقع 10/ 3/ 2013

وشاركت مكتبة الإسكندرية في الدعوة لهذا المؤتمر خمس هيئات عربية هي: الأكاديمية، العربية للعلوم والتكنولوجيا، ومجلس الأعمال العربي، ومنتدى البحوث الاقتصادية، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ومنظمة المرأة العربية.

وسبق انعقاد مؤتمر قضايا الإصلاح العربي 12ـ14 مارس انعقاد مؤتمر تحضيري يومي 20،19 فبراير 2004 بحضور عدد كبير من العاملين في الجمعيات الأهلية والمنظمات النسائية والمهتمين بحقوق الإنسان وممثلي المجتمع المدني وقطاع الأعمال والهيئات الأكاديمية والبحثية، وفى الجلسة الافتتاحية شرح الدكتور إسماعيل سراج الدين أهداف مؤتمر الإصلاح، وأوضح أن المبادرة تستهدف بلورة موقف عربي خالص حول قضايا الإصلاح وأولوياتها دون أي تدخل أجنبي، واقتراح آليات للمتابعة، واستمرار مشاركة المجتمع المدني في التنفيذ. وفى المؤتمر التحضيري تم توزيع المشاركين إلى أربع مجموعات التقى كل منها على حدة لمناقشة محور من المحاور الأربعة للإصلاح الشامل، وهي السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، وتم إعداد ملخصات عن أبرز نقاط المناقشات في المحاور الأربعة وبعدها قام رؤساء الجلسات والمقررون بإعداد ورقة العمل للمؤتمر، وأضافت تركيزا واضحا على قضية عمالة الشباب، وعلى أثر هذا تم إعداد مشروع شبه نهائي للورقة تم عرضه يوم 22 فبراير 2004 على اللجنة التحضيرية للمؤتمر التي اشترك فيها مجموعة من المفكرين العرب وقامت بدورها بإدخال عدد من التعديلات، ركزت بصفة خاصة على إبراز أهمية دور المرأة العربية، وقامت المكتبة بإرسال الورقة الرسمية للمؤتمر للمشاركين من مختلف الدول العربية وكانوا أكثرية الحاضرين، حيث لم تتعد مشاركة المصريين نسبة الربع أو الثلث تحقيقا للمشاركة مع كل الأطراف العربية المعنية.

وعقد مؤتمر (قضايا الإصلاح العربي "الرؤية والتنفيذ") بمكتبة الإسكندرية فيما بين 12 و 14 مارس 2004 وبعد المناقشة الجادة لورقة العمل المقدمة من مكتبة الإسكندرية صدرت وثيقة المؤتمر حول قضايا الإصلاح العربي (الرؤية والتنفيذ) لتطرح على قمة تونس رؤية المجتمع المدني العربي في وثيقة سياسية اقتصادية اجتماعية ثقافية مترابطة ومتكاملة تعكس بأمانة نبض رجل الشارع العربي من المحيط إلى الخليج

وبهذا المفهوم فإن وثيقة مؤتمر مكتبة الإسكندرية خطاب ورسالة لكل من يهمه الأمر ابتداء من كل نظام سياسي أو حكومة على المستوى القطري إلى كل مجتمع مدني في العواصم العربية إلى الجامعة العربية باعتبارها البيت العربي الكبير إيمانا بأن رؤى المجتمع المدني للإصلاح تقع مسئولية تنفيذها على المجتمع المدني والحكومات معا.

آليات الحد من آثار الفساد في وثيقة الإسكندرية [1] :

الإصلاح السياسي

حسب نص الوثيقة (ونقصد به كافة الخطوات المباشرة، وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما، وفي غير إبطاء أو تردد، وبشكل ملموس، في طريق بناء نظم ديمقراطية).

وتتمثل الرؤى المحددة لإصلاح المجال السياسي، في إطار من الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني فيما يلي:

الإصلاح الدستوري والتشريعي: بما أن الدستور هو أساس قوانين الدولة، فلا يجوز أن تتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع، ويجب أن تتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وذلك بما يضمن:

- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلا واضحا صريحا.
- تجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية دوريا، طبقا لظروف كل بلد.
- إقامة انتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديمقراطية، وتضمن عدم احتكار السلطة، وتضع سقفا زمنيا لتولي الحكم.
- إلغاء مبدأ الحبس أو الاعتقال بسبب الرأي في كل الأقطار العربية، وإطلاق سراح سجناء الرأي الذين لم يقدموا إلى المحاكمة أولم تصدر ضدهم أحكام قضائية.

---

1 - انظر نص وثيقة الإسكندرية، http://www.bibalex.org/arf/ar/document.html تاريخ زيارة الموقع 10/ 3/ 2013.

إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية:

وذلك بضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ المعمول بها في بعض البلدان العربية، وإلغاء المحاكم الاستثنائية أيا كانت أشكالها ومسمياتها، لأنها تنتقص من ديمقراطية النظام السياسي، وتكفي القوانين العادية لمواجهة كل الجرائم دون حاجة إلى قوانين استثنائية، فذلك مطلب أساسي للإصلاح التشريعي الديمقراطي، ولا ينفصل عن ذلك مراعاة الخروج بإطار تشريعي فعال لضمان التعامل مع الإرهاب، وبلورة ضمانات تكفل عدم الاعتداء على الحريات العامة والحقوق السياسية وذلك من خلال:

- إطلاق الحريات: إطلاق حريات تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون.
- تصديق جميع الدول التي لم تصدق من قبل على منظومة المواثيق الدولية والعربية التالية:
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية
- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- مشروع تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان كما وضعه فريق الخبراء العرب (ديسمبر – كانون الأول ٢٠٠٣)
- المواثيق الدولية لحقوق المرأة بما يؤسس لإلغاء كافة أشكال التمييز ضدها.
- الميثاق الدولي للطفل بما يضمن حياة أفضل للطفل العربي.
- تحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية.
- إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني.
- تشجيع قياسات الرأي العام وتحريرها من العوائق بوصفها إحدى وسائل الديمقراطية الأساسية.
- يشمل الإصلاح الاقتصادي كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تسهم في تحرير الاقتصاد الوطني.

الإصلاح الهيكلي:

1. إعلان الدول العربية عن خطط واضحة وبرامج زمنية محددة للإصلاح المؤسسي والهيكلي، مع تحديد دقيق لدور الدولة يجعلها محفزة للنشاط الاقتصادي، وموفرة للبيئة الملائمة للقطاع الخاص والقطاع العام في المجالات التي يتمتع بمزايا ومؤهلات لعمله فيها، مع الالتزام بخطط واضحة لإحداث تغيير جذري في الجهاز الإداري الحكومي وتقليص البيروقراطية، ورفع كفاءة العمل في الجهات الحكومية التي تتعامل مع المستثمرين والمستوردين والمصدرين مثل: الضرائب والجمارك وجهات إصدار التراخيص.
2. تشجيع برامج الخصخصة بما في ذلك القطاع المصرفي، وفقا للضوابط القانونية التي تحقق المصلحة العامة، وتقليص الاستثمارات الحكومية، ما عدا المجالات الإستراتيجية والسلع ذات النفع العام، وإلغاء الحقوق الاحتكارية الحكومية غير المبررة اقتصادياً لتشجيع القطاع الخاص وجذب المزيد من الاستثمارات، وذلك لتعظيم مساهمة القطاع الخاص في إيجاد فرص للتشغيل.
3. وضع معايير وقواعد للارتقاء بنوعية المنتجات الوطنية وتأسيس مجالس قومية لدعم القدرة التنافسية مع القيام بإجراء تقييم مستمر يتم نشره.
4. إرساء قواعد الحكم الجيد للنشاط الاقتصادي مع تأكيد الشفافية والمحاسبة وتنفيذ أحكام القضاء.
5. ضرورة إصدار تشريعات تلزم الجهات المصدرة للبيانات والمعلومات الاقتصادية بما يتيحها لمن يطلبها، وييسر الحصول عليها، وذلك وفقا لقواعد واضحة للإفصاح، مع إعداد قواعد بيانات متكاملة للاقتصاديات العربية.
6. مراعاة الحفاظ على البيئة في كافة الأنشطة الاقتصادية.
7. إيجاد آليات مناسبة لتدريب العاملين في الجهات المختلفة التي تباشر النشاط الاقتصادي.

دفع عجلة الاستثمار من خلال:

- التصدي الحاسم للمشكلات المعوقة للاستثمار وإزالتها أمام الاستثمار العربي والأجنبي.
- تأسيس آلية فاعلة لتسوية المنازعات الاقتصادية بين المستثمرين.
- معاملة الاستثمار العربي بما يعامل به الاستثمار الوطني في كل البلدان العربية.
- تشجيع الابتكار والعمل على جذب الاستثمارات اللازمة للبحث والتطوير وإقامة المشروعات في القطاعات الخدمية والإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، وتوفير الحماية الكافية لحقوق الملكية الفكرية.

الإصلاح الاجتماعي: وذلك بالعمل على تحقيق الأهداف التالية:

1) تطوير نمط العلاقات الأسرية بما يخدم بناء الفرد المتميز المستقل القادر على ممارسة حرياته وخياراته بمسئولية، ويتطلب ذلك إعادة النظر في بعض القيم التي لا تزال تؤثر بالسلب في الحياة العربية كقيم الخضوع والطاعة على سبيل المثال وإحلال قيم الاستقلالية والحوار والتفاعل الإيجابي محلها.
2) يقوم الإعلام بدور أساسي في بناء الثقافة العامة للمواطن، الأمر الذي يستلزم تأكيد دوره في إعادة بناء القيم المساندة للتطوير والتحديث، كقيم المساواة والتسامح والقبول بالآخر وحتى الاختلاف، جنبا إلى جنب مع قيم الدقة والإتقان والالتزام وغيرها من القيم الإيجابية التي تساعد المجتمع العربي في التحول إلى مجتمع جديد فعال.
3) توجيه المجتمعات العربية نحو اكتساب ونشر وإنتاج المعرفة، وفي هذا الإطار فلابد من التركيز على خمسة توجهات، تتكامل وتترابط فيما بينها لتحقيق مجتمع المعرفة وهي:
   - تأكيد التنمية الإنسانية وأولوية تطوير التعليم.
   - تحقيق التطوير التكنولوجي وتوفير بنيته الأساسية.
   - تطوير إستراتيجيات البحث العلمي.
   - دعم العمل الحر، والمبادرة الخلاقة في مجالات الابتكار والإبداع.

- توفير المناخ المساند لمجتمع المعرفة، سياسيا وثقافيا واقتصاديا.

الإصلاح الثقافي: وذلك من خلال

1. العمل على ترسيخ أسس التفكير العقلاني والعلمي بتشجيع مؤسسات البحث العلمي وتوفير التمويل اللازم لها.
2. تشجيع الاستمرار في تجديد الخطاب الديني سعيا إلى تجسيد الطابع الحضاري التنويري للدين بما يقتضيه ذلك من إطلاق الحريات الفكرية.
3. المضي قدما في تحرير ثقافة المرأة وتطويرها بما يحقق مساواتها العادلة بالرجل في العلم والعمل، تأكيدا لفاعلية المشاركة الاجتماعية بمعانيها الكاملة.
4. تهيئة المناخ الثقافي لتحقيق التطوير الديمقراطي وتداول السلطة سلميا.
5. تجديد الخطاب الثقافي وتخليصه من الرواسب المعوقة لتقبل الاختلاف والحوار مع المغايرين.
6. إصلاح المؤسسات الثقافية العربية وتفعيلها عن طريق دعمها ماديا ومعنويا بما يعينها على التفكير المستقل.
7. العمل على إلغاء أشكال الرقابة على النشاط الفكري والثقافي بما يدعم حرية الفكر، ويحرك عملية الإبداع، بعيدا عن وصاية أي جهة أو فئة باسم الدين أو التقاليد أو الخصوصية أو السياسة، أو ما يطلق عليه تجاوزا اسم المصلحة العامة.
8. دعم العمل الثقافي على المستوى القومي، وتجسيد مبدأ الاعتماد المتبادل في اقتصاديات الثقافة.
9. الحفاظ على اللغة العربية وتحديث آليات تكيفها مع التقنيات الرقمية الجديدة في عصر المعلومات.
10. تشجيع التفاعل الثقافي مع العالم كله بما يؤكد ثقافة التنوع البشري الخلاق.
11. تأكيد العلم بوصفه مكونا أساسيا من مكونات الثقافة.
12. توثيق الواقع الثقافي العربي في بيانات وإحصاءات سنوية.

تنشيط التبادل الثقافي القومي: عن طريق الإجراءات التالية:

- إعفاء الإنتاج الثقافي العربي من القيود الرقابية والعوائق الجمركية.

- تنمية مشروعات النشر الإلكتروني المتبادل للصحف المجلات والكتب للتغلب على مشكلات التوزيع وعرقلة تدفق المطبوعات العربية.
- تنشيط مؤسسات الترجمة الحكومية والأهلية.
- تشجيع الإبداع والإنجازات الفكرية الخلاقة على المستويين القطري والقومي بما يكون حافزا للمزيد من الإنجاز في كل مجالات العمل الثقافي.

كما تم إبرام العديد من الاتفاقيات لمكافحة الفساد ومنها:

- اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية اعتمدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في (21 تشرين الثاني / نوفمبر 1977).
- اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد التي اعتمدتها منظمة الدول الأمريكية (29 آذار / مارس 1996).
- اتفاقية مكافحة الفساد بين موظفي الجماعات الأوربية أو موظفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي (26 أيار / مايو 1997).
- اتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد التي اعتمدتها اللجنة الوزارية لمجلس أوربا (27 كانون الثاني / يناير 1999).
- اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومحاربته التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي (12 تموز/ يوليو 2003).

المصادر

- القرآن الكريم
- تفسير الجلالين

المراجع:

الكتب

- البدري، طارق عبدالحميد، **أساسيات في علم إدارة القيادة**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- الراغب الأصفهاني، أبي القاسم الحسين بن محمد، **المفردات في غريب القرآن**، القاهرة، مصر، المكتبة التوفيقية ، بدون سنة طبع.
- الشمري، هاشم، إيثار الفتلي، **الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية**، دار اليازوري، عمان، الأردن، ط1، 2011.
- الشيخ داود، عماد صلاح عبد الرزاق، **الفساد والإصلاح**، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق – 2003.
- الطائي، حسين عليوي حسين، **الأساليب العلمية للقضاء على الفساد- رؤية قرآنية**، ملحق مجلة الجامعة الإسلامية العلمية المحكمة ندوة الفساد الإداري والمالي وسبل معالجتها 15/ 12/ 2009، الجامعة الإسلامية، بغداد، ملحق 6، 2010.
- العميان، محمود سلمان، **السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال**، ط 5، دار وائل للنشر، عمان، 2010.
- العيسوي، عبد الرحمن محمد، **سيكولوجية الفساد والأخلاق والشفافية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2011.
- المومني، عبدالكريم عبدالله، **الإصلاح والتطوير الإداري في المؤسسة التربوية قفزة نحو إستراتيجية وطنية لمواجهة الفساد الإداري في مؤسسات الدولة كافة وتحقيق إصلاح إداري وطني شامل**، عمان، ط1، 2001.

- أبو سويلم، احمد محمود نهار، **مكافحة الفساد**، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 2010.
- بوادي، حسنين المحمدي، **الفساد الإداري لغة المصالح**، الإسكندرية، مصر، دار المطبوعات الجامعية، 2008.
- حلواني، ابتسام عبد الرحمن، **الفساد الإداري في الدول النامية**، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2003.
- داغر، منقذ محمد، **علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها** (حالة دراسية من دولة عربية)، دراسات إستراتيجية، العدد 60، دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2001.
- درويش، محمد احمد، **الفساد مصادره- نتائجه- مكافحته**، عالم الكتب، القاهرة، 2010.
- روزأكرمان، سوزان، ترجمة فؤاد سروجي، **الفساد والحكام الأسباب، العواقب، الإصلاح**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- كليتجارد، روبرت، ترجمة علي حسين حجاج، **السيطرة على الفساد**، دار البشير، عمان، الأردن، 1994.
- يوسف، أمير فرج، **مكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والإقليمي والعربي والدولي في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة**، الإسكندرية، مصر ، المكتب الجامعي الحديث، 2010.

أوراق العمل والدراسات الأكاديمية

- السنبل، عبدالعزيز بن عبدالله، **دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي (الأمن مسئولية الجميع)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 24 ـ 26 / 9/ 2001.
- الضمور، علي، **ورقة عمل دور الجهاز القضائي في مكافحة الفساد**، المؤتمر الإقليمي الأول ،تعزيز المواطنة ومكافحة الفساد في المنطقة العربية، عمان 12-13 شباط 2013، مركز الرؤى للدراسات التنموية والإستراتيجية.

- الطائي، حمزة حسن خضر حسن شيخو، رسالة ماجستير في القانون العام، **الفساد الإداري في الوظيفة العامة**، 2010، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
- الكبيسي، عامر، **الفساد والعولمة تزامن لا توأمة**، المكتب الجامعي الحديث،2005.
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، **آليات مكافحة الفساد والرشوة في الأجهزة الحكومية العربية**، 2010.
- الهرمي، إسراء أحمد عبد العاطي، **الفساد في ضوء الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد والتشريع المصري.**
- بسكاغليا، ادغاردو، **الفساد القضائي في الدول النامية : أسبابه ونتائجه الاقتصادية**، مؤتمرات البرنامج العالمي لمكافحة الفساد، فينا، أيار 2001.
- بني عامر، نسيم محمد، **مكافحة الفساد في الأردن بين مجلس النواب وهيئة مكافحة الفساد**، جامعة اليرموك، اربد، 2012.
- بوزيان، راضية، **ظاهرة الفساد في المجتمع العربي: الجزائر نموذجا**: مقاربة سوسيولوجية تحليلية للفساد واستراتيجيات الإصلاح في ظل العولمة، قسم علم الاجتماع- المركز الجامعي بالطارف- الجزائر.
- تقرير الأمين العام لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية الدورة الرابعة عشرة فيينا، 23-27 أيار/ مايو 2005.
- جمعة، احمد حلمي، غالب عوض الرفاعي، **مدخل مقترح لتطوير التدقيق الحكومي لمكافحة الفساد في العالم العربي في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة**، عمان – الأردن في الفترة من 25-27/ 4/ 2005.
- رشيد، بتول عبدالعزيز، **دور الصحافة في تدعيم تنفيذ آليات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد**، الكلية التقنية الإدارية، جامعة بغداد.
- شاميّة، يسران محمد سامي، رسالة ماجستير، **دور مهنة المراجعة في مكافحة الفساد** (دراسة تطبيقية) جامعة دمشق-2007 2008.

- منظمة الشفافية الدولية، **منع الفساد في العمليات الإنسانية**، كتيب حول الممارسات الجيدة.
- هيجان، عبد الرحمن بن أحمد محمد، **الفساد وأثره في الجهاز الحكومي**، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد الرياض 6 – 8 /10/ 2003.
- وتوت، علي، **ظاهرة الفساد في العراق دراسة تحليلية في سوسيولوجيا ظاهرة الفساد وآليات تقليصها**، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية.

القوانين والأنظمة

- قانون الجرائم الاقتصادية رقم (11) لسنة 1993.
- قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960.
- قانون ديوان المحاسبة الأردني رقم 28/ 1952.
- قانون هيئة مكافحة الفساد رقم 62/ 2006.
- نظام الرقابة المالية الأردني رقم 3 / 2011.

مراجع الانترنت

- **http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221119&eid=970**
- **http://www.integrity-way.info/wp/?p=7137**
- **http://www.aalco.int/Corruption-Arabic-Final%202010.doc**
- **http://www.aalco.int/Corruption-Arabic-Final%202010.doc**
- **http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2012/11/08/only-fourty-three-percent-countries-disclose-public-officials-financial-assets-says-world-bank**
- **http://www.arabanticorruption.org/ar/2010-03-31-08-02-26/177------------2008-.html**
- **http://www.pogar.org/arabic/governance/anticorruption.aspx**
- **http://doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/wiki_10.doc**
- **http://esyria.sy/eafkar/index.php?inid=4&page_gallery_id=273&pid=40&&tg=5**
- **http://esyria.sy/eafkar/index.php?inid=4&page_gallery_id=273&pid=40&&tg=5**

- **http://shafafeyah-org.o2backup.com/index.php?ind=downloads&op=entry_view&iden=464**
- **http://stocksexperts.net/showthread.php?t=11264**
- **http://www.26sept.info/newspaper/2012/december/1674/5750-6/36817-2012-12-12-19-10-38.html**
- **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=181518**
- **http://www.ahkelak.com/page.aspx?pg=7&si=7&ni=30140&md=newsdetail**
- **http://www.albankaldawli.org/ar/news/speech/2013/01/30/world-bank-group-president-jim-yong-kim-speech-anti-corruption-center-for-strategic-and-international-studies**
- **http://www.alwasatnews.com/2956/news/read/483140/1.html**
- **http://www.annabaa.org/nbanews/2009/10/136.htm**
- **http://www.arpacnetwork.org/showArticles_ar.aspx?aid=116**
- **http://www.business-anti-corruption.com/ar/about/about-corruption/un**
- **http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1857156&language=ar**
- **http://www.prsgroup.com/ICRG_methodology.aspx**
- **http://www.shababsouria.com/portal/index.php?/topic/25266**
- **http://www.snaccyemen.org/print.asp?catid=409**
- **http://www.transparency.org/cpi2011/**
- **http://www.transparency.org/files/content/pressrelease/2012_CPITechnicalMethodologyNote_EMBARGO_AR.pdf**
- **http://www.transparency.org/files/content/publication/GCR_ClimateChange_FAQs_AR.pdf**
- **http://www.un.org/ar/**
- **http://www.unodc.org/unodc/ar/press/releases/2008-01-15.html**
- **http://www.wtoarab.org/page.aspx?page_key=about_us&lang=ar**
- **INTERNATIONAL BUSINESS TRANSACTIONS AND CORRUPTION,pp6-8. Igor Osyka،**
- **Stephen J. H. Dearden, Corruption and Economic Development, DSA European Development Policy Study Group Discussion Paper No. 18, October 2000, p4. www.edpsg.org/Documents/Dp18.doc**
- **www.arabanticorruption.org**

- الجابري، عبد الله بن حاسن، الفساد الاقتصادي أنواعه. أسبابه. آثاره وعلاج http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/16226.doc
- الجميل، سيار http://www.sayyaraljamil.com/printarticle.php?id=1628
- الجنيدي، صخر عبدالله، جريمة التهريب الجمركي في ضوء الفقه والقضاء http://www.minshawi.com/other/jenedi.htm
- الصاوي، علي، دور البرلمانات في مكافحة الفساد واقع و تجارب من العالم العربي، برلمانيون عرب ضد الفساد http://arpacnetwork.org/arpdocs/act1.pdf
- الكويت تواجه خط الفساد في قطاع الدفاع منشور في31 يناير2013 http://www.anhri.net/?p=69300

الحمد، محمد نجدات، غسيل الأموال في الشريعة الاسلامية http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Markets/42403.do

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة التاسعة والعشرون العدد الفصلي الثالث يوليو سبتمبر 2011
- النجار، يحيى غني، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي http://www.nazaha.iq/search_web/eqtsade/4.doc
- النهار، علي نجيب عوّاد، دور الإعلام في مكافحة الفساد http://www.mokarabat.com/m714.htm
- أحداث «الربيع العربي» تؤثر سلباً على مؤشرات الحكم الصالح في البحرين- http://shafaq.org/arabic/component/k2/item/16375
- بني فضل، علاء باسم صبحي، أركان جريمة التهريب الجمركي http://www.lawjo.net/vb/showthread.php?2019
- بوزيان، راضية، ظاهرة الفساد في المجتمع العربي: الجزائر نموذجا: مقاربة سوسيولوجية تحليلية للفساد واستراتيجيات الإصلاح في ظل العولمة. repository.thiqaruni.org/journal3/43/12.doc
- بيلاي: الأموال المسروقة من خزائن الدول تكفي لإطعام 8 أضعاف جياع العالم، نشر بتاريخ 17/ 3/ 2013 http://www.integrity-way.info/wp/?p=7005
- جريدة الرأي، (800) مليون دينار حجم التهرب الضريبي، تاريخ النشر: الأربعاء 30 مايو 2012 http://alrai.com/article/516781.html

- **جريدة الرأي، ضبطيات تهريب الأسلحة من الحدود الشمالية تزداد تدريجياً، تاريخ النشر: الاثنين 21 يناير http://m.alrai.com/article/563924.html2013**
- **جريدة الغد، 663 مليون دينار حجم التهرب الضريبي المقدر في 11 شـهرا نشر بتاريخ 15/ 5/ 2012 http://www.alghad.com/index.php/article2/550718/663**
حلمي وجدي
- **A=71724&http://gogo2000.elaphblog.com/posts.aspx?U=5137**
- **عاشـــور، احمـــد صـــقر، مكافحـــة الفســـاد لـــدعم التنميـــة، 2008 http://www.pogar.org/publications/agfd/GfDII/corruption/deadsea/ahmadashour-ar.pdf**
- **عبد اللطيف، أسار فخري، أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية http://www.nazaha.iq/search_web/edare/5.pdf**
- **غسيل الأموالhttp://stocksexperts.net/showthread.php?t=32483**
- **فـــارس، علـــي احمـــد، حـــل الأزمـــات: الفســـاد الإداري نموذجـــاً http://mcsr.net/activities/032.html**
- **محمد، سعاد عبد الفتاح، الفساد الإداري والمـالي مظـاهره/ سـبل معالجتـه www.nazaha.iq/search_web/edare/8.doc**
- **مشعل، عبد الواحد، التداعيات الاجتماعية للفساد الإداري والمـالي علـى الدولـــــة والمجتمـــــع- رؤيـــــة تحليليـــــة لحالـــــة العـــــراق www.nazaha.iq/search_web/edare/6.doc**
- **http://archive.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2008/cpi_2008_table**
- **مهدي، ساهر عبد الكاظم، الفساد الإداري أسبابه وآثـاره واهـم أسـاليب المعالجة http://www.hrdiscussion.com/hr9597.html**
- **نـــــــــص وثيقـــــــــة الإســـــــــكندرية http://www.bibalex.org/arf/ar/document.html**
- **يمـــاني، هنـــاء، الفســـاد الإداري وعلاجـــه مـــن منظـــور إســـلامي http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=12059**

بفضل الله تم هذا الكتاب فله الحمد والشكر